

الدِّينَ وَهَذِهِ مَسَائِلُكَ لِبَقِيَّةِ النَّاسِ بَشَرِيَّةُ الْمُطَهَّرِ شَرِيعَ الْأَوَّلِينَ وَالْمُرْسَلِ الْأَوَّلِ
وَالْهَذَا بِرَحْمَةِ الْعَالَمِينَ هَذَا الْمَهْدِيُّ بَيْنَ وَغَرْنِهِ الْأَكَامُ الطَّبِيبِينَ صَلَوَاتُكُمْ عَلَيْهِمْ وَتَزِيدُ
عَلَيْهِمْ مِنْهُمْ صَلَواتُكُمْ وَتَبْلَغُهُمْ غَايَةَ مُرَادِهِمْ وَفِيهِ مَنَافِعُهُمْ وَتَكُونُ لِنَاعَتِهِ وَذَخِيرَةُ يَوْمِ نَفْعِ اللَّهِ
نَسِجًا وَمَالًا وَبَلَقَةً وَسَلَامًا لِيُحْيَا وَيُجْعَلَ قَاتِلُ الْوَلِطَانِ نَفَقَتِ تَحْقِيقِهِ كَوْنًا وَلَا عَمَارًا
الْحَالِكُ لِرُؤْيَا بَيْنِ الْعَيْنِ وَالْأَشْرَافِ مُعَامَلَةِ الْأَفْكَارِ وَهُوَ الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ لِشَرْعِيَّةِ وَالْمَسَائِلِ
الْفَقْهِيَّةِ فَلْيَعْمَرْهُ إِنَّهُ الْمَطْلُبُ الَّذِي يَنْظُرُ لِنَجَاحِ طَالِبِهِ وَالْمَنْعَمُ الَّذِي يَبْشُرُ بِالْأَرْبَاحِ كَأَسْبَابِ الْعِلْمِ
الَّذِي يُعْرِجُ بِحَامِلِهِ إِلَى الدَّرَجَةِ الْعُلْيَا وَنَسَالَ بِهِ السَّعَادَةِ فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ وَلِفُضْلِهِ الْعِلْمَاءُ
السَّابِقُونَ وَسَلَفُنَا الصَّالِحُونَ رَضُوا أَنَّ اللَّهَ نَعَمَ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ فِي تَحْقِيقِ مَنَافِعِهِ جِهَاتِهِمْ
وَإِكْرَافِ نَفَائِحِ سَائِلِهِ كَدَّهِمْ فَكَمْ فَخْرًا فِيهِ مَفْعَلًا بِبَنَانِ أَفْكَارِهِمْ وَكَمْ شَرَحًا وَمَنْعَةً بِحَمَلِهِ
بِبَيَانِ أُنَادِهِمْ وَكَمْ مَنَافِعًا فِيهِ مِنْ كِتَابِ مِيمِكُمْ فِي ظِلْمِ الْجَهَالَةِ إِلَى سَنَنِ الصَّوَابِ فَمِنْ مَخْضَرِ
كَافَّةِ تَبْلِيغِ الْغَايَةِ وَمَبْسُوطِ نَشَافِ بَنِي وَهَذِهِ الْمَنَافِعُ وَابْتِغَاءُ يَحْلُ مِنْ فَوَائِدِ الْمَشْكِ وَبَيَانِ
يَكْتَفِي عَنْ سُلْبِ الْمَعْضَلِ وَهَذِهِ بِبِ يَوْصَلُ مِنْ يَحْضُرُ الْفَقِيهَةَ بِمَضْبَاحِ الْأَشْبَاطِ إِلَى تَدْنِ
الْعِلْمِ وَيَجْلُو بِأَنَاذِهِ مَسَائِلُكَ عَنْ شَرِيعِ ظُلُمَانِكَ لَشَكِّ وَالْوَهْمِ وَذِكْرُكُمْ رُؤُوسَ مَنَافِعِهِ
فِي تَلْخِيصِ الْمَخْلَافِ وَالْوَقَاةِ وَتَجَرُّدِ كَرَفِهِ مِنْهُ إِلَى الْمَطْلَبِ الْأَقَاتِ وَمَهْدَبِ جَلِ
نَسَفَتِ مَخْتَلَفِ الْأَحْكَامِ بِكَامِلِ الْأَنْتَصَا وَمَعْبَرِ مَدَارِكِ يَحْتَسِمُ مَوَادِّ التَّرَاعِ مِنْ صَحِيحِ
الْأَثَارِ وَلِغَيْرِ رُوضَةِ تَرَاخٍ لِمَهْيَدِ صَوْلَةِ الْجَنَانِ وَرُوضَةِ بَحْثِ نَدَاشِ بَارِشَادِ
فَرُوعِهَا الْأَذْهَانِ فَشَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى سَجْمَهُمْ وَأَجْرَ لِمَنْ جُودَهُ مَشُوبَتُهُمْ وَبَرَّاهِمُ وَجْهَهُ
كَانَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْنَا أَنْ هَلَبْنَا لَا فِتْنَاءَ أَتَادِهِمْ أَجْبَيْنَا الْأَشْوَهِمُ فِي أَفْعَالِهِمْ

المجد بذكر نعمة الإيجاد واشتغارك كونه العلم فلو كان بعد نعمة الإيجاد نعمة العلم
 العلم لكانت جذرا بالذكري وقد قيل في وجه التناسب بين الأسماء المذكورة في صدر هذه
 السورة المشتملة بعضها على خلق الأنسان من علوق وبعضها على تعليم ما لم يعلم الله
 تعالى ذكره حال الإنسان اعنى كونه علقته وهي إمكان من الخساسة وخر حاله
 وهو صيرورته عالما وذلك كمال لوضعه والجلال فكانت سبحانه قال كنت في أول سر
 في تلك المنة الدينية الخبيثة ثم صرت في آخر الهدى الدرجة الشريفة التقيية لثبات
 قوله تعالى الذي خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن ينزل الأمير من العلوم
 الآية فانه سبحانه جعل العلم علوة تخلق العالم العلوي والسفلي ثم أوحى بكى بذلك جلالة وقاد
 وفخر التاليت قوله سبحانه ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا فسبح بحمكة بما رجع
 الى العلم الى أربع قوله تعالى هل يتسوا الذين يعلمون والذين لا يعلمون بما ينزل
 اولوا الألباب الخ فاحس قوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء أولئك هم
 تعالى شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم السباع قوله تعالى وما يعلم
 ثاوية الا الله والى استخوت العلم الآية التام من قوله تعالى قل كفى بالله شهيدا
 بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب لتأسيع قوله تعالى يرفع الله الذين امنوا منكم
 والذين امنوا ونوا العلم درجات العنا قوله تعالى نوحا طبا لنبيه صلى الله عليه واله مرله
 مع ما اتاه من العلم والحكمة وقل ربني ذين علما الخا عشر قوله تعالى بل هو
 ايات بينات في صدق والذين امنوا ونوا العلم الخا عشر قوله تعالى وتلك الايات
 نضرها للناس ما يعقلها الا العالمون فصل ما السنة في ذلك كثره لا يتكا
 محصيه فاما ما اجره بل جازاه عنه من اصحابنا منهم السيد المجليل شيخنا نور الدين علي

كفضل الفهر على سائر النجوم ليلة البدر واتي العلماء ورثة الانبياء وان الانبياء لم يورثوا
دينارا ولا درهما ولكن ورثوا العلم فمن اخذ منه اخذ بحظ وافره ٥ وبالشيوخ
المفيد محمد بن النعمان عن الشيخ الصدوق في جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي
عن يسه عن سعد بن عبد الله عن محمد بن عيسى بن العبد اليعقوبي عن يونس بن عبد
الحسن بن الحسن بن زياد الطائري عن سعد بن ظريف عن الاصمعي بن نبانة قال قال امير المؤمنين
علي بن ابي طالب تعلموا السلم فان تعلمه حسنة ومدا رسته شبيخ والبحث عنه جهاد وعلمه
من لا يهمله ضد وهو عند الله لا هله فبرته لانه معارف الحلال والحرام وسالك بطالبه سبيل
الجنة وهو انيس الوخنة صاحب الوحدة وسلاح على الاعداء وزين الاخلاء برفع الله
به اقواما يجعلهم في غير امة يقتد بهم ويؤمنوا بما هم فيهم وتغيب عنهم تارهم وترغب لملائكة
في علمهم يسمعونهم باختمهم في صلواتهم لان العلم خيال القلوب نور لا يهتد من الهوى وقوة
الابدان من الضعف نزل الله حامله منازل الابرار وبمنحه حائنه الاخبار في الدنيا و
الاخرة وبالعلم يطاع الله ويعبد وبالعلم يعرف الله ويوحده وبالعلم توصل الارحام و
به يعرف الحلال والحرام والعلم امام العقل والعقل تابع له السعداء وبغيره الاشقياء
فصل ورؤينا بالاسناد عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم بن هاشم عن ابيه عن
الحسن بن الحسين الفارسي عن عبد الرحمن بن زيد عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على كل مسلم ومسلمة ان الله يحب بفاه العلم
وعن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابن محبوب عن هشام
ابن سالم عن ابي حمزة الثمالي عن ابي سفيان السبيعي عن حماد بن عثمان امير المؤمنين
عليه السلام يقول يا ايها الناس علموا اني كمال الدين طلب العلم والعمل به الا وان طلب

قوله عن علي بن محمد بن عيسى عن محمد بن خالد عن أبي بصير عن أبي عبد الله

قوله عن علي بن محمد بن عيسى عن محمد بن خالد عن أبي بصير عن أبي عبد الله

قوله عن علي بن محمد بن عيسى عن محمد بن خالد عن أبي بصير عن أبي عبد الله

قوله عن علي بن محمد بن عيسى عن محمد بن خالد عن أبي بصير عن أبي عبد الله

العلم اوجب عليكم من طلب المال ان المال مفسوم مضمون لكم فداشتم عادل بينكم
 وسيفعلكم والعلم مخزون عند اهله وقد انبر برغبة من اهله فاطلبوه ٥ وعنه
 محمد بن يحيى عن محمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن خالد عن أبي بصير عن أبي عبد الله
 قال اني لعلماء ورثة الانبياء وذلك ان الانبياء لم يورثوا درهما ولا دينارا وانما اورثوا
 الحاد يش من حادتهم فمن اخذ بشيء من هذا فخذ اخذ حقا واخر افاظوا علمكم هذا فمن
 ثاخذ به فان فيها اهل البيت كل حلف عد ولا يمتنون عنه غر يفتا اهل البيت وانما
 المطلبين واو اهل الجاهل ٥ وعنه عن الحسين بن محمد بن علي بن سعيد رضى عن
 ابي جعفر عن علي بن الحسين قال لو يعلم الناس ما في طلب العلم لطلبوه ولو ينفك لدماء
 الممج وخوض البحر ان الله تبارك وتعالى وحى الى داود اني انا مفت عبيد الى الجاهل
 المستحق من الملك النار لا فتداههم وان احب عبيد الى النقي اطالب بالثواب
 البحر بل الا ازم للعلماء التابع للحكام القابل عن الحكاء ٥ وعنه عن علي بن الحسين عن
 ابيه وعن محمد بن يحيى عن محمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن خالد عن أبي بصير عن أبي عبد الله
 عن ابي جعفر عليه السلام قال عالم ينفع بعلمه افضل من سبعين ألف غابد وعنه
 عن الحسين بن محمد بن محمد بن اسحق عن سعد بن مسلم عن معاوية بن عمار قال قلت لابي
 عبد الله عليه السلام رجل راو به لحد يشكم بيت ذلك في الناس يندد في قلوبهم و
 قلوب شيعتهم ولعل رجل من شيعتهم ليست له هذه الرواية ايها افضل قال الرواية محمد
 يشد به قلوب شيعتنا افضل من ألف غابد فصلا من اهلهم ما يجب على العلماء ان
 تصحح القصد واخلاص النية ونظير القلب من دنس الاغراض الدنياوية وتكمل النفس
 في قوتها العلية وتزكيتها باجتناب الرذائل واقتناء الفضائل الخلقية وفهم الفوتية

الشهوية والغضبية وفذر وينا بالطريق السابغ وغيره عن محمد بن يعقوب عن حماد
ابن ابراهيم رفعه الى عبد الله بن ابي عمير عن محمد بن يعقوب قال حدثني محمد بن حماد ابو عبد الله
الفرجيني عن عده من اصحابنا منهم جعفر بن الصيقل بن عمرو بن عن احمد بن عبد الله بن علي بن ابي
عن عبيد بن صهيب لبصري عن ابي عبد الله قال طلبنا العلم ثلثة فاعرفهم باعيانهم وصفا
صنف يطلبه الجاهل والمراء وصنف يطلبه الاستقامة والخل وصنف يطلبه الفقه
الفضل فصاحب الجاهل والمراء مؤمار متعرض للمغال في اندية اليجاك بنذا كرا العلم وصفه
الحلم قد شرب بالاختسوع ومخلى من الورع قد ذاق الله من هذا خشوع وقطع منه خبره
وصاحب الاستقامة والخل ذو خب ملق يستطيل على شله من شبا هه بنواضع
ثلاث غيائس ونه فهو لخلوا انهم هاضم لانيهم حاطم فاعجى الله على هذا خبره وقطع من
انار العلماء اثره وصاحب الفقه والعقل ذو كابة وخزن وسهس قد تحنك في برسه
وقام الليل في حنسه يغزل ويخشع وجلاله داعيا مشغبا مقبلا على شانه غارفا
باهل مانه مستوخشا من وثق اخوانه فشد الله من هذا اركانه واعطاه يوم القيمة
امانه وعنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى وعن علي بن ابراهيم عن ابيه
جميعا عن حماد بن عيسى عن عمر بن اذينة عن ابيان بن ابي اسحق عن سليمان بن قيس قال
سمعت ابي المؤمنين ع يقول قال رسول الله ص منهومان لا يشبعان طالبا نيا و
طالب علم من افصر من الدنيا على ما احل الله له سلم ومن تناولها من غير حلها هلاك
الا ان ينوب ويراجع ومن اخذ العلم من هله وعمل بعلمه نجا ومن زاد به الدنيا نجا
خطه فصل عنه عن الحسين بن محمد بن عامر عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي الو
عن احمد بن عابد عن ابي خديجة عن ابي عبد الله ع قال من زاد احدى ثلث المنفعة الدنيا

ويمكن له في الآخرة نصيب من زاد به خير الآخرة أعطاه الله خيرا لذيها والآخرة
 فصل عنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن أنس بن مالك عن أنس بن مالك عن أنس بن مالك عن أنس بن مالك
 ابن عبيات عن أبي عبد الله قال قالوا يا أبا عبد الله ما أحب الدنيا قال الدنيا دار فاني ما أحب الدنيا قالوا
 حب الدنيا يحبط ما أحب قال أوحى الله لي داود عليه السلام لا تجعل بينك وبينك عالما نفقا
 بالذي يابض صدك عن طريق جنة فأن أولئك قطع طريق عبادي لم يبدن أن أدلي فإنا
 أنا صانع بهم أنا نفع حلالا ومناجاني عن قلوبهم ٥ وعنه عن محمد بن اسمعيل عن
 الفضل بن شاذان عن حماد بن عيسى عن ربعي بن عبد الله عن حماد بن عيسى عن أبي جعفر
 قال من طلب العلم ليهي به العلماء أو يماري به السفهاء أو يصر به وجوه الناس إليه ^{فليتب}
 منع من لنا أن لا نرأسه لا نضلع إلا أهلهما **فصل** روي بنا بالأنساب عن
 الشيخ المفيد محمد بن الحسن عن الشيخ الصدوق محمد بن علي بن بابويه عن علي بن أحمد
 موسى الدقاق رضي الله عنه قال حدثنا محمد بن جعفر الكوفي الأسدي قال حدثنا محمد
 ابن اسمعيل البرقي قال حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا اسمعيل بن الفضل عن ثابت
 ابن دينار التماري عن سيدنا عابد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب قال قال خايسك
 بالعلم العظيم له والثواب لمجسه حسن الاستماع إليه والأفان عليه وإن لا ترفع عليه
 مؤنك ولا تجلب حلايل الله عن شيء حتى يكون هو الذي يجيب لا تحدث في مجلسه حدا
 ولا ثياب عند أحد وإن نزع عنه ذاك عندك بؤس وإن نشر عبوبه ونظهر منافيه ولا
 يخالسه له تدوا ولا شادي له ولما فاذا فعلت لك شهيد لك ملائكة الله بأنك ^{مصدق}
 وتعلمت علمه غر وجل سمه لا للناس حق وعينك بالعلم أن تعلم أن الله غر وجل أنما
 جعلك فيما لهم فيما أناك من العلم ففتح لك من خزائنه فأن أحسن في تعليم الناس لم يخر

أبو إسحاق
 تقوى على التمرج
 حتى لا يترسا في الحق
 والاب لم يترككم فكفروا
 والآفات الخ لما كان لا تفت
 وسيدنا حماد بن العلم واول
 مقدما فذكر في جواب
 ال سوال عن
 حقيقة
 العلم بخرز أو مباينة
 في الشرايط وكذا ما بعد
 من

بهم ولم يضر عليهم زادك الله من فضله واني انت منعت الناس علمك وخرفت بهم
 عند علمهم منك كان خفا على الله غرق جل ان يسلبك العلم ويبنأوه ويستط من التلو
 حلك ه وبلا شاعن المفسد عن احمد بن محمد بن سليمان الرازي قال حدثنا مؤيد
 على بن الحسين السعدي ابا دحيا ابو الحسن النخعي قال حدثني احمد بن ابي عبد الله النخعي عن ابيه
 عن سليمان بن جعفر الجعفي عن رجل عن ابي عبد الله ع قال كان علي يقول من خال الناس
 لا تكثر عليه لسؤال ولا تأخذه بثوبه واذا دخلت عليه عنده قوم فسلم عليهم جميعا وخصه
 بالتحية وبنهم واجلس بين يديه ولا تجلس خلفه ولا تغتر بعينك ولا تشر يديك ولا تكثر
 من قول قال فلان وقال فلان خلافا لقوله ولا تشجر بطول صحبته فانما مثل العالم
 مثل النخلة تكثرها حتى يسقط عليك شيء منها والعالم اعظم الجرام من الضائر الضائر
 النازح في سبيل الله واذا مات العالم علم في الاسلام ثلثة ايام لا يد لها شيء الى يوم القيمة
فصل في وجوب العلم والعمل كما يجب على غيره لكنه في حق العالم اكبر ومن ثم جعل الله
ثواب المطيعات من ثواب النبا وعقاب العصاة منهم ضعفان لغيره ولجعل له خطا
 وافرا من الطاعات والضررات فانها تفيد النفس ملكة صالحة واستعدادا تاما لقبول الكا
 وفد رؤينا بالاشياء السالفة غيره عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد
 ابن عيسى عن محمد بن عيسى عن عبد بن اذينة عن ابيان بن ابي عبيد الله عن سليمان بن فليس الهلالي
 قال سمعت ابا عبد الله ع يقول حدثني عن ابي عبد الله ع قال في كلام له لعالم
 رجلا من رجل عالم اخذ بعلمه فلهذا نأج عالم فلهذا هالك وانا اهل النار ربنا
 من ربح العالم التارك لعلمه وانا شهداء النار فذا من وحشره رجل عا عبد الله الى الله
 سبحانه فاستحاله وقبل منه فاطاع الله فادخله الجنة وادخل الداعي النار ربنا علمه

وَأَنبِئِ الْمَوْتَى وَطَوَّلِ الْأَمَلَ وَأَمَّا أَنْبَاءُ الطَّوْرِ فَيَصْدُ عَنْ الْحَقِّ وَطَوَّلِ الْأَمَلَ بِسُنَى

الأخف ٥ وعن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن محمد بن سنان

[illegible]

قال ثم قال العمل به قال ثم ما رسول الله قال نشره وقال يا رسول الله ما العلم قال
 الاضواء قال ثم ما رسول الله قال **فصل** روينا بالاسناد عن محمد بن يعقوب
 عن محمد بن يحيى القطان عن احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن معوية بن
 وهب قال سمعت ابا عبد الله يقول اطلبوا العلم فزيتوا معه بالحلم فزيتوا وضوا لمن
 تعلمونه العلم فزيتوا لمن طلبتم منه العلم ولا تكونوا علماء جبارين وبين هيبا ظلمكم
 بحكمكم ه عنه عن علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى بن بونس عن حماد بن عيسى
 عن الحارث بن المغيرة النخعي عن ابي عبد الله في قول الله عز وجل انما يخشى الله من عباده
 العلماء قال انما بالعلماء من صدق قوله فعله ومن لم يصدق قوله ضله فليس بعالم
 عنه عن عده من صحابنا عن احمد بن محمد بن عيسى عن اسمعيل بن مهران عن ابي سعيد القطان
 عن الحلبي عن ابي عبد الله قال قال ابراهيم بن ابي ابراهيم في الاخر كبريا الفقيه حواله في حفظ
 الناس من رحمة الله ولم يؤمنهم من عذاب الله ولم يرض لهم في معاصي الله ولم يترك
 القرآن رغبة الى غير الا لاخر في علم ليس فيه فهم الا لاخر في رائته ليس فيها تدبير لاخر في
 في عبادة لا فيه فيها الا لاخر في سنك لا وروى فيه ه عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن علي
 معبد عن كره عن معوية بن وهب عن ابي عبد الله قال كانا امر المؤمنين يقول باطال
 العلم ان للعالم ثلاث علامات العلم والحلم والصمت لتكلم ثلاث علامات يتنازع من
 فوفه بالمعصية ونظم من ونه بالعلمية ويطاهر الظلمه ه عنه عن عده من صحابنا عن
 احمد بن محمد بن عيسى بن ابراهيم عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 ابن ابي منصور عن عرقا بن ابي شعيب عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 عبد الله يقول كانا امر المؤمنين يقول باطال العلم ان العلم ذو فضائل كثيرة فراسه

[illegible]

انصاف

[illegible]

اسما عيل عن الفضل بن شاذان الوشاء عن حماد بن عيسى عن ربيع بن زياد الله عن
 رجل عن ابي جعفر قال قال الكمال كمال الفقه في الدين والصبر على اهل البيت
 ونقد المصلحة ٥ عنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن ابي ايوب
 عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله قال ما من احد يموت من المؤمنين احب الي بليل من
 موت فقهه ٥ عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي عبد
 الله قال اذا مات المؤمن الفقه في الاسلام ثلثة لا يسد هاشبي ٥ عنه عن محمد بن يحيى
 عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن علي بن ابي حمزة قال سمعت ابا الحسن موسى بن جعفر
 يقول اذا مات المؤمن بكن عليه المائة الف دينار وبيع الارض التي كان يعبد الله عليها و
 ابواب السماء التي كان يصعد فيها باخاه وتسلم في الاسلام ثلثة لا يسد هاشبي لان المؤمن
 الفقه احصوا الاسلام كحصن من المدينه لها وابوابها الفقه الثلثة الفقه محمد
 ابن النعمان عن احمد بن محمد بن سليمان الرازي عن علي بن الحسين السعدا بادي عن احمد
 محمد بن عبد الله البرقي عن محمد بن عيسى بن حميد الطاطار عن عمه عبد السلام بن صالح عن رجل
 عن ابي عبد الله قال حد في حلال وحرام ناخذ عن الصادق عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 اوفضه ٥ وبالا ستاد عن احمد بن ابي عبد الله عن محمد بن عبد الله بن حميد عن يونس بن يعقوب
 عن ابيه قال قال ابي عبد الله ان لي ابنا احب الي من ابيك عن حلال وحرام ولا يشا
 عما لا يعنيه قال فقال فهل يسئل الناس عن شيء افضل من الحلال والحرام فصل
 المحرمات اما ان الله تعالى اتمم افعال الشيا الحكم المنقضة لغيره وغايتها ولا ريب ان التوسع
 الانسان شرف ما في عالم السفلى من الاجساد فلزم فتلوا لغيره بطلان ولا يمكن ان يكون
 ذلك لغير حصول ضرر له ان هذا اتما يقع على الجاهل والمحتاج تعالى الله عن ذلك

قال نعم ولا بأس من أن يقول
أفلا تمسحون على نوره لأن
والجواب أنه لا بأس على اللانارة المكتوبة
وهذا يصلح دليلا عليها من حيث
براه على المدعى في مخطوط على
البيان السابعة والمراد قوله
فيه سهل قال نعم وقد برهنته
معه اتعذر بيمين كما يجنب
يكون فيها شرط لا يقر بيمين
مرفوعا مخطوطا على التبريد
المراد منه تضييق العينة
قلتها عليكم ثم مررنا مخطوطا على
النسبة

قال المصنف رحمه الله تعالى في هذا الباب

هذا هو المقصود من قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
فإن الباطل هو ما لا يرضاه الله تعالى وما لا يرضاه الناس
فإن الباطل هو ما لا يرضاه الله تعالى وما لا يرضاه الناس

هذا هو المقصود من قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
فإن الباطل هو ما لا يرضاه الله تعالى وما لا يرضاه الناس
فإن الباطل هو ما لا يرضاه الله تعالى وما لا يرضاه الناس

شباب لشبغة لا ينفقه لا ريشه قال كانا بوجع فبقول نفقهوا والا فانه اغراب
وبالاشنا عن احد بن محمد بن خالد عن بعض اصحابنا عن علي بن اسباط عن صفوان
عمر قال سمعت ابا عبد الله يقول لينا لبطاط على دس اضحابي حتى ينفقهوا في الحلال
والاحكام فحصل الفقه في اللغة الفهم وفي الاصطلاح هو العلم بالاحكام الشرعية التي
عنا دلها التفصيل فخرج بالفتنيد بالاحكام العلم بالذوات كزبد مثلاً وبالاصفا
ككبره وشجاعته وبالافعال ككنايته وخطابته وخرج بالشرعية غيرها كالغلبة المختصة
واللغوية وخرج بالفرعية الاصولية ويقول لنا عن دلها علم الله سبحانه وعلم الملائكة
والانبياء وخرج بالتفصيل علم المفسرين المسائل الفقهية فانه ما خرج من دليل الجا
بطر في جميع المسائل وذلك لانه اذا علم ان هذا الحكم المعين فذا فقه به الفقه وعلم ان
كل ما افقه به الفقه فهو حكم الله تعالى في حقه يعلم بالضرورة ان ذلك الحكم المعين
هو حكم الله سبحانه في حقه هكذا يفعل في كل حكم يخرج عليه وقد اورد على هذا الحد انه ان
كان المراد بالاحكام البعض لم يطر لدخول المفسر اذا عرف بعض الاحكام كذا ذلك لا نا
لا يخرج به الفاسي بل من لم يبلغ رتبة الاجتهاد قد يكون عالماً بها مع كونه محض ذلك
لعلو رتبته مع انه ليس بفقيه في الاصطلاح وان كان المراد بها الكل لم ينعكس في ذلك
اكثر الفقه شاعره ان لم يكن كلهم لا يتم لا يفعلون جميع الاحكام بل بعضهم او اكثرها ثم ان
الفقه اكثره من باب لظن لا يثبت انه عالماً بها هو لظن الدلالة والسند في كفاطه
عليه العلم والجواب ما عن سوال الاحكام فبا تأخذوا ولا ان المراد البعض فهو الحكم لا
يطر لدخول المفسر فيه فلنا ممنوع اما على القول بعدم تخريجه لا يجتمعنا فظاهره
لا يفتو على هذا التقدير لاننا ان العلم ببعض الاحكام كذا ذلك غير الاجتهاد فلا يجوز

هذا هو المقصود من قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
فإن الباطل هو ما لا يرضاه الله تعالى وما لا يرضاه الناس
فإن الباطل هو ما لا يرضاه الله تعالى وما لا يرضاه الناس

قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
فإن الباطل هو ما لا يرضاه الله تعالى وما لا يرضاه الناس
فإن الباطل هو ما لا يرضاه الله تعالى وما لا يرضاه الناس

هذا هو المقصود من قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
فإن الباطل هو ما لا يرضاه الله تعالى وما لا يرضاه الناس
فإن الباطل هو ما لا يرضاه الله تعالى وما لا يرضاه الناس

[illegible][illegible]

وفا

[illegible]

وأما كون تلك الاستعمال بطريق النقل والانتقال زمانه واشتراطه فغير متينة
 فليس معلوم لجواز الاشتغال في فهم المراد منها إلى الفرائض الحاشية والمضاربة فـ
 هنا وفوقها بأغادة مطلقا وبدون ذلك لا يثبت الحكم فالنتيجة لها اعتبارا فان كان
 كان المنقول من بينهم مشاركا في الصفة لذلك المقتضى أحكم المحال لا ينشأ
 واقع في لغة العرب وهذا حاله شره وهو شأنه ضعيفا بفتقانه ثم إن الفاعلين
 بالواقع اختلافوا في استعماله في أكثر من معنى إذا كان الجمع بين ما يستعمل فيه من المعنى
 ممكنا فجوزة قوم مطلقا ومنع حرون مطلقا وفصل ثالث ومسمى في المشرق وجوزة
 الثنية والجمع وذابغ ففاه في الأثبات وابتنى في التفرقة واختلاف الجورون فقال ذو
 منهم أنه بطريق الحقيقة وذاد بعض هؤلاء أنه ظاهر في الجميع عند تجرته عن الفرائض فيجب
 حمله عليه وقال الباقر أنه بطريق المجاز والأخوئي عند جوازه مطلقا لكنه في المشرق
 مجاز وفي غيره حقيقة ولنا على الجواز أنهما المانع بما سنبينه من بطلان ما تمسك
 المناهضة على كونه مجازا في المشرق ثبات الوحد منه عند إطلاق اللفظ فيه نظر إذ
 الجميع إلى إضمار لفظ واحد في لفظ مستعمل في خلاف موضوعه لكن وجوازه
 المصحة للبحر إذ أغنى عبارة الكل والجزم بجوزة فيكون مجازا فإن قلت محل النزاع في المشرق
 استعمال اللفظ في كل من المعنيين فإن براديه إطلاقا فاحد هذا إذا كان على أن يكون
 كل منهما مطلقا للحكم ومعلما للأشياء التي لا في المجموع المركب لئلا يحد المعنيين
 جزء منه سلمنا لكن ليس كل جزء يعبر إطلاقه على الكل بل إذا كان للكل تركيب خفي كان
 الجزم منه ما إذا انفصل انتهى الكل بحسب لفظه أيضا كالقبة للإنسان بخلاف الأصبع
 الظفر فيخوذ ذلك قلت لو ارد بوجود عبارة الكل والجزم أن اللفظ موضوع لأحد المعنيين

قوله
 حنة عند الاطلاق
 اللغات اذ روعى لربوت
 احنا لان التبيين الى الغم
 ولم نجعل في كان الا شرا كسيرة
 لا معز ولا لفظا وحيث
 منبج على حرس سبق احد ما
 ان يبين مكرم احد ما والفظ
 مستغ فيه وليس
 كذا بل
 معصو

سبق احدھما
في بناء الوحدة انه
اذا اطلق الفاعل الشكر
فيسبق منه الى الله من
المراد هذا اذا ذكر
الكل واحد فليس في التميز
فيه روا هذا اذا
ذاك هذا

میدل
عَلَىٰ أَنْ الْمَوْرِدَ لَمْ يَفْرَقْ
بَيْنَ اسْتِمَالِ الْمَفْطَلِ
الْمُشْرَكِّ فِي أَحَدِهِمَا وَتَعْجِزِهِ
عَلَىٰ مَا وَهَبَ إِلَيْهِ

صاحب
المفتاح من ان
اللفظ الحقيقي فيه
استعماله في لغة وم
مى را

[illegible]

المكلفون من غير الأسارى ففهم
واضح أن نواياهم في قوله في الآراء
لكن يجب التمييز بينية اليهم
بالتخصيص العقل

اعني انما بظاهرها والشرع لو تجاوزا وثابتها ان لا يثبت الا في موضع واحد كانه قبل ان الله يصطلي
واتما جاز هذا التقدير لان قوله يصعد له من في استلوث وقوله وملا كذا يصون مقام
له وهو مثل المحن ومن كان والاعليه مثل قوله نحن بملعننا وانث بما عندك راض
والرائي مختلف اي نحن بملعننا راضون وعلى هذا فيكون قد كرر اللفظ مراد به في كل مرة
معنى لان المقدد في حكم المذكور وذلك جواز بلا تشافوا لثما انه وان تشافوا لا استعمال
فلا ينعين كونه حقيقته بل قول هو مجاز فافاد من ان اللفظ وان كان الجاز على خلاف
الاصول ولو سلم كونه حقيقته فالنبرة على اذاه الجميع فيه فانه فابن وجعله له على اعمه
في ذلك مع فقد النبرة كما هو لدنحي اصل ان يخلو في استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي
والمجازي كاختلافهم في استعمال المشترك في معانيه فبعضهم وجوزوه قوم اخرون ثم
اختلف لجوزون فاكترهم على انه مجاز وربما قيل بكونه شبهة ومجازا بالاعتبار بين مجاز
الماضي ثم لو جاز استعمال اللفظ في المعنيين للزم الجمع بينهما المتشابهين اما الملازمة
فلان من شرط المجاز ضبط النبرة المتأخرة عن اذاه الحقيقية ولهذا قال اهل البيان المجاز
ملازم فبئس معاندا لا اذاه الحقيقية وملازم معاندا لشيء معاندا لذلك لشيء والا فلو لم
مندا للمفهوم بل ان اللازم وهو محج وجعلوا هذا وجه لفرق بين المجاز والكناية فخرج فاذا
استعمل المتكلم اللفظ فيما كان به لا استعماله فيما وضع له باعيا اذا المعنى الحقيقي غير مراد
له باعيا المعنى المجازي وهو ما ذكر من اللازم وما يطلانه فواضح في حجة المجازي انه
ليس بمثل اذاه الحقيقية واذا المجاز معاندا فان لم يكن ثمة معاندا لم يمنع اجتماع
الا واذن من عند المتكلم وحيثي بكونه مجازا بان استعماله لها استعمال في غير ما وضع
له او لا اذ لم يكن المعنى المجازي داخل في الموضوع له وهو الان داخل فكان مجازا و

في الاوامر والنواهي وفيه بخلاف الاول في الاوامر صل صيغة افعال وما في هذا
 حقيقة في الوجوه فقط بحسب اللغة على الاقوى فانما هو والاصوليين وقال قوم انها
 حقيقة في التدب فقط وقبل في الطلب هو المذهب المشرك بين الوجوه الثلاثة
 قال علم الهدى انها مشتركة بين الوجوه الثلاثة لفظيا في اللغة وانما في العلم
 الشرعي فهي حقيقة في الوجوه فقط وتوقف في ذلك قوم فلم يردوا للوجوب هي
 ام الثلثة وقبل هي مشتركة بين ثلثة اشياء الوجوه والتدب والاباحة وقبل للثلاثة
 المشتركة بين هذه الثلاثة وهو الاذن ودعم قوم انها مشتركة بين اربعة امور هي الثلاثة
 السابقة والتمديد وقبل فيها اشياء اخرها كمالنا شد وثبينة الوهن فلا جد ومضى
 المعترض لفظها لتا وجوه الاول انما قطع بان السبب اذا قال لعلها فعل كما فلم يفعل
 على غاصبا وذمها العقل ومعللين حسن ذمهم بحجرت ترك الاشياء وهو معنى الوجوه
 لا يقال الصرائع على اذا الوجوه مثله موجوده غالبا فعليه انما يفهم منها لا من في
 جرح لا من انما نقول المفروض فيما ذكرناه انقضاء الصرائع فلتفقد كذلك لو كانت في الوا
 موجوده فالوجوه انما يشهد ببقاء الذم ح غنا وبصحة اصالة علم النقل في تلك
 بين المطلوب لتأني قوله نعم غالبا لا بلبس ما منعك ان لا تشجدا انترك والمراد بال
 اسجد وانى قوله تعالى واد فلنا الملائكة اسجدوا لادم فيجد والابليس فان
 هذا الاستفهام ليس على حقيقة لعله تجانبه بالمانع وانما هو في معرض الانكار و
 الاخر ان لو لا ان صيغة اسجد والوجوب لما كان متوجها الثالث قوله تعالى
 فليجد والذين نجح لقون عن امر ان فصيهم فتنوا وبصبيهم عذابا ليهم حيث هذا
 سبحانه خالف الامر والتمديد بدليل الوجوه فان قبل الابنة انما دللت على ان مخالف

في الاوامر والنواهي وفيه بخلاف الاول في الاوامر صل صيغة افعال وما في هذا
 حقيقة في الوجوه فقط بحسب اللغة على الاقوى فانما هو والاصوليين وقال قوم انها
 حقيقة في التدب فقط وقبل في الطلب هو المذهب المشرك بين الوجوه الثلاثة
 قال علم الهدى انها مشتركة بين الوجوه الثلاثة لفظيا في اللغة وانما في العلم
 الشرعي فهي حقيقة في الوجوه فقط وتوقف في ذلك قوم فلم يردوا للوجوب هي
 ام الثلثة وقبل هي مشتركة بين ثلثة اشياء الوجوه والتدب والاباحة وقبل للثلاثة
 المشتركة بين هذه الثلاثة وهو الاذن ودعم قوم انها مشتركة بين اربعة امور هي الثلاثة
 السابقة والتمديد وقبل فيها اشياء اخرها كمالنا شد وثبينة الوهن فلا جد ومضى
 المعترض لفظها لتا وجوه الاول انما قطع بان السبب اذا قال لعلها فعل كما فلم يفعل
 على غاصبا وذمها العقل ومعللين حسن ذمهم بحجرت ترك الاشياء وهو معنى الوجوه
 لا يقال الصرائع على اذا الوجوه مثله موجوده غالبا فعليه انما يفهم منها لا من في
 جرح لا من انما نقول المفروض فيما ذكرناه انقضاء الصرائع فلتفقد كذلك لو كانت في الوا
 موجوده فالوجوه انما يشهد ببقاء الذم ح غنا وبصحة اصالة علم النقل في تلك
 بين المطلوب لتأني قوله نعم غالبا لا بلبس ما منعك ان لا تشجدا انترك والمراد بال
 اسجد وانى قوله تعالى واد فلنا الملائكة اسجدوا لادم فيجد والابليس فان
 هذا الاستفهام ليس على حقيقة لعله تجانبه بالمانع وانما هو في معرض الانكار و
 الاخر ان لو لا ان صيغة اسجد والوجوب لما كان متوجها الثالث قوله تعالى
 فليجد والذين نجح لقون عن امر ان فصيهم فتنوا وبصبيهم عذابا ليهم حيث هذا
 سبحانه خالف الامر والتمديد بدليل الوجوه فان قبل الابنة انما دللت على ان مخالف

في الاوامر والنواهي وفيه بخلاف الاول في الاوامر صل صيغة افعال وما في هذا
 حقيقة في الوجوه فقط بحسب اللغة على الاقوى فانما هو والاصوليين وقال قوم انها
 حقيقة في التدب فقط وقبل في الطلب هو المذهب المشرك بين الوجوه الثلاثة
 قال علم الهدى انها مشتركة بين الوجوه الثلاثة لفظيا في اللغة وانما في العلم
 الشرعي فهي حقيقة في الوجوه فقط وتوقف في ذلك قوم فلم يردوا للوجوب هي
 ام الثلثة وقبل هي مشتركة بين ثلثة اشياء الوجوه والتدب والاباحة وقبل للثلاثة
 المشتركة بين هذه الثلاثة وهو الاذن ودعم قوم انها مشتركة بين اربعة امور هي الثلاثة
 السابقة والتمديد وقبل فيها اشياء اخرها كمالنا شد وثبينة الوهن فلا جد ومضى
 المعترض لفظها لتا وجوه الاول انما قطع بان السبب اذا قال لعلها فعل كما فلم يفعل
 على غاصبا وذمها العقل ومعللين حسن ذمهم بحجرت ترك الاشياء وهو معنى الوجوه
 لا يقال الصرائع على اذا الوجوه مثله موجوده غالبا فعليه انما يفهم منها لا من في
 جرح لا من انما نقول المفروض فيما ذكرناه انقضاء الصرائع فلتفقد كذلك لو كانت في الوا
 موجوده فالوجوه انما يشهد ببقاء الذم ح غنا وبصحة اصالة علم النقل في تلك
 بين المطلوب لتأني قوله نعم غالبا لا بلبس ما منعك ان لا تشجدا انترك والمراد بال
 اسجد وانى قوله تعالى واد فلنا الملائكة اسجدوا لادم فيجد والابليس فان
 هذا الاستفهام ليس على حقيقة لعله تجانبه بالمانع وانما هو في معرض الانكار و
 الاخر ان لو لا ان صيغة اسجد والوجوب لما كان متوجها الثالث قوله تعالى
 فليجد والذين نجح لقون عن امر ان فصيهم فتنوا وبصبيهم عذابا ليهم حيث هذا
 سبحانه خالف الامر والتمديد بدليل الوجوه فان قبل الابنة انما دللت على ان مخالف

بما زان ينضموا الذم بترك الكوع والويل بواسطة التكدب فان الكفار عندنا معافون
على افعاع كفاهم على الاصول وان كانوا غيرهم لم يكن اثباتا لويل لقوم بسبب كذبهم
منا في الذم قوم بتركهم ما امر به وعن الثاني بانه تعالى في سبب الذم على محبة مخالفة الامر
على ان لا عيبا به لا بالقرينة اجمع الفاعلون بانه تلذّب بوجهين الاول قوله صلى الله
عليه واله اذا امرهم بشيء فأتوا منه ما استطعتم وجعله لدلالة انه رد الاثبات بالمأمو به
المستحب وهو معنى التذب اجبت لمنع من رده المستحب وانما رده الى استطاعنا وهو
معنى الوجوب وانها اتي هل اللغة فالاولا في هذا السؤال والاموال الى ثبته فان رتبة الامر
اعلى من رتبة السائل والسؤال انما يدل على التذب فكذلك الامر في لودل الامر على الاجاب
لكن بينهما اثر اخر هو خلاف ما نقلوه واجبت ان السائل يكون لامر الاجاب يقول بان
السؤال انما يدل على انه لا يصنع فعل عند موضوعه لطلب الفعل لم يمنع من تركه
فلا تسعملها السائل فيه لكنه لا يلزم الوجوب فانا لوجوب مما يشترط بالشرع فذلك لا يلزم
المسؤول لقوله وفيه نظر والتحقيق ان الفعل المذكور عن هل اللغة غير ثابت بل صح بعضهم
بقدم صحته في محتمل لفاعلين بانه للفعل والمشارك ان الصيغة اذا استعملت ناذ في الوجوب
كقوله تعالى فاعموا الصلوة والاخرج من التذب كقوله تعالى فكا تبوهم ان علمهم فهم خير
فان كانت موضوعه لكل منهما لزم الاشتراك واحدهما فقط لزم المجاز فيكون حقيقة في
الفعل والمشارك بينهما وهو طلب الفعل فالا اشتراك والمجاز في الوجوب في المجاز
وان كان مخالفا للاصل لكن يجب انصافه اذا دل الدليل عليه فذهبنا بالادلة السابقة
انه حقيقة في الوجوب بخصوصه فلا بد من كونه مجازا فيما عداه ولا لزم الاشتراك في المجاز
ولا اصل المرجوح بالنسبة الى المجاز اذا اضرعا على ان المجاز لا لزم بيقين بوضع الفعل المشترك

[illegible]

وضع للشيء في هذا الدنيا بل زعمنا اننا انما نعلم اننا في هذا
 الحكم الذي ذكرناه وان خلفه في حكم هذه الاضطرار لم يخلوا في موضوع اللفظ
 ظواهر هذه الاضطرار على ما بيناه ولم ينفوا على الادلة وقد بينا في مواضع من كتبنا
 ان اجماع اصحابنا على **الجواب** عن احتجاجه الاول اننا قد بينا ان الوجوب هو لشيء
 من اطلاق الامر فانه ان مجرد استعماله في ذلك لا يقتضي كونه حقيقته انهم بل يكون
 مجازا لوجود مادته وكونه غير اضر بالاشراك وقوله ان استعمال اللفظ الواحد في التفسير
 او الاشياء كما استعماله في الشيء الواحد الدلالة على الحقيقة اما يصح اذا انا ولفظ
 في الاستعمال واما مع تفاوت بالبناء ودواعيها اشبه هذا من علامات الحقيقة
 المجاز فلا وقد بينا بثبوت لتفاوت **والجواب** على ما في لفظ شرعي للوجوب
 فيتحقق ما ادعينا اذا اظهرنا حملهم له على الوجوب مما هو لكونه له لفظ لا ان يخصه
 ذلك بعضهم يستدعي بغير اللفظ عن موضوع التوحي هو حاله الاصل هذا والاف
 عليك فادعاه في قول المجتزئ عن استعمال اللفظ للوجوب لتدب في لفظه والشيء
 لما ذكره من حمل العمارة كل امر رد في لفظه والشيء على الوجوب فاما في صحيح الدلائل
 الى التوفيق بانه لو ثبت كونه موضوعا لشيء من المعاني لثبت بدليل واللازم متفكر
 الدليل ما العقل ولا مدخل له واما النقل وهو اما الاحاد ولا يثبت السلم والواثر
 والعادة نفسا بامتناع عدم الاطلاق على المتواتر من حيث ويجوز في القلب فكان
 الواجب ان لا يختلف فيه **والجواب** منع الخصم ان يثبتنا فانه وهو يثبتونه
 بالادلة التوفيق سناه ومرجعا الى ثبوتها في اللفظ والامارات له في
 المضوية عند اطلاق حجر من قال بالاشراك بين الثلاثة شيئا استعمالها فيها

[illegible]

فازانہ علیہ وسلم و علیہ و آلہ
وآلہ نبی کریم ﷺ
محمدا

على حكا وما سبق في الخجاج السبيل على الاشارة اليه شبيهين والجواب الجواب جحش
 الضائل بانه لفظا مشتركا بينا ثلثة وهو الاذن كجحة من قال بانه مطلقا انطلق هو لفظ
 المشترك بينا لوجوبه لندرج جوابا كجوابها واخرج من زعمنا مشتركا بينا لا مود
 الاربعة بنحو ما تقدم في الخجاج من قال بالاشراك وجوابه مثل جوابه فاعلم يستفاد
 من تفاسيفنا خاديتنا المروية عن لائمه عليهم السلام ان استعمال صيغة الامر في الند
 كان شائعا في عظم بحيث صار من الجاذبات لاجتماع المسمى في الخاطا للفظ من الاحتمال
 المحسنة عندنا بشيء من مرجع الخارج فيشكل التعلق في ثباته لوجوبه مجرى ودود الا
 منهم عليهم السلام كصالح الختان صيغة الامر مجرى لها لا استعارتها بوجوبه ولا تكرار
 وانما ندل على طلبك لما هنه وخالف ذلك قوم ضالوا بافادتها الشكر اودتروها فافهم
 ان يقال ضلوا بدوا واخرون فجعلوها للمرة من غير نداء عليها او توقف جماعة فلم يدروا
 لا يهاهم لنا ان لم ينادوا من الامر طلب نجاد حقيقة الفعل والمرة والشكر اخراجا من حقيقة
 كالزمان والمكان ونحوها فكما ان قول الضائل ضرب غير متناول لمكان ولا زمان ولا
 الرفع بها الضرب كغير متناول للعد في كره ولا فله ضمنا كما نافي ما يمثل به الامر هو
 المرة ويمكن ان يكون نداءه ويحصل بها الامتثال لصدة الحقيقة التي هي المطلوبة بالامر
 بها ويشير اخر وهو اننا نقطع بان المرة والشكر من صفات الفعل اعني المصد كالفعل
 والكثرة تلك لتناول ضرب ضمنا فليلا او كثيرا او مكررا او غير مكررة فصيحة بصفا مختلفة
 ومن العلوم ان الموصو بالصفة كالمقابل لا دلالة له على خصوصية منها ثم انه لا خصا
 في انه ليس المفهوم الامر لا طلب نجاد الفعل اعني المعنى المصد وكيف يكون معنى ضرب مثلا
 طلب ضرب ما فلا بد له حقيقة الضرب من تكرار او مرة او نحو ذلك وما يقال من ان هذا انما

[illegible]

في قوله تعالى انما امرنا ان لا نعبد الا الله وحده لا شريك له
 في قوله تعالى انما امرنا ان لا نعبد الا الله وحده لا شريك له
 في قوله تعالى انما امرنا ان لا نعبد الا الله وحده لا شريك له

المشرك بيننا لو حذره والنكراد وهو طلب إيجاد الحقيقة وذلك يحصل بالتمسك بالحق
 المتوقفون بمثل ما تقرر انه لو ثبت لثبت بدليل والعقل لا يدخل له والا حاد لا يفيد
 والواو افعال مختلفة على سبب على سبب مناسب يمنع حصول الدليل فيما ذكر فان
 سبق المعنى في الفهم من تلفظ ما ذكره وضعه له وعقد دليل على عقد وقد بينا انه لا يشك
 من الامر لا طلب إيجاد الفعل وذلك كاتحاد اثبات مثله اصل ذهب لشيخ رحمه الله و
 جماعة الى ان الامر لا يخلق بغيره في القوة والتجديد فلو اتوا كلف عصم وقالوا لا يبعد وهو
 مشرك بيننا في القوة والشرع في القوة في عين المراد منه على كماله تدل على ذلك وقد
 جماعة منهم المحقق ابو الفاسم بن سعيد العلامة الى انه لا يدل على الفور ولا على التدرج
 من ان مدلول الامر لا يطلب حقيقة الفعل والفور والشرع خارجان عنه لان الفور
 الخارج من صفات الفعل فلا دلالة له عليه بما يجزم القول بالفور وموتنة الاولات
 السبب اذا قال السبب فاعلى السبب من غير عن وعده خاصا وذلك معلوم من
 العرف ولو لا ان الامر لا يبعد في القوة واجب عنه بان ذلك كما يفهم بالبرهنة لان
 العادة فاضنه بان طلب السبب انما يكون عند الحاجة اليه عاجلا وحل التراجع ما يكون في القوة
 فيه حجة الشاكي انه تعالى ذم ابيس لعنه الله على ترك التوجه لادم بشو له بيتكاه فامنعك
 ان لا تجد اذا ترك ولو لم يكن الامر للفور ليرتفع عليه الذم وكان له ان يقول انك
 لئلا من بالبدار وسوقا سجد والجواب ان الذم باعتبار كون لا منه قبل الوقت
 ولو بان فيه بالفعل والدليل على التيقيد قوله تعالى فاذا سويته فحيث فيه من
 روح ففعلوا له ساجدين التثنية لو شرع التأخير لوجب ان يكون في وقت معين

الوجه

في قوله تعالى انما امرنا ان لا نعبد الا الله وحده لا شريك له
 في قوله تعالى انما امرنا ان لا نعبد الا الله وحده لا شريك له
 في قوله تعالى انما امرنا ان لا نعبد الا الله وحده لا شريك له

في قوله تعالى انما امرنا ان لا نعبد الا الله وحده لا شريك له
 في قوله تعالى انما امرنا ان لا نعبد الا الله وحده لا شريك له
 في قوله تعالى انما امرنا ان لا نعبد الا الله وحده لا شريك له

[illegible][illegible]

الجزاء والأشياء وبطلانها بخصوصها وإما ثانياً فبالاقتفاء فيها الترتيب بينهما بان لا مراً لا يمكن توفيقه
 إلى الحال إذا لم يحصل لا يطلب إلى الاستغناء عما مطلقاً وما الأول في الحال الذي
 هو عبارة عن التوفيق وكلها محتمل ولا يضاهي الحمل على الثاني لأنه لا بد بل التمسك
 أن التوفيق في التوفيق لا يترتب عليه تلبية له وإيضاً الأمر بالشئ في غرضه وهو تقيض
 الصور بنحو ما شره النكران وإيضاً **وحيث** يعلم من الجواب السابق فلا حاجة في تفرقه
 أحسن السبب دونه بان لا مراً في التفرق واستعمال أهل اللغة في إيراد الترتيب في التفرق
 وإيراد التفرق وظاهر استعمال الترتيب في شقين يقتضي تقيضه فيما وفيه كونه بينهما
 أيضاً فانه يحسن بلا شبهة أن يستعمل الماتج مع فقدان الحوادث والامارات هل تريد
 منه التبعيل أو التأخير والاستغناء لا يحسن الأمع لا حال في اللفظ **والجواب**
 أن الذي ينبغي إيراد من إطلاق الأمر ليس لأطلب لفعل وما التوفيق والترجيح فانه
 يفهمان من لفظه بالترتيب ويكتفي حسن الاستغناء كونه موضوعاً للمعنى لا عماد
 يستعملهم عن أفراد المتواتر على شيوخ التجوزية عن أحدها في قصد بالاستغناء من
 الاختلال ولهذا يحسن فيما نحن فيه أن نجاب بالتحسين بين الأمرين حيث يرد المفهوم من
 حيث هو من دون أن يكون فيه خروج عن مدلول اللفظ ولو كان موضوعاً لكل واحد
 منهما بخصوصه فكان في إرادته التحسين بينهما خروج عن مدلول اللفظ وإن كان التجوز من
 المعلوم خلافه فأنه إذا قلنا بان الأمر للتفوق ولم يأتنا لمكلف بالأمور في ذلك
 أو قال لا مكان هنالك يجب عليه الايمان به في الثاني لم لا ذهب إلى كل من في **والجواب**
 أن قول بان الأمر يقتضي كون الأمر قاعلاً على الإطلاق وذلك يوجب إشهاد الأمر
 لثاني بان قولنا فعل جري جري قولنا أفضل لأن الثاني من الأمر هو مخرج ذلك

[illegible][illegible]

في قوله لا يثبتان بهما كذا فلهما المحقق والعلامة الاحتجاج ولو ثبتت الاحتجاج وبنى العلامة
 الخلاف على ان قولنا انما قل فعل هل معنا افضل في الرتبة الثانية من غير بيان حال
 الرتبة الثالثة وما بعد فان قلنا بالاول فافضل في الرتبة الاولى فافضل في جميع الاوقاف وان
 قلنا بالثاني فيفضله فافضل في الرتبة الثانية فافضل في جميع الاوقاف وان
 وهو وان كان صحيحا الا انه فليل الجد واذا اشكالنا انما هو في مدرك الوجهين لله
 بنى عليهما ان الحكم لا يثبتان انما كان الواجب ان يبحث عنه والتحقيق في ذلك ان الادلة التي
 استندوا بها على ان الامر بالموت وليس مفادها على ثبوتها في ثبوتها بل منها ما يدل
 على ان تصغيره بنفسها فتصغيره وهو انهما هما لا يدل على ذلك وانما يدل على
 وجوب المبادرة الى اقتتال الامر وهو الايمان لما هو فيها بالمشاورة والاستشارة في
 اعتد في استدلاله على الاولى ليس على القول بشروط الوجوب حيث يفتى في
 اوقافا لا مكان مقرر لان اذاه الوفا لا يدل على ذلك لثبوت بعض مدلوله فيصغره
 الامر وكان بمنزلة ان يقول وجبت عليك الامر لثبوت في اول اوقافا لا مكان يفتى
 من قبل الموت ولا ريب في خواصه بقوات وفته وصفه عند على الاخير فله ان يقول
 بوجوب الايمان بالفعل في الثاني لان الامر فتفتي باطلا فوجوب الايمان بالماور
 به في وقت كان واجبا لمساورة والاستشارة لم يصبر موثقا وانما افترض وجوب
 المبادرة حيث يصير المكلف بخلافه بفتح مفاد الامر الاول بحاله هذا والذين يفتي
 من ساق كلامهم اذ اذاه المعنى الاول وينبغي ح القول بشروط الوجوب اصل
 الاكثر من على ان الامر بالشيء مطلقا يفتى اجاب ما لا يثبت الا به شرط كان او سببا او
 غيرهما مع كونه مقتدا وكذا افضل بعضهم فواخي في السبب خالف في غيره فقال بعد

ليس في ذلك ضرورة ان انما الاول
 من كان المقسم ففعل حصوله
 في الرتبة الاولى فافضل في جميع الاوقاف وان
 في الرتبة الثانية فافضل في جميع الاوقاف وان
 في الرتبة الثالثة فافضل في جميع الاوقاف وان
 في الرتبة الرابعة فافضل في جميع الاوقاف وان
 في الرتبة الخامسة فافضل في جميع الاوقاف وان
 في الرتبة السادسة فافضل في جميع الاوقاف وان
 في الرتبة السابعة فافضل في جميع الاوقاف وان
 في الرتبة الثامنة فافضل في جميع الاوقاف وان
 في الرتبة التاسعة فافضل في جميع الاوقاف وان
 في الرتبة العاشرة فافضل في جميع الاوقاف وان

قوله لا يثبتان بهما كذا فلهما المحقق والعلامة الاحتجاج ولو ثبتت الاحتجاج وبنى العلامة
 الخلاف على ان قولنا انما قل فعل هل معنا افضل في الرتبة الثانية من غير بيان حال
 الرتبة الثالثة وما بعد فان قلنا بالاول فافضل في الرتبة الاولى فافضل في جميع الاوقاف وان
 قلنا بالثاني فيفضله فافضل في الرتبة الثانية فافضل في جميع الاوقاف وان
 وهو وان كان صحيحا الا انه فليل الجد واذا اشكالنا انما هو في مدرك الوجهين لله
 بنى عليهما ان الحكم لا يثبتان انما كان الواجب ان يبحث عنه والتحقيق في ذلك ان الادلة التي
 استندوا بها على ان الامر بالموت وليس مفادها على ثبوتها في ثبوتها بل منها ما يدل
 على ان تصغيره بنفسها فتصغيره وهو انهما هما لا يدل على ذلك وانما يدل على
 وجوب المبادرة الى اقتتال الامر وهو الايمان لما هو فيها بالمشاورة والاستشارة في
 اعتد في استدلاله على الاولى ليس على القول بشروط الوجوب حيث يفتى في
 اوقافا لا مكان مقرر لان اذاه الوفا لا يدل على ذلك لثبوت بعض مدلوله فيصغره
 الامر وكان بمنزلة ان يقول وجبت عليك الامر لثبوت في اول اوقافا لا مكان يفتى
 من قبل الموت ولا ريب في خواصه بقوات وفته وصفه عند على الاخير فله ان يقول
 بوجوب الايمان بالفعل في الثاني لان الامر فتفتي باطلا فوجوب الايمان بالماور
 به في وقت كان واجبا لمساورة والاستشارة لم يصبر موثقا وانما افترض وجوب
 المبادرة حيث يصير المكلف بخلافه بفتح مفاد الامر الاول بحاله هذا والذين يفتي
 من ساق كلامهم اذ اذاه المعنى الاول وينبغي ح القول بشروط الوجوب اصل
 الاكثر من على ان الامر بالشيء مطلقا يفتى اجاب ما لا يثبت الا به شرط كان او سببا او
 غيرهما مع كونه مقتدا وكذا افضل بعضهم فواخي في السبب خالف في غيره فقال بعد

في قوله لا يثبتان بهما كذا فلهما المحقق والعلامة الاحتجاج ولو ثبتت الاحتجاج وبنى العلامة
 الخلاف على ان قولنا انما قل فعل هل معنا افضل في الرتبة الثانية من غير بيان حال
 الرتبة الثالثة وما بعد فان قلنا بالاول فافضل في الرتبة الاولى فافضل في جميع الاوقاف وان
 قلنا بالثاني فيفضله فافضل في الرتبة الثانية فافضل في جميع الاوقاف وان
 وهو وان كان صحيحا الا انه فليل الجد واذا اشكالنا انما هو في مدرك الوجهين لله
 بنى عليهما ان الحكم لا يثبتان انما كان الواجب ان يبحث عنه والتحقيق في ذلك ان الادلة التي
 استندوا بها على ان الامر بالموت وليس مفادها على ثبوتها في ثبوتها بل منها ما يدل
 على ان تصغيره بنفسها فتصغيره وهو انهما هما لا يدل على ذلك وانما يدل على
 وجوب المبادرة الى اقتتال الامر وهو الايمان لما هو فيها بالمشاورة والاستشارة في
 اعتد في استدلاله على الاولى ليس على القول بشروط الوجوب حيث يفتى في
 اوقافا لا مكان مقرر لان اذاه الوفا لا يدل على ذلك لثبوت بعض مدلوله فيصغره
 الامر وكان بمنزلة ان يقول وجبت عليك الامر لثبوت في اول اوقافا لا مكان يفتى
 من قبل الموت ولا ريب في خواصه بقوات وفته وصفه عند على الاخير فله ان يقول
 بوجوب الايمان بالفعل في الثاني لان الامر فتفتي باطلا فوجوب الايمان بالماور
 به في وقت كان واجبا لمساورة والاستشارة لم يصبر موثقا وانما افترض وجوب
 المبادرة حيث يصير المكلف بخلافه بفتح مفاد الامر الاول بحاله هذا والذين يفتي
 من ساق كلامهم اذ اذاه المعنى الاول وينبغي ح القول بشروط الوجوب اصل
 الاكثر من على ان الامر بالشيء مطلقا يفتى اجاب ما لا يثبت الا به شرط كان او سببا او
 غيرهما مع كونه مقتدا وكذا افضل بعضهم فواخي في السبب خالف في غيره فقال بعد

قوله وادعنا لندينك بحقوقك
الافعال وادعنا لندينك بحقوقك
الاستعداد وادعنا لندينك بحقوقك

الموت

مفتوحاً للزجاج الملون

من بعد ذلك من الواجب على الطالب
قوله تعالى: "وذلك من"

اسی طرح

وَمِنْكُمْ مَنْ يَخُفُّ عَنْهُمْ سَخِرَ مِنْكُمْ وَلَهُمْ أَعْيُنُ عَلَى آلِ اللَّهِ خَائِفِينَ أَنْ يَخْرُجُوا إِلَى الْعِلَاقِ يَخْتَلِفُونَ أَلْفَ مَوْزِنٍ ذُكِّرُوا بِالْغَنَاءِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ

میں نے یہ سب کچھ دیکھا ہے

[illegible]

الحمد لله الذي جعلنا من عباده
الذين هم خير من عباده

وجوبه واشتهرت حكمانية هذا القول على الرافضة وكلامه في لغة لغتهم والشأن في غير
مطابق للحكمانية ولكنه يؤهم ذلك بأدنى لؤي حيث حكي فيها عن بعض الحكماء أن
القول بأن لا يربى الشيء إلا بالشيء الأبيه وقالوا ان الصبي في ذلك التفضيل بانه ان
كان الذي يربى به الأبيه سببا فالأبيه لم يربى به بل يكون مرباه وان كان غير سببا فاما هو
فقد نه للفعل وتطرّف فيه لم يجب ان يفعل من جهة الأمانة امر به ثم أخذ الاصحاب لما
صاد اليه وقالوا بجهلهم ان الأمر ورد في الخبر على ضربين احدهما ان يفتي بوجوب الفعل
دونه فقد مانه كاللوة والحج فانه لا يجب علينا ان نكتب لما لا ونحصل التصابي فيكون
من الراد والاحل والاضحى الاخر يجب فيه فقد مانه الفعل كما يجب وهو في نفسه وهو
كالصلوة وما يجري مجرى ما بالشيء الى الوضوء فاذا انضم في الخبر التبعة على هذين فكيف
يجعلها مقاما واحدا وقررت في ذلك بين السبب وغيره بانه تعالى في وجوب علينا السبب بشرط
انفاق وجود السبب مع وجود السبب بل بد من وجود السبب لان ما يمنع مانع ومحال ان
يكتفينا الفعل بشرط ونحو الفعل بخلاف فقد ناهنا لافعال فانه يجوز ان يكتفينا الصلوة
بشرط ان يكون قد يكتفينا الطهارة كما في الوكوة والحج وبين على هذا الشأن في نفس الامور

وخرج الشيخان من هذه الطريقين والفقهاء في هذه الطريقين

على وجوب نصب الامام على الرعية بان اقامته احدى اركان
الحق والعدل وانما لا بد من اقامته لان الرعية لا
تستطيع ان تقوم على نفسها

التشخيص في فعلنا الطهارة والنجاسة
الكلية في فعله وقوله لم يخلفنا صلوة
بصفة المضارع من التفعيل قوله

في الرزق
والجسمي
الزكاة كان
السلطة بها بعد

حصول النصاب للحج
بعد حصول الاستطاعة
يكون أثر التكليف في
الوضوء والشرط وقوعه على
حصول

وما اختاره السيد به فيه محل
لعل وجهه من الظن من الامر
بأن شي كونه مطلق
ما العار من الط

بقية وشطر فانظر من البقرات
لونها خضر الشافي المذكور في

قوله عالم يعلم خلاف ذلك
واجبه مذهبهم
مسند

و حاصداً استغفر الله لهم في حقبة
الحمد وود واجبة فلا تيم الا بوجوه الا
فيكون نصب الامام واجبا وصحرا

علاوة على ذلك، فإن

هذا الواجب العكبي
مقدّمه فلا يلزم وجوب
نصب الامام قنبر
ع

فلو كان
فله لا يعلق
زعر حاصلة
وف الجح
ناره السيد

هذا الأصل وما احتج
بالحجج المعنى له
الجماع وإن الفد
أن لا يوجب الحجج
أعمالها وأعمالها
على الأصل أن يكون
الحجج المعنى له
الجماع وإن الفد
أن لا يوجب الحجج
أعمالها وأعمالها

وَالْمَشْهُورَةُ لَهُنَّ
بِهِمْ فَلْنَعْدِلُنَّ
بَيْنَهُنَّ فِي مَا يَكُنَّ
فِيهِنَّ مِنْ شَيْءٍ
لَا تَنْبَغِي لِلْإِسْلاَمِ
كَذَلِكَ يُبَيِّنُ

روى في كتاب الاصل
الحقيق خاله هبة
الاف يعرف بل انا
مكلف بها واصل
روى بها اما بعد ان
333

عوب نصبت ما
 رزب الربك كن فيه
 فاعلم المعنى المع
 ل ولبس الثعريض
 ب فله نه لبس حمل
 ث فبعد نعلق ال
 بعد نعلق الفدا

المسألة الأولى
في بيان ما ينادى بالمشيئة
فهي محل ناموس
حكم الشريعة
على المشيئة
بالحسنات
عليهم ولا يتم
شيء من نفسيا
علا الرعية

على وجوب نصب الامام على الركنية بان اقامه الخوارج
المقتضية لكونها مغلقة لا تستلزم الحتمية
الاجتماعية

لا يمتنع ان كان في ظاهره سبيل له وهذا الكلام عند منظره في كانه
 المتبائن ان كانت لغده لا يتعلق بها ابتداء لكم تاينعلوها بنوسط الاستبا وهذا
 القدر كاف في جواز التكليف بها ثم انضمام الاستبا إليها برفع ذلك الاستبا المتدعي
 في حال الافتراء ومن ثم حتى بعض الاصوليين القول بعدم الوجوب فيه بضاع بعض
 ولكنه غير معروف وعلى كل حال فالذي عداه ان لا يثبت في السبب قبل المجد ولا يعلو
 الامر بالمسبب بدراثر التثنية وجوبه هين واما غير السبب الا ضرب عندك فيه قول
 لنا انه ليس لصيغة الامر لانه على ايجابه بواحد من التثنية وهو ظاهر لا يمنع عند
 العقل نصريح الامر بانه غير واجب الاعتبار الصحيح بدلك شاهد ولو كان الامر
 مقتضيا لوجوبه لا يمنع النصريح ببقية احيى لانه لو لم يقتضه الوجوب غير السبب
 ايضا للزم اما تكليفه لا لابطاقا وخرجه الواجب عن كونه واجبا والتا في بضمه
 باطل بانه لا ملازمه مع انتفاء الوجوب كما هو المفروض بحدوثه فان بقية ذلك لوجوب
 واجبا ولم تكلف الا ليطابق حصوله حال عدم ما يتوقف عليه من منع وان لم يتو اجبا
 خرج الواجب لاطلاق عن كونه واجبا مطلقا وبيان بطلان كلام من ضمنى الملازم ظاهر
 ايضا فان تعقلا لا يبرهان في ذم تارك المند منه مطلقا وهو دليل الوجوب في
 الجواب عن الاول بعد القطع ببقاء الوجوب في المقتدر كيف يكون مشيئا والبحث
 اما هو في المقتدر وثباته الاجابة القدر في غير معقول والحكم بجواز التردد هنا على
 لا شرعي لا لا الخطاب عمت فلا يقع من الحكم والاطلاق في القول نفسه بوجه اذ المعق
 الشرعي فيمنكر وجواز حقوق الحكم العقل هناك وذا لشرعي يظهر بالتأمل وعن الثاني

فيكون لا يمكن ان يكون في ظاهره سبيل له وهذا الكلام عند منظره في كانه
 المتبائن ان كانت لغده لا يتعلق بها ابتداء لكم تاينعلوها بنوسط الاستبا وهذا
 القدر كاف في جواز التكليف بها ثم انضمام الاستبا إليها برفع ذلك الاستبا المتدعي
 في حال الافتراء ومن ثم حتى بعض الاصوليين القول بعدم الوجوب فيه بضاع بعض
 ولكنه غير معروف وعلى كل حال فالذي عداه ان لا يثبت في السبب قبل المجد ولا يعلو
 الامر بالمسبب بدراثر التثنية وجوبه هين واما غير السبب الا ضرب عندك فيه قول
 لنا انه ليس لصيغة الامر لانه على ايجابه بواحد من التثنية وهو ظاهر لا يمنع عند
 العقل نصريح الامر بانه غير واجب الاعتبار الصحيح بدلك شاهد ولو كان الامر
 مقتضيا لوجوبه لا يمنع النصريح ببقية احيى لانه لو لم يقتضه الوجوب غير السبب
 ايضا للزم اما تكليفه لا لابطاقا وخرجه الواجب عن كونه واجبا والتا في بضمه
 باطل بانه لا ملازمه مع انتفاء الوجوب كما هو المفروض بحدوثه فان بقية ذلك لوجوب
 واجبا ولم تكلف الا ليطابق حصوله حال عدم ما يتوقف عليه من منع وان لم يتو اجبا
 خرج الواجب لاطلاق عن كونه واجبا مطلقا وبيان بطلان كلام من ضمنى الملازم ظاهر
 ايضا فان تعقلا لا يبرهان في ذم تارك المند منه مطلقا وهو دليل الوجوب في
 الجواب عن الاول بعد القطع ببقاء الوجوب في المقتدر كيف يكون مشيئا والبحث
 اما هو في المقتدر وثباته الاجابة القدر في غير معقول والحكم بجواز التردد هنا على
 لا شرعي لا لا الخطاب عمت فلا يقع من الحكم والاطلاق في القول نفسه بوجه اذ المعق
 الشرعي فيمنكر وجواز حقوق الحكم العقل هناك وذا لشرعي يظهر بالتأمل وعن الثاني

لا يمتنع ان كان في ظاهره سبيل له وهذا الكلام عند منظره في كانه
 المتبائن ان كانت لغده لا يتعلق بها ابتداء لكم تاينعلوها بنوسط الاستبا وهذا
 القدر كاف في جواز التكليف بها ثم انضمام الاستبا إليها برفع ذلك الاستبا المتدعي
 في حال الافتراء ومن ثم حتى بعض الاصوليين القول بعدم الوجوب فيه بضاع بعض
 ولكنه غير معروف وعلى كل حال فالذي عداه ان لا يثبت في السبب قبل المجد ولا يعلو
 الامر بالمسبب بدراثر التثنية وجوبه هين واما غير السبب الا ضرب عندك فيه قول
 لنا انه ليس لصيغة الامر لانه على ايجابه بواحد من التثنية وهو ظاهر لا يمنع عند
 العقل نصريح الامر بانه غير واجب الاعتبار الصحيح بدلك شاهد ولو كان الامر
 مقتضيا لوجوبه لا يمنع النصريح ببقية احيى لانه لو لم يقتضه الوجوب غير السبب
 ايضا للزم اما تكليفه لا لابطاقا وخرجه الواجب عن كونه واجبا والتا في بضمه
 باطل بانه لا ملازمه مع انتفاء الوجوب كما هو المفروض بحدوثه فان بقية ذلك لوجوب
 واجبا ولم تكلف الا ليطابق حصوله حال عدم ما يتوقف عليه من منع وان لم يتو اجبا
 خرج الواجب لاطلاق عن كونه واجبا مطلقا وبيان بطلان كلام من ضمنى الملازم ظاهر
 ايضا فان تعقلا لا يبرهان في ذم تارك المند منه مطلقا وهو دليل الوجوب في
 الجواب عن الاول بعد القطع ببقاء الوجوب في المقتدر كيف يكون مشيئا والبحث
 اما هو في المقتدر وثباته الاجابة القدر في غير معقول والحكم بجواز التردد هنا على
 لا شرعي لا لا الخطاب عمت فلا يقع من الحكم والاطلاق في القول نفسه بوجه اذ المعق
 الشرعي فيمنكر وجواز حقوق الحكم العقل هناك وذا لشرعي يظهر بالتأمل وعن الثاني

قوله من ان حجة الوجوب مركبة
من امرين لا يخفى ان تركيبه
الوجوب من امرين
على تقدير
تضمن الامر لهما
الوجوب من امرين
الماوريه وبذلك يقتضيه
مفهوم الامر بترتيب الاستلزام
الامر بانه يترتب على امره تركب زوا
بانه لا يتم
فقد
قوله لا تقضيان اولاً فليس
افضل
لانه
لوجوبه في
هذا التكليف
محذور لان طلبه
المتضمن من الامر
الامر لا ترى انه لو فرض محذور

ظاهر من
ان مقتضى
الامر ان لا يمتنع
بأن يكون
الامر في نفسه
مستلزماً

فلا ان شرطها التلزم الفعلي والشرطي ونحوه فقطع بان تصور معنى صيغة الامر لا يحصل
منه لا انتقال الى تصور الصدا الخاص فضلاً عن التعميم ولنا على انقسامه معقوبات
سنيته من ضعفه فك شتيته وعلم قيام دليل صالح سواء عليه لنا على الانقسام
في اقسام بمعنى انك ما علم من ان ما هيبة الوجوب مركبة من امرين احدهما المنع من ترك
فصيغته الامر الدال على الوجوب دالة على انه من الترك بالنظر وذلك واضح واجب
الذهاب الى انه عين التي عينه بانه لو لم يكن نفسه لكان ما مثله وضده او خلافه
اللازم باضاهة باطل بيان الملازمة ان كل ما يربط ما ان يكونا متساويين في الصفا
النفسية ولا والى اديا الصفات النفسية ما لا يفتقر لضافات لها الى الفعل المراد
كالانسانية للانسان وبما يلزم التسوية المتضمنة الى الفعل مراد كالحديث والنجس
له فان تساويهما مشلان كواحد من وباضاين ولا فاما ان يتساويا باضاهة ما ان
يتمتع جماعة في محل واحد بالنظر الى ذاتهما او لا فان تساويهما كذلك فاضدان كالتوا
وابياض الاخلاقان كالتسود والخلابة وجه انتفاء الملازمة باضاهة لهما لو كانا
ضدين او مثلين لم يجتمع في محل واحد هما مجتمعا ضرورة تحقق في محله الامرها
والتي في التكون لذي هو ضد لها ولو كانا خلافاً في مجاز اجتماع كل منهما مع ضد
الاخر لان ذلك حكم الخلافاً كاجتماع اسود وهو خلاف لخلابة مع محوضية مكان
بحوزان يجتمع الامر بالشيء مع ضده الذي هو ضد وهو الامر بصدقه لكن ذلك لا يمتنع
فقطان اذ يتباين فعله وفاضل ضده ^{لانه في محله} متباين كما بعد فعله وفعل ضده
جرا متبايناً واما لانه مكلف غير الممكن وانما حال ^{لانه في محله} الجحيم لانه ان كان له
بقوله لم الامر بالشيء طلب لانه ضد على ما هو حاصل لغيره انه طلب لفعل ضد ضده

الذي

قوله لا يوجب لزوم من لا يوجب
قوله لا يوجب لزوم من لا يوجب

قوله لا يوجب لزوم من لا يوجب
قوله لا يوجب لزوم من لا يوجب

قوله لا يوجب لزوم من لا يوجب
قوله لا يوجب لزوم من لا يوجب

قوله لا يوجب لزوم من لا يوجب
قوله لا يوجب لزوم من لا يوجب

قوله لا يوجب لزوم من لا يوجب
قوله لا يوجب لزوم من لا يوجب

قوله لا يوجب لزوم من لا يوجب
قوله لا يوجب لزوم من لا يوجب

قوله لا يوجب لزوم من لا يوجب
قوله لا يوجب لزوم من لا يوجب

قوله لا يوجب لزوم من لا يوجب
قوله لا يوجب لزوم من لا يوجب

الذي هو نفس الفعل لما موربه فالتراع لفظي لوجوه على نفسه فعل لما موربه
لضد وضميمة طلبه شيئا وطريق ثبوت النقل لغز ولم يثبت ولو ثبت لفصله ان لا يربط
لعبارة اخرى كالاجتهاد في ثبوتها وان كانت خالصة ومثله لا يلبث ان يدون في الكتب
العلمية وان كان المراد انه طلب المكتبة عن ضده معناه ما نغوا الله لان الخلافة في
هو اجتماع كل مع ضدا اخر لا تخلاف في فديكونا مثلا لان من يستعمل فيها ذلك
اذا اجتماع احدا لثبوت من مع التثني بوجله اجتماع الاخر مع ضده وهو محذور فديكونا
ضد من لا يربط احد كالقول للعلم والصدق فاجتماع كل مع ضدا اخر يفسد اجتماع
الصدقين بحسب الفاعلين بالاستلزام ونحوه ان الاول ان يرضى بالقبض جزء من ما
الوجوب لفظ الدال على الوجوب يدل على حصة القبض بالضم والاعتد ربعهم
عن اخذ المدعى الاستلزام واقضا الدليل للضم بان لكل يستلزم الجزء وهو كما
نزع واجيب بانهم ان زادوا بالقبض الذي هو جزء من ما ههنا الوجوب لترك فليس
من محل النزاع في ثبوت اختلاف في الدال على الوجوب دال على المنع من الترك والاحتج
الواجب عن كونه واجبا وان زادوا احدا لثبوت ما لوجوبه فليس يصح ان مفهوم
الوجوب ليس يربط على جنان لفعل مع المنع من الترك وان هو من ذلك وانما اذا تكرر
خبر بما حكمناه في بيان محل النزاع علمنا ان هذا الجواب لا يخلو عن نظر نحو ان يكون الاحتج
لا يثبت كون الاقضاء على سبيل الاستلزام ومقابله من ادعى انه عين التي لا على
اصل الاقضاء وما ذكر في الجواب تمام على التقدير الثاني فالجواب ان يكون في الجواب
بين الاختلاف في ثبوتها في الاول مع حل الاستلزام على الضم وعبر بما ذكر
فبه وهذا الجواب الثاني الوجه الثاني في ذلك ان يوجب طلب فعل بدنه على تركه

الذي هو نفس الفعل لما موربه فالتراع لفظي لوجوه على نفسه فعل لما موربه
لضد وضميمة طلبه شيئا وطريق ثبوت النقل لغز ولم يثبت ولو ثبت لفصله ان لا يربط
لعبارة اخرى كالاجتهاد في ثبوتها وان كانت خالصة ومثله لا يلبث ان يدون في الكتب
العلمية وان كان المراد انه طلب المكتبة عن ضده معناه ما نغوا الله لان الخلافة في
هو اجتماع كل مع ضدا اخر لا تخلاف في فديكونا مثلا لان من يستعمل فيها ذلك
اذا اجتماع احدا لثبوت من مع التثني بوجله اجتماع الاخر مع ضده وهو محذور فديكونا
ضد من لا يربط احد كالقول للعلم والصدق فاجتماع كل مع ضدا اخر يفسد اجتماع
الصدقين بحسب الفاعلين بالاستلزام ونحوه ان الاول ان يرضى بالقبض جزء من ما
الوجوب لفظ الدال على الوجوب يدل على حصة القبض بالضم والاعتد ربعهم
عن اخذ المدعى الاستلزام واقضا الدليل للضم بان لكل يستلزم الجزء وهو كما
نزع واجيب بانهم ان زادوا بالقبض الذي هو جزء من ما ههنا الوجوب لترك فليس
من محل النزاع في ثبوت اختلاف في الدال على الوجوب دال على المنع من الترك والاحتج
الواجب عن كونه واجبا وان زادوا احدا لثبوت ما لوجوبه فليس يصح ان مفهوم
الوجوب ليس يربط على جنان لفعل مع المنع من الترك وان هو من ذلك وانما اذا تكرر
خبر بما حكمناه في بيان محل النزاع علمنا ان هذا الجواب لا يخلو عن نظر نحو ان يكون الاحتج
لا يثبت كون الاقضاء على سبيل الاستلزام ومقابله من ادعى انه عين التي لا على
اصل الاقضاء وما ذكر في الجواب تمام على التقدير الثاني فالجواب ان يكون في الجواب
بين الاختلاف في ثبوتها في الاول مع حل الاستلزام على الضم وعبر بما ذكر
فبه وهذا الجواب الثاني الوجه الثاني في ذلك ان يوجب طلب فعل بدنه على تركه

قوله لا يوجب لزوم من لا يوجب
قوله لا يوجب لزوم من لا يوجب

بالاستلزام الاقتصار والعلية منعنا المقتضى من ان يكون له بغيره عدم الانفكاك
في الوجود الخارجي على سبيل النجاسة منعنا الاخر في نفيها المجازي في المعلوم انما كان على
اللازم ليس بعد كون محتمل للزوم منسبها للمعلوم نحو ما ذكرنا في توجيهه اقتصارها
المستبعد بيجاب لتبطل في الفعل بعد محتمل المعلول من دون محتمل الفعل وكذا اذا
كانا معلولين لفعل واحد فان اشتاء الفعل لم يمتد لمعلولين يستدعي ثنائيه في
فحص المعلولين الاخر الذي هو المحتمل بالتحريم من دون علمه واما اذا انشأ العلية بها
او الاشارة الى الفعل فلا وجوب للاقتضاء محتمل للزوم محتمل للمعلوم انما لا يترك الفعل محتمل
احدا من مثل الزمان فقامع عدم محتمل الاخر فصارى ما يتقبل ان فضاء الاحكام
بأسرها ما يقع من اجتماع حكيم منها في من مثل الزمان ويدفعنا الى السجود انما هو
اجتماع التدين في موضوع واحد على ان ذلك لا اثر ثابت قول الكيم بانشاء المباح
هو منسب من ان ترك الحرام لا بد وان يتحقق في ضمن فعل من الافعال ولا ريب وجوب
ذلك الترك فلا يجوز ان يكون الفعل المحقق في نفسه مباحا لانه لازم للترك وينتفع خلا
المثل الزمان في الحكم وثنائيه فذا القول غير خفيته ولهم في رده وجوه في بعضها تكلف
حيث ثنائيه القول بوجوبه لا يلزم الواجب لا يمتد لها التهم ان ترك الواجب يتم الا
في ضمن فعل من الافعال فيكون واجبه بغيره والتخصيص في ثنائيه وجوبه التصاريف
الترك الى شيء من الافعال وانما هي من لوازم الوجوب فيقول بطلب ثنائيه الاكوان
واجبها الباقى الى المؤثر وان ثنائيه البقاء والاستغناء جازموا المكلف من كل فعل
فلا يكون هناك الا الترك واتامع ثنائيه التصاريف وتوقفنا لاستئصال على فعل ثنائيه
للعلم بان لا يتحقق الترك ولا يحصل الامع فلهذا فيقول بوجوب ثنائيه الواجب لا به

ما بقا ذلک الا لکم کثیر من الذکرین ویرثکم بقیۃ بنی اسرائیل

قوله لا يوجب في هذا الفرض ولا يفي فيه كما اشار اليه بعضهم ومن لا يقول به
 بان هذا التصاريف في حق الله تعالى لا يوجب في حق الله تعالى

قوله لا يوجب في هذا الفرض ولا يفي فيه كما اشار اليه بعضهم ومن لا يقول به
 بان هذا التصاريف في حق الله تعالى لا يوجب في حق الله تعالى

قوله لا يوجب في هذا الفرض ولا يفي فيه كما اشار اليه بعضهم ومن لا يقول به
 بان هذا التصاريف في حق الله تعالى لا يوجب في حق الله تعالى

المكلف فلما
 استأخر في دفعه وتوقع
 التغير قوله نعم هو من
 من جهة غير توقعه عليه
 في التصاريف بل لا وقت
 التصاريف هو اذ انما هو القاربه
 الجاهلين لا الوقت في الجاهل
 خوف ما لا يستطاع قوله وقد ثبتنا
 عدم وجوبه غير من جهة التوهم
 فلا شك فيها انه اقول بعد المراد بوجوب
 بل العدم في مرادهم وجوبها
 يعني بوجوبه بغير شرط
 من اجزائها اذ هو واجب

واجب لظفا
 فلا يفتقر

تسليم وجوبه بغير معنى العدم
 من شئ وجوبه بغير واحد مما ذكرناه

جمله الواجب
 عليه الواجب
 كونها جزمين للعدله
 التامة وبعدها المراد بالواجب
 هنا وفي بحث مقدمات الواجب
 مظهره الواجب الآخر العدم العدم
 الذي هو على قرينه للفرض خوفه كاستدلال
 على اسم الكون على الطريق على مشي
 وتخصيصه بوضع على الجذر في العدم
 غير التمسك بغيره داخل في التمسك
 فتارة في محله الاستدلال
 والحجة في كلام القوم
 فكيف في الظاهر
 كماله في التصاريف
 البشير
 حواشي المحققين المراد بالواجب
 التام وهو
 محذور
 سلف

مطلقا بل سري ما لوجوب في هذا الفرض ولا يفي فيه كما اشار اليه بعضهم ومن لا يقول به
 فهو في سعة من هذا وغيره اذا علم انه ان كان المراد بالاشترام الصدا لخاص
 لترك اشياء مودبه انه لا يفتقر عنه وليس بينهما علة ولا مشاركة في علة فقد عرفنا ان التوهم
 ينتج من الملتزم للنجيم اللازم لا وجه له وان كان المراد انه علة فيه ومقتضى له فهو مجموع
 ما هو بين من ان الصلة في الترك المذكور انما هي وجود التصاريف عن فعل لما مودبه
 لا عدمه تعالى اليه وذلك من جهة مع فعل الاضداد لخاصته فلا يتصور صدورها من
 جمع شرط التكليف مع انشاء التصاريف لا على سبيل الاجزاء والتكليف معه سافط وهذا
 القول بثقله ان يراد بالاشترام اشراكها في علة فانه منوع ايضا لظهور ان الصدا
 الذي هو العلة في الترك ليس علة الفعل الصلة نعم هو مع اذا الضد من جملة ما يفتقر
 عليه فعل الصدا فاذا كان واجبا كانا لا يثبت الواجب الا به واذ قد ثبتنا سابقا عدم
 وجوبه غير السبب من مقتضى الواجب فلا حكم بينهما بواجب اسطة ما هما مقتضى له لكن الصدا
 باعتبار افضائه ترك لما مودبه يكون منهما كما عرفت فاذا انى به المكلف عوف عليه من
 تلك الجملة ذلك لا ينافي في التوصل به الى الواجب فيحصل ويصح الايمان بالواجب انه
 هو احدا لاضدادا لخاصته ويكون لهما متعلقا بذلك المقتضى ومعلولها لا باضدادا لخاصته
 للمعلول وجبت رجوع حاصل البحث ههنا الى الايمان على وجوب ما لا يثبت الواجب الا به بعد
 فلو رام الخصم التعلق بما بينهما عليه بعد تقريره بنوع من الوجوب كان يقال لو لم يكن
 الصدا منهما علة لصح فعله وان كان واجبا موسعا لكنه لا يصح في الموسع لان فعل الصدا
 يوقف على جوا التصاريف عن الفعل لما مودبه وهو محرم قطعاً فلو صح مع ذلك فعل الصدا
 لكان هذا التصاريف واجبا باعتبار كونها لا يثبت الواجب الا به فيلزم اجتماع الوجوب والي

قوله لا تسفها وخباية أي القول الثاني

وہ سچوں کی نصیحتیں ہیں۔

[illegible]

وزیر پست و ذاکر المجرع

بسم الله الرحمن الرحيم

حاجی

والله اعلم بالصواب

ان سب سے بڑے عقلمند قاریوں نے اس کو لکھا ہے

وقت الغرض علم کر کے انورا

لما دخل الصلوات على جماعة من الناس

کرمز بہار کا طبع

وہ

زم الامام وجوه في تلك الخطا في حاشية

حضرت مولانا محمد امجد علی صاحب

من خضرة الفردوس الكحل والاشجار

في أفراد شخصه ولا ريب في بطلانه لانه قد ناه بان صحة البناء على وجوب ما لا يتم
 الواجب الا به يقتضيه ثمانية الوجوه الاول من الحجته فلا يحتاج الى هذا الوجه لطول على
 ان الوجه الذي يقتضيه التذبر وجوب ما لا يتم الواجب الا به مطلقا على القول بانه
 ليس على أحد غير من الواجبات والا لكان لا لازم فيما اذا وجب الحج على الناس فقطع المسألة
 او بعضها على وجه من غير ان لا يحصل الاشتغال بحجب عليه اعاده السعي بوجه من غير
 لعدم صلاحية الفعل للمهم عنه للاشتغال كاسيا في بيانهم وهم لا يقولون بوجوب الاعا
 فطحا فحسب لم الوجوب فيها انما هو للتوصل الى الواجب لا ريب انه بعد الاثبات بالفعل
 المهم عنه يحصل التوصل فيسقط الوجوب لا تنفائ غايته اذ عرفت ذلك فقولنا ان
 الموسع كالمصلو مثله يوفق حصوله بحيث يتحقق به الاشتغال على اذانه وكراهته ضد
 فاذا قلنا بوجوب ما يتوقف عليه الواجب كانت تلك الارادة وهما نكاح الكراهية واجتنب
 فلا يجوز مطلقا كراهية بالهند الواجب ان كراهية محرمة فيجتمع الوجوب والنجس في
 شيء واحد شخصي وهو باطل كما ينبغي لكن قد عرفت ان الوجوب مثله انما هو للتوصل
 الى ما لا يتم الا به فاذا فرضنا ان المكلف عصى وكره صدقا واجبا حصل له التوصل الى المطلوب
 فيسقط ذلك الوجوب لقوا بالقرص منه كاعلم من مثال الحج ومن هنا ينبغي ان يقال
 بعدم امتضاء الامر للمهم على هذا الخاص ان قلنا بوجوب ما لا يتم الواجب الا به اذ كونه وجوب
 للتوصل يقتضيه اختصاصه بما لا مكانه ولا ريب انه مع وجوب الصارفين عن الفعل الواجب
 وعدم الداعي لا يمكن التوصل فلا معنى لوجوب لمقد شرح وقد علمت ان وجود الصناد
 وعدم الداعي مستقر مع الصناد والخاصة وايضا فحجة القول بوجوب لمقد من على
 تقدير تسليمها انما هي قصد بل على الوجوب في حال كون المكلف مراد للفعل

فی ذلک کما عرضت و ستعرف من ذلک
مہواتی شمر قدم و جواب ذلک و قطع
المراتب

حصہ اول
و ان فتحی بالاسلام
لا ماذکرہ من الشیء التوکل
ح فانیل

قوله
وليس
الربح ورجل
السارق غنم
العنبر السخنة ان
الراجح ان يكون

قوله ان يقول كونه مجزئ
الوجه للقول باليقين

وجود الصارفين مع الفعل الواجب
هو الصلوة وعدم الداعي لا يمكن التمسك
بوجوب الإجماع ولم يقل أحد بل نقض
على ما مضى من بحار الشريعة وهو قوله

يُخَيَّرُ فِي الْحَالِ الْمَشِيحِ التَّوَصُّلُ
عَيْنِ وَجُودِ السَّارِقِ
إِذَا مَرَّ بِأَذْيَالِكِ

وجودكم وان يكونتم في هذا الوقت و
ليس كذلك فانما هو بولس

المسوق بانشاء الجليل
وفضله وبقوة
الضرورة في زمان
وانما العدة كما

فصل في محله
القط

[illegible]

۱۱۳۴

لعلكم
 انتم الكائنون
 المعشر الامم العربية
 هو المبعوث محمد بن عبد الله
 ابو طالب
 قوله
 كل من رآني باي حال من احوالي فليعلم
 اني قد خرجت من الدنيا
 ان
 الراعي
 محمد بن عبد الله
 ربي قد بعثني
 به وانا قد اقبلت اليه
 كمن اقبل الى
 داره
 في السنين فخرجوا اليه وادخلوه
 وامنوا به وادخلوه الى داره
 مقتولين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
مكتفياً بما فيه من الهدى والنجاة
والنور والبرهان على كل شيء
والله اعلم بالصواب

[illegible]

١
 ٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

فلو كان المصلح في غيره فاصبا فيكون بشاخصه له عن غيره خاصا بالكل
 احوال ومنه العسر وهو خلاف الاجماع ولنا على الثابت ان الامر رد مطلقا باقتضائه
 وليس فيه تعريض للخير بينه وبين العسر بل ظاهره في التعريض ضرره كونه في الاعلى وجوب الفعل
 وله قيم على وجوب الفعل بل غير فيكون القول بل ايضا محكما كخصيصه لوجوب بخير معتبر

الحجتي لوجوب الفعل بانه لو جاز ترك الفعل في اول الوقت ووسطه من غير بدل لم ينقطع العمل
 على عدم بدله غير وبانه ثبت على الفعل والعسر محكم خصال الكفاية وهو انه لو اتي باحدا
 اثنى ولو اخل بها عصى وذلك معنى وجوب احدهما ثبت في الجواب عن الاول ان الانقضاء

عن المندوب ظاهرهما قران اجزاء الوفاء في الواجب لموسع باعتبار انه لو امر بكل واحد
 منهما على سبيل الخيرة لم يجرى مجرى الواجب الخيرة اي جازا شق ايضا في الفعل فهو فاقومعا
 ايضا في الاجزاء البوافي فكان حصول الامتناع في الخيرة بمقتضى واحد من الخطا لا يخرج ما

عداها عن فعله لوجوب الخيرة كذلك يمنع الفعل في اجزاء الاوسطا والاخر من الوقت
 في الموسع لا يخرج ايضا في الاول مثلا في وقت لوجوب لموسع ذلك ظاهر خلاف
 المندوب بانه يقوم مقامه حيث لم يشي وهذا كافتقار الانقضاء وعن الثاني اننا نلحق

باننا لفاعل للصلوة مثلا بمثل باعتبار كونهما صلاهما لا لكونهما احدا لاسر
 الواجبين بخيرة اعني الفعل والعسر فلو كان بخير بينهما لكان الامتناع ههنا من حيث
 انها احدهما على ما هو مقرر في الواجب لخير كالايم الحاصل على الاطلاق بالعسر على

تقديره لئلا يكون الامتناع محققا بخير بينه وبين الصلوة حتى يكون كفضا الكفاية
 بل لان العسر على فعل كل واجب بما لا حيث يكون الامتناع لئلا يطرأ الاجمال و

فلو كان المصلح في غيره فاصبا فيكون بشاخصه له عن غيره خاصا بالكل
 احوال ومنه العسر وهو خلاف الاجماع ولنا على الثابت ان الامر رد مطلقا باقتضائه
 وليس فيه تعريض للخير بينه وبين العسر بل ظاهره في التعريض ضرره كونه في الاعلى وجوب الفعل
 وله قيم على وجوب الفعل بل غير فيكون القول بل ايضا محكما كخصيصه لوجوب بخير معتبر
الحجتي لوجوب الفعل بانه لو جاز ترك الفعل في اول الوقت ووسطه من غير بدل لم ينقطع العمل
 على عدم بدله غير وبانه ثبت على الفعل والعسر محكم خصال الكفاية وهو انه لو اتي باحدا
 اثنى ولو اخل بها عصى وذلك معنى وجوب احدهما ثبت في الجواب عن الاول ان الانقضاء
 عن المندوب ظاهرهما قران اجزاء الوفاء في الواجب لموسع باعتبار انه لو امر بكل واحد
 منهما على سبيل الخيرة لم يجرى مجرى الواجب الخيرة اي جازا شق ايضا في الفعل فهو فاقومعا
 ايضا في الاجزاء البوافي فكان حصول الامتناع في الخيرة بمقتضى واحد من الخطا لا يخرج ما
 عداها عن فعله لوجوب الخيرة كذلك يمنع الفعل في اجزاء الاوسطا والاخر من الوقت
 في الموسع لا يخرج ايضا في الاول مثلا في وقت لوجوب لموسع ذلك ظاهر خلاف
 المندوب بانه يقوم مقامه حيث لم يشي وهذا كافتقار الانقضاء وعن الثاني اننا نلحق
 باننا لفاعل للصلوة مثلا بمثل باعتبار كونهما صلاهما لا لكونهما احدا لاسر
 الواجبين بخيرة اعني الفعل والعسر فلو كان بخير بينهما لكان الامتناع ههنا من حيث
 انها احدهما على ما هو مقرر في الواجب لخير كالايم الحاصل على الاطلاق بالعسر على
 تقديره لئلا يكون الامتناع محققا بخير بينه وبين الصلوة حتى يكون كفضا الكفاية
 بل لان العسر على فعل كل واجب بما لا حيث يكون الامتناع لئلا يطرأ الاجمال و

احوال ومنه العسر وهو خلاف الاجماع ولنا على الثابت ان الامر رد مطلقا باقتضائه
 وليس فيه تعريض للخير بينه وبين العسر بل ظاهره في التعريض ضرره كونه في الاعلى وجوب الفعل
 وله قيم على وجوب الفعل بل غير فيكون القول بل ايضا محكما كخصيصه لوجوب بخير معتبر

فلو كان المصلح في غيره فاصبا فيكون بشاخصه له عن غيره خاصا بالكل
 احوال ومنه العسر وهو خلاف الاجماع ولنا على الثابت ان الامر رد مطلقا باقتضائه
 وليس فيه تعريض للخير بينه وبين العسر بل ظاهره في التعريض ضرره كونه في الاعلى وجوب الفعل
 وله قيم على وجوب الفعل بل غير فيكون القول بل ايضا محكما كخصيصه لوجوب بخير معتبر

قولہ اولیٰ انہا الذی جازتہا منکر الیہ الخ

بسم الله الرحمن الرحيم

五

الطاهر

المسألة الأولى

أما لك يا محمد

جان محمد باک

عَلَيْهِ السَّلَامُ

三

رسالة الى

امامی کی

البرق

هو الذي يغفل عنه الناس

3:00

عند كونه مندركا له بخصوص حكم من أحكام الإيمان يثبت مع ثبوت الإيمان سواء دخل وقت الواجب أو لم يدخل فيه وإذا ثبت عند الانقضاء في الواجب انما جازا أو تفصيلا فليس وجوبه على سبيل الجزاء بينه وبين الصلوة واعلم ان بعض الأصناف توفيق وجوب الجزاء على الوجه الذي ذكره وتغير وان كان الحكم به منكر في كل ما هم وربما اشدد له ثبوت الجزاء على ترك الواجب كونه غرضاً على المحرم فيجب الجزاء على الفعل لعدم انعكاز المكلف عن هذا الجزاء حيث لا يكون غرضاً ولا منع لفعله لا يكون مكلفاً وهو كما في جنة من خسر الوتجراً بالوقت ان الفضيحة في الوتجراً تمنعها لا يراها التي ترك الواجب فيخرج عن كونه واجبا وحالا لازم من الواجب هو الجزاء مع ما في الأول والاخير انما انشأ القول بالواسطة ولو كان هو الاخير لما خرج عن العهد باذنه في الأول وهو باطل اجتماعا فغير ان يكون هو الأول والجزاء ما غرضه انشاء الفضيحة في الوقت لفعله فافتح بما حقه ان انشاء الفضيحة لا يظن له عا دونه واما من خصص الوتجراً بالاول مائة لو لم يأتها ان ثأجره عنه وهو باطل ايضا كما تقدمت الاشارة اليه **والحق** من علق الوتجراً بالوقت بانه لو كان واجبا في الأول لعنه بثنائه لا يترك الواجب وهو الفعل في الأول لكن الثالث باطل لانما جاء فكذلك المقدم وجوبه منع لما لا ضرورة وسلكنا ههنا فقدم فان للفرق المدعى مما بين لو كان الفعل في الأول واجبا على النقيض وليس كذلك بل جوبه على الجزاء ذلك ان الله تعالى اوجب عليه اتياع الفعل في ذلك الوقت لموسع ومنه بعض العلماء عنه وسوغ له الاثبات في اي حاشاء منه فان احاد المكلفين بفاعلة اوله او وسطه واخيره فقد فعل الواجب كما ان جميع الحاصل في الواجب الجزاء ينصف الوتجراً على معنى انه لا يجوز الاخلال بالجميع ولا يجب الاثبات بالجميع بل للمكلف اختيار ما شاء منها

سید علی حسینی

[illegible][illegible]

قوله في قوله لا يمتنع ان لا يكون له

المتنوع في قوله لا يمتنع ان لا يكون له

المتنوع في قوله لا يمتنع ان لا يكون له

المتنوع في قوله لا يمتنع ان لا يكون له

المتنوع في قوله لا يمتنع ان لا يكون له

المتنوع في قوله لا يمتنع ان لا يكون له

المتنوع في قوله لا يمتنع ان لا يكون له

المتنوع في قوله لا يمتنع ان لا يكون له

المتنوع في قوله لا يمتنع ان لا يكون له

المتنوع في قوله لا يمتنع ان لا يكون له

المتنوع في قوله لا يمتنع ان لا يكون له

المتنوع في قوله لا يمتنع ان لا يكون له

المتنوع في قوله لا يمتنع ان لا يكون له

على البغاء اني ردون مختصنا لا على علم عدم نحن مالا كما هي لا يمتنع ان المختصين وليس كذلك

بل هو حرام مطلقا **الجواب** غرضنا اننا ندفع ما يفهم مقامه كما ذكره في المتن

يكن ذلك بشرط واحد شرط بل لا يمتنع ان لا يكون له المختصين فاعلم ان مقتضاها

معلا يفهم احدها لا يعلم الا بعلمها وان لم يعلم له بدل كما هو من شرط البحث

كان الحكم مختصا به ولم ين علم الشرط للدليل الذي كونه وعن الثاني وجود

احدها ان ظاهره لا يمتنع عدم نحن مالا كما هو اذا لم يردن المختصين لكن لا يلزم من علم

المختص ثبوت لا باحدها ان مقتضاها المختص قد يكون بطريقا ان لا يكون له المختصين

عقلا لا ان لا يمتنع في بانها في الحجة ناه وبعدم الموضوع اخرى الموضوع

منتهى لا يمتنع اذا لم يردن المختصين فاعلم ان مقتضاها المختص قد يكون بطريقا

عليه فان لا كما هو على ما يكره فبحث لا يكون كارهيا يمتنع تحقولا لا كما هو فلا يمتنع

بل المختصين وتبينها ان لا يمتنع بالشرط انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفاءه اذا لم يمتنع

لشرط فانه اخرى ويجوز ان يكون فانه في الامة المتأخر في الامة في الامة في الامة

اذا لم يردن المختصين فاعلم ان مقتضاها المختص قد يكون بطريقا ان لا يكون له المختصين

[illegible]

یہاں اصرار ہے علیہ وآلہ وسلم

نقول الامام الحسن بن علي بن ابي طالب
 في يوم الاثنين من شهر ربيع الثاني
 سنة ثمان وعشرين من الهجرة النبوية
 في يوم الاثنين من شهر ربيع الثاني
 سنة ثمان وعشرين من الهجرة النبوية
 في يوم الاثنين من شهر ربيع الثاني
 سنة ثمان وعشرين من الهجرة النبوية

بما نرى وان كثر ابرادها في كتبنا فتقوم وبسطهم لك شرطاً فله واجتاز احدنا عنها
 ابتداء فمضنا الى مظايفه دليل الخصم لما عوى به الدعوى حيث جعله على الوجه
 الذي حكناه ولهذا جاد علم الهدى حيث فتح عن هذا المسلك واحسن الشايد عن اصل
 المطلب فقال ومن البقية والممكن من يجوز ان يامر الله تعالى بشرط ان لا يبلغ المكلف
 عن الفعل او بشرط ان يتدبره ويجوز ان يكون ثامراً من ذلك مع المنع وهذا غلط
 لان الشرط انما يحسن فهمه لا يعلم العوائق ولا يظفر له الى علمها فاما العلم بالعلوب
 واما العلم بالمكلف فلا يجوز ان يامر بشرط قال والذي سنفذ لك ان لا يسؤل الواعظنا
 ان زيدا لا يتكلم من الفعل في وقت مخصوص في مقام ان ثامره من ذلك حاله واما حسن
 دخول الشرط فبهم ثامره فقد علمنا بصفته في المستقبل الاثرية لا يجوز ان شرط فيما
 يصح فيه العلم ولنا ان الشرط في نحو حسن الفعل لا ينافي مع ان تعلمه وكونه لما موصفاً
 لا يصح ان يعلم عقلاً فاذا اقتضى الحرف فلا بد من شرط ولا بد من ان يكون احدنا في امر محقق
 في حكم الظان يتمكن ما يامر بالفعل مستقبل لا يكون الظن في ذلك قائماً مقام العلم وقد
 ثبت ان الظن يقوم مقام العلم اذا قلناه في العلم قائماً مع حصوله فلا يقوم مقامه اذا كان
 نقلاً عن عالم لا يتمكن من تمكن وجعل في وجه الامر نحوه دون من يعلم ان لا يتمكن قال رسول
 خدا كانا اذا علمنا الله تعالى حال من ثامره فعدت لك نامر بلا شرط فالتكلم في هذه الجملة التي
 قادها السيد وكافته في حجر المقام ذوقه باتيانك لهذا الحرف والشرط وان غفلنا
 بطولها واكتشفنا بها غش اعاده الاحتجاج على ما صرنا اليه اخرج الجوزون وجوا ال
 لول يصح التكليف بما علم عدم شرطه لبعض احد والا لزم باطلنا بالضرورة من الدين
 ويبان لللازم ان كل ما رفع فمدا في شرط من شرطه وقلنا اذا ارادة المكلف لغيره
 ان يفعل او لا يفعل

[illegible]

استاذ الفان البيا والبيسجى
هو الامير محمد بن عبد الله
الحفص من آل سعود

[illegible]

في وقت في دون الاول المتعلق
 يكون المتكسر واما على ذلك فانه
 كان في التبع
 مراد من قوله
 الطريق في قوله
 ومع الترتيب ما في قوله
 لا يخفى ان المتكسر ما في قوله
 وسواء بعد ذلك لم يبق
 به على الاشياء كما يظهر
 وقد ورد اوامر عامة
 منها وان لم يتحقق
 عوارضها
 فخصيصه
 من
 تتحقق فانه لا يخرج
 الا انه يبرز النفس الاشارة
 على وجهه
 الجامع في الترتيب
 ويحكم المذنب بقوله
 اه من حيث الترتيب
 يخص العلم للغير في قوله
 بوجه الى الحق الذي هو
 بالحكم المذنب في قوله
 هو الحكم الاصل الذي
 يحكم به العقل في
 الاشارة
 الاصل على القولين المشهورين
 لا الحكم في قوله
 الامر المفوض في قوله
 بان كونه في قوله
 هو الحكم الاصل في قوله
 لا يخفى ان قوله
 المحقق في قوله
 لما قيل

وخروج وجهه في علم انه كان مأمورا به وليس بجبائلا فانه يعلم قطعاً انه مأموران بسقط عنه
 وجوب الفعل لا به اذا جاء وقت الفعل وهو صحيح سليم وهذا اما في تعليل بعضها الظن
 ببغائه فوجبان يخرج من ترك الفعل والتقصير فيه فلا يخرج من ذلك الا بالتقريع في الفعل
 والا يشك في ذلك مثال في العقل وهو ان لا يشك في ذلك التسلسل من بعد مع بخونه ان
 يخرج ما تسبب قبل ان يصل اليه بل هو له تخير فانه لا يشك في ذلك التسلسل من بعد مع بخونه ان
 عالماً ببقاء التسبب من الاضرابه وهذا كماله جدياً عليه فوجبه تسبب من بعد مع بخونه ان
 به يظهر الجواب عن استدلال بعضهم على حصول الفعل بالتكليف قبل الفعل بانفساد الاجماع
 على وجوب التسبب فيه بنية النفس من ذلك كونه وجوب تبيين النفس على الظن بالبقاء والعلم
 حيث لا سبيل له الى القطع فلا دلالة على حصول العلم وغايات ما يخرج من تكليف لغيرهم
 بالتبع الذي هو في كل واحد بل كلف بمقدار ما كماله كماله في كل واحد بل كلف بمقدار ما كماله
 مجرى ذلك والتبطل على هذا قوله تعالى ونادى بناه ان يا ابراهيم قد صدقت رؤيا فاقامنا
 جوعه فلا تشافه من ان يوم بعد مقد ما ان لا يخرج به نفسه لغيره ان اعادة بد تلك اما
 فيجوز ان يكون عاقلان سببهم من التبع او غيبه ما ان لا يخرج به نفسه لغيره ان اعادة بد تلك اما
 يمكن في ابراهيم ان لا يخرج من القدح ان يكون من جنس المقد وعنى الى ابراهيم انه لو سلم لربك
 الطلب هنا كالتفعل لما قد علم من مشاعره بل للعزم على الفعل والافتقار اليه ولو لم يكن
 وليس التراجع فيه بل في نفس الفعل واما ما ذكر من المثال فانه لا يحسن المكان للتوصل الى
 مختصص الصالح حال العبد والوكيل وذلك من منع فحقه تعالى اصيل الاقرب عند
 ان تخرج مدلول الامر هو الوجوب فيبقى معه الدلالة على الجواز بل يرجع الى الحكم الذي
 كان قبل الامر به قال العلامة في التناهي وبعض المحققين من لسانه وقال اكثرهم
 جميع ما ذكره في قوله تعالى ونادى بناه ان يا ابراهيم قد صدقت رؤيا فاقامنا جوعه فلا تشافه من ان يوم بعد مقد ما ان لا يخرج به نفسه لغيره ان اعادة بد تلك اما

في وقت في دون الاول المتعلق
 يكون المتكسر واما على ذلك فانه
 كان في التبع
 مراد من قوله
 الطريق في قوله
 ومع الترتيب ما في قوله
 لا يخفى ان المتكسر ما في قوله
 وسواء بعد ذلك لم يبق
 به على الاشياء كما يظهر
 وقد ورد اوامر عامة
 منها وان لم يتحقق
 عوارضها
 فخصيصه
 من
 تتحقق فانه لا يخرج
 الا انه يبرز النفس الاشارة
 على وجهه
 الجامع في الترتيب
 ويحكم المذنب بقوله
 اه من حيث الترتيب
 يخص العلم للغير في قوله
 بوجه الى الحق الذي هو
 بالحكم المذنب في قوله
 هو الحكم الاصل الذي
 يحكم به العقل في
 الاشارة
 الاصل على القولين المشهورين
 لا الحكم في قوله
 الامر المفوض في قوله
 بان كونه في قوله
 هو الحكم الاصل في قوله
 لا يخفى ان قوله
 المحقق في قوله
 لما قيل

في وقت في دون الاول المتعلق
 يكون المتكسر واما على ذلك فانه
 كان في التبع
 مراد من قوله
 الطريق في قوله
 ومع الترتيب ما في قوله
 لا يخفى ان المتكسر ما في قوله
 وسواء بعد ذلك لم يبق
 به على الاشياء كما يظهر
 وقد ورد اوامر عامة
 منها وان لم يتحقق
 عوارضها
 فخصيصه
 من
 تتحقق فانه لا يخرج
 الا انه يبرز النفس الاشارة
 على وجهه
 الجامع في الترتيب
 ويحكم المذنب بقوله
 اه من حيث الترتيب
 يخص العلم للغير في قوله
 بوجه الى الحق الذي هو
 بالحكم المذنب في قوله
 هو الحكم الاصل الذي
 يحكم به العقل في
 الاشارة
 الاصل على القولين المشهورين
 لا الحكم في قوله
 الامر المفوض في قوله
 بان كونه في قوله
 هو الحكم الاصل في قوله
 لا يخفى ان قوله
 المحقق في قوله
 لما قيل

والواجب ان لا يكون له في ذاته
 شي من الوجوب بل هو واجب
 بالبقاء وهو غشاه في الهندس
 لنا ان لا يرد على الجواز بالمعنى الاعلى
 اغنى الاذن في الفعل فقط وهو فادى
 رتبته بين الوجوب والتدريج بالا
 باخه والركا

بالبقاء وهو غشاه في الهندس لنا ان لا يرد على الجواز بالمعنى الاعلى
 اغنى الاذن في الفعل فقط وهو فادى رتبته بين الوجوب والتدريج بالا
 باخه والركا فلا يقوم الا بما فيها من القوة ولا يدخل بدن ضم شيء منها اليه
 الوجوب فادعاء يثابته بنفسه بعد نسخ الوجوب بغير محفول والقول بانضمام الاذن في الترتيب
 الغشاه لفرم وضع المنع الذي افقشنا التسخ موقوف على كون التسخ منعاً بالمنع من الترتيب
 الذي هو جوهر مفهوم الوجود في الجوع وذلك غير معلوم اذا التراجع في التسخ الواقع
 بلفظ نسخ الوجوب نحوه ويجعل التسخ في الجوع وبالجواز الاخر الذي هو وضع الحجج
 عن الفعل كما ذكره البعض ان كان قليل الجهد وكونه في الحقيقة واجبا الى التسخ

بالجوع احق بان لا ينقض للجواز موجودا مانع منه مفقود فوجبا لقول بنسخه
 انما لا يكون الا في الجواز من الوجوب والمفوض للمركب مفوض لا يثبت واما التنازع
 فلا انما الواقع كمالا مستقبة بحكم الاصل والفض سوفي نسخ الوجوب وهو لا يصلح
 لما يقتضيه لان الوجوب ما هيته مركبة والمركب ينكفي في وضعه مع احد اجزائه فيكونه

رفع الوجوب مع المنع من الترتيب الذي هو جوهره وح فلا يبدل نسخ على ارتفاع الجواز
 فان قيل لان لم عدم مانعته نسخ الوجوب لثبوت الجواز لان لفصل عنه لوجود
 المحضه التي معه من الجنس كاتص عليه جميع من المحققين فالجواز الذي هو جوبين

لواجب غير لا يتلوه في الواجب عن علته هي لفصل له وذلك هو المنع من
 الترتيب فما لم ينقض لولا الجواز لان المعلول يثبت لثبوت علته فثبت مانعته نسخ

البقاء الجواز فلنا هذا من وجهين احدهما ان الجواز واقع في كون الفصل
 علة للجنس فلنا نكره بعضهم وقالوا انما مغلول لا يسله واخذوا بمقتضى ذلك فطلب من هو

المتعلق بالجنس فلو انما مغلول لا يسله واخذوا بمقتضى ذلك فطلب من هو
 المتعلق بالجنس فلو انما مغلول لا يسله واخذوا بمقتضى ذلك فطلب من هو

والاخر فلو مقتضى الجواز
 والقدر على ان لا يكون له في ذاته
 شي من الوجوب بل هو واجب
 بالبقاء وهو غشاه في الهندس
 لنا ان لا يرد على الجواز بالمعنى الاعلى
 اغنى الاذن في الفعل فقط وهو فادى
 رتبته بين الوجوب والتدريج بالا
 باخه والركا

والاخر فلو مقتضى الجواز
 والقدر على ان لا يكون له في ذاته
 شي من الوجوب بل هو واجب
 بالبقاء وهو غشاه في الهندس
 لنا ان لا يرد على الجواز بالمعنى الاعلى
 اغنى الاذن في الفعل فقط وهو فادى
 رتبته بين الوجوب والتدريج بالا
 باخه والركا

وقائمتها انما هي سلمنا كونها علة له فلا نسلم ان نساها مطلق، فيجوز ان يقع الجنب بالثأمة
برفع يده او نساها في ذلك لم يخلفه فصل اخر وذلك لان الجنب انما يتقرب الى فصلها ومن
البيان ان نساها المانع من الترك مقتضية لثبوت الاذن فيه وهو فصل اخر للجانب الذي
هو الجواز والمحال من الجواز قد بينا احدهما المانع من الترك والاخر الاذن فيه فاذا
زال الاول خلفه الثاني ومن هنا علم ان الترك يثبت بجواز تجري لا يثبت بوجوبنا
فخص به الاول وفصله بالثاني ولا ينافي هذا انما انما هو قولنا انما اذا منع الوجوب بغير
الجواز حيث ان ظاهره استنفال الامر به فان ذلك توسع في العادة واكثر في مقتضى
بما قلناه فان قيل لما كان رفع المركب يحصل ثأمة برفع جميع اجزائه واخرى يرفع بعضها
لم يعلم البقاء الجواز بعد رفع الوجوب لما كان رفع البعض الذي يتحقق معه
البقاء ورفع الجميع الذي معه بطلان الظاهر فخص البقاء بالتحقق مقتضية ولا
الاصل استمراره فلا يمنع بالاختلال وتوضيح ذلك ان الترك انما هو في الوجوب والفسخ
الجواز هو لا في خصوصه ان يثبت ما ينافيه ويثبت ان رفع الوجوب يتحقق برفع كل جزء
لربيع لتاسيسه الى القطع بثبوت المناقاة فيستمر الجواز ظاهر وهذا معنى لثبوت بقاءه
والجواب المانع من وجوب مقتضى فان الجواز الذي هو جزء من ماهية الوجوب
مستلزم بینه وبين الاحكام الثلاثة الاخر لا يتحقق له يثبت انضمام احد ثبوتها اليه فبما
وان لم يثبت عليه الفصل الجنب لان اختصاص الاحكام في الجملة بعد في الضروريات
وح قالوا في وجود التمسك بوجوب التمسك وجود المقتضى وقد علم ان نفع الوجوب
كما يتجمل في التعلق بالتمسك فقط اعني المانع من الترك فيقتضى ثبوت مقتضى التمسك الذي هو
فيما ذكره كل بجملة التعلق بالجموع فلا يغير قيد ولا مقتضى فاستقام التمسك مشكوك فيه ولا

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

فنفرض قولنا يفتضى الصحة لا يفتضى الصحة ولا يلزم منه ان يفتضى الصحة فما بين بلز
 في الهمي ان يفتضى الصحة فم يلزم ان لا يفتضى الصحة ونحن نقول بحججنا لتأبين ذلك
 مطلقا لغزنا وشرعا انه لو دل كان متناضيا للتصريح بقية الهمي عنه واللازم منه ان
 يصح ان يقول هيئتك غيبتك لكان ذلك مثلا ولو فعلت لما فيك عليه لكنه يحصل
 الملك واجب يمنع الملازمة فان في الام لا يدل لظاهر على معنى لا يمنع التصريح بخلافه
 وان لظاهر غير مراد ويكون التصريح في رتبة مناهضة عايجا محل عليه عند البحث عنها
 وفيه نظر فان التصريح بالتقيض يرفع ذلك لظاهره فينا فيه قطعاً وليس بين قولنا
 المثال ولو فعلت لما فيك المح و قوله هيئتك عنه متناقضة ولا منافاة بينهما بذلك
 الدق والسليم فالحق ان الكلام فيجوز في العبادات هو الذي مثله وما فيها فالحكم بانها
 على الفاظ الارز غلط بين اذا المتناقضة بين قوله لا تضل المكان المعصوم ولو فعلت لكانت صحيحة
 مقبولة في غاية الظهور لا ينكرها الاكابر المطلب الثالث في العموم والمخصوص
 وفيه فصول الفصل الاول في الكلام على لغة العموم اصل الحق ان للعموم لغة
 العرب صيغة مخصوص هو اختيار الشيخ والمخصوص والعلم انه ونحو المحققين وقال السيد
 جماعة انه ليس له نطق موضوع اذا اشتمل في غيره كان مجازا بل كل ما يدعى من ذلك في
 بين العموم والمخصوص نظر السيد على ان ذلك الصنيع منك في عرف الشارع الى العموم كونه
 بنقل صيغة الامة العرفا شرعى الى الوجوه وذهب قوم الى ان جميع الصنيع اليه يدعى ضمها
 للعموم حقيقة المخصوص وانما يشتمل في العموم مجازا لنا ان السيد اذا قال لعمرك ان
 احدا منهم من اللقط العموم عرفا حتم له ضرب واحد على الفاء والفاء دون بل الحقيقة
 فيكون ذلك لغة لا صلة له عدم النقل كما مر اذ انكم وفي سائر النسخ للعموم لا غير حقيقة

في قولنا يفتضى الصحة لا يفتضى الصحة ولا يلزم منه ان يفتضى الصحة فما بين بلز
 في الهمي ان يفتضى الصحة فم يلزم ان لا يفتضى الصحة ونحن نقول بحججنا لتأبين ذلك
 مطلقا لغزنا وشرعا انه لو دل كان متناضيا للتصريح بقية الهمي عنه واللازم منه ان
 يصح ان يقول هيئتك غيبتك لكان ذلك مثلا ولو فعلت لما فيك عليه لكنه يحصل
 الملك واجب يمنع الملازمة فان في الام لا يدل لظاهر على معنى لا يمنع التصريح بخلافه
 وان لظاهر غير مراد ويكون التصريح في رتبة مناهضة عايجا محل عليه عند البحث عنها
 وفيه نظر فان التصريح بالتقيض يرفع ذلك لظاهره فينا فيه قطعاً وليس بين قولنا
 المثال ولو فعلت لما فيك المح و قوله هيئتك عنه متناقضة ولا منافاة بينهما بذلك
 الدق والسليم فالحق ان الكلام فيجوز في العبادات هو الذي مثله وما فيها فالحكم بانها
 على الفاظ الارز غلط بين اذا المتناقضة بين قوله لا تضل المكان المعصوم ولو فعلت لكانت صحيحة
 مقبولة في غاية الظهور لا ينكرها الاكابر المطلب الثالث في العموم والمخصوص
 وفيه فصول الفصل الاول في الكلام على لغة العموم اصل الحق ان للعموم لغة
 العرب صيغة مخصوص هو اختيار الشيخ والمخصوص والعلم انه ونحو المحققين وقال السيد
 جماعة انه ليس له نطق موضوع اذا اشتمل في غيره كان مجازا بل كل ما يدعى من ذلك في
 بين العموم والمخصوص نظر السيد على ان ذلك الصنيع منك في عرف الشارع الى العموم كونه
 بنقل صيغة الامة العرفا شرعى الى الوجوه وذهب قوم الى ان جميع الصنيع اليه يدعى ضمها
 للعموم حقيقة المخصوص وانما يشتمل في العموم مجازا لنا ان السيد اذا قال لعمرك ان
 احدا منهم من اللقط العموم عرفا حتم له ضرب واحد على الفاء والفاء دون بل الحقيقة
 فيكون ذلك لغة لا صلة له عدم النقل كما مر اذ انكم وفي سائر النسخ للعموم لا غير حقيقة

في قولنا يفتضى الصحة لا يفتضى الصحة ولا يلزم منه ان يفتضى الصحة فما بين بلز
 في الهمي ان يفتضى الصحة فم يلزم ان لا يفتضى الصحة ونحن نقول بحججنا لتأبين ذلك
 مطلقا لغزنا وشرعا انه لو دل كان متناضيا للتصريح بقية الهمي عنه واللازم منه ان
 يصح ان يقول هيئتك غيبتك لكان ذلك مثلا ولو فعلت لما فيك عليه لكنه يحصل
 الملك واجب يمنع الملازمة فان في الام لا يدل لظاهر على معنى لا يمنع التصريح بخلافه
 وان لظاهر غير مراد ويكون التصريح في رتبة مناهضة عايجا محل عليه عند البحث عنها
 وفيه نظر فان التصريح بالتقيض يرفع ذلك لظاهره فينا فيه قطعاً وليس بين قولنا
 المثال ولو فعلت لما فيك المح و قوله هيئتك عنه متناقضة ولا منافاة بينهما بذلك
 الدق والسليم فالحق ان الكلام فيجوز في العبادات هو الذي مثله وما فيها فالحكم بانها
 على الفاظ الارز غلط بين اذا المتناقضة بين قوله لا تضل المكان المعصوم ولو فعلت لكانت صحيحة
 مقبولة في غاية الظهور لا ينكرها الاكابر المطلب الثالث في العموم والمخصوص
 وفيه فصول الفصل الاول في الكلام على لغة العموم اصل الحق ان للعموم لغة
 العرب صيغة مخصوص هو اختيار الشيخ والمخصوص والعلم انه ونحو المحققين وقال السيد
 جماعة انه ليس له نطق موضوع اذا اشتمل في غيره كان مجازا بل كل ما يدعى من ذلك في
 بين العموم والمخصوص نظر السيد على ان ذلك الصنيع منك في عرف الشارع الى العموم كونه
 بنقل صيغة الامة العرفا شرعى الى الوجوه وذهب قوم الى ان جميع الصنيع اليه يدعى ضمها
 للعموم حقيقة المخصوص وانما يشتمل في العموم مجازا لنا ان السيد اذا قال لعمرك ان
 احدا منهم من اللقط العموم عرفا حتم له ضرب واحد على الفاء والفاء دون بل الحقيقة
 فيكون ذلك لغة لا صلة له عدم النقل كما مر اذ انكم وفي سائر النسخ للعموم لا غير حقيقة

وهو المطلوب ايضا لو كان نحو كل وجميع من اللفاظ المدعى عمومها مشتركة بين
 العموم والخصوص كان قول الفاعل دانت لنا ناس كلهم جميعهم مؤكدا لا شبهة ذلك
 بما قل ببيان الملازمة ان كلا واجمعين مشتركة عند الفاعل ان شارك الصنيع اللفظ
 الدال على شيء بشا كد يكره فلهذا ان يكون اللفظ اسما كد اعتدلتك تروا ما بطلنا
 اللزوم فلا ناعلم ضرورة ان مقاصد ههنا اللفظ في ذلك بكرة الايضاح واذ لا الا
 احتجنا الفاعل ان يشارك بوجهين الاول ان اللفظ الذي يدعى ضمها للعموم
 فيه نازة والخصوص اخرى بل اشتغالها في الخصوص كثر وظاهر اشتغال اللفظ في شئ
 انه خفيفة فيهما وقد سبق مثله انما لو كانت للعموم لعمد ذلك ما باللفظ وهو
 في اذ لا مجال للعلل بحجده في الوضع واما بالنقل والاحاد فلهذا لا يقبل اليقين ولو كان
 متواترة لا استوى الكفاية في ^{الحجج} ^{الاول} ^{من} ^{الاول} ^{ان} ^{مطلق} ^{الاستعمال} ^{العم} ^{من} ^{الخفيفة}
 والمجاز والعموم هو المبدأ عند الاطلاق وذلك به الخفيفة فيكون بالخصوص
 اذ هو خير من الاشتراك حيث لا دليل عليه غير الثاني فضع لمحض فيا ذكر من لا وجه فان بنا
 المعنى من اللفظ عند الاطلاق دليل على كونه موضوعا وقد بينا ان المبدأ وهو العموم
 حجة من ذهب ان جميع الصيغ خفيفة في الخصوص ان الخصوص يثبت لانها ان كان
 له مراد وان كانت للعموم فلا خلاف المراد على التقديرين بل من ثبوته بخلاف العموم فانه
 مشكوك فيه اذ ربما يكون للخصوص فلا يكون للعموم را ولا دخلا فيه مجمله خفيفة للخصوص
 المتيقن اولى من جعله للعموم مشكوك فيه وايضا شتم في الاثنى خفة صامثا انه ما
 من عام الا وقد حصي هو واراد على سبيل المباعدة والخالف القليل بالعدد والظاهر من هذا الدال
 يقتضى كونه خفيفة في الاغلب بخلاف الاقل فقليل لا يجازي الجواب على الوجه

المراد خلاف الفصل

قوله
 في الحقيقة
 في الحقيقة
 اول من جعل للعموم
 المشكوك فيه فوجهه ان
 بين ان المقصود الوضع للعموم
 والخصوص من مضمون البيت واما العدم
 فليس بشك واذا ولو وقع الخلاف
 اولان جسيما لمول الا فاقضينا
 ضعيفا عند القارئ للعموم
 يقبل على اكثر الظنون في
 بالثبوت
 يقدم المراد
 انما كان فيراد بالاشتغال باليقين
 تجوز ان يختص بسا والطرفين
 الكفاية
 بناء على ما في الصحيح
 من ان كذا خلاف التعبد
 ولا يبره العموم واما شكنا
 مرجح وخوض الواقع من الغم اليقين
 بناء على بين الاول على ما بينه وان
 على الثاني

قوله عالم ان الله
الجالس على العرش
الذي لا مكان له
اتخذ الشرايين
القشيبه باب
قوله اصغر
وذا هو الفخر
المعنى المسمى
والرأس
التي يمكن ان يكون
المتحرك ما كان
المتحرك مشهورا
بجسمه لا القليل منها
منه يقول شمس في التور
بجسمه

صنيع العموم هذا شاها وضاهي لبيان ان هذا المصنف لا يفتن بامتناع ذلك بل انما
يتبين معنى الاول الذي لا يخلو من غير فائدة حيث علم ان الغرض من نفي لالة المفرد
المعرف على العموم كونه ليس على الصنيع الموضوع لذلك لا علم افادته بانه مطلقا
فاعلم ان لينة الحائبة قائمة في الاحكام الشرعية غالبيا على اذا في العموم منه حيث لا
عهد خادحي كما في قوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربوا وقوله اذا كان المأ
قد ذكره بعضه شي ونظيره ووجه قيام الفرية على ذلك منناع ارادة المناهية
المحقة في الاحكام الشرعية مما يجري على الكليات باعتبار وجودها على عالم افانواع
فاما ان هذا الوجود الحاصل لجميع الافراد او لبعض غير معين لكن اذا البعض ينافي
الحكمة اذا منعه تحليل بيع من البيوع وكوهم فرد من الربوا او عدم تجسس مقدا والكر
من بعض الماء الى غير ذلك من موارد استنباطها في الكتابات الستة فمعين في هذا كله
اذا الجميع هو معنى العموم ولو ادا احد انبى لذلك من منفذ على اصحابه والمحقق قد
الله نفسه حيث قال في اخو هذا البحث اذ لم يكن ثم مع هو وصد رضى الحكم فان فرية
الحائبة تدل على الاستعراى لم يكر ذلك بالنظر الى الحكمة ^{المفرد} اصل كذا الصل على
ان الجمع لمنكر لا يصيد العموم بل يحمل على اقله ان فيه ذهب عنهم الى افادته ذلك كما
المحقق غير الشيخ نظر الى الحكمة والاصح الاول لنا القطع بان رجلا امثلا بين ارج
في صلوحه لكل عند ذكره بنى الاحاديث في صلوحه لكل واحد فاما ان رجلا ليس للعموم
فما يشنا وله من الاحاد كك رجال ليس للعموم فيما يتنا وله من مراتب احد نعم اقل
المراتب واجبة التحول قطعا فاعلم كونه احدى وبقي ما سواها على حكم الشك
حسب الشيخ ان هذه التفتة اذا دلت على العلة والكره وصد رضى حكم فلو

یہ کہہ کر وہ بے اختیار ہنسنے لگا اور اس کی آنکھوں سے آنسو بہنے لگا۔

[illegible]

ذكرك
 ان يترك قلبه
 اقرب الى الله
 من قوله لا اله الا الله
 حب الخلق اوله لعل القلب
 غير كافي في تحقيق المشايخ به بحسب
 الاقرب فلا يوجب جعله في العلائق
 ما ذكره
 المصنف
 ميرزا رحمة الله

لا اشتهاء را در افلاک

في غيره فأنشئت كل واحد من الأفراد بعض مدلول العام فهو جزؤه وعلافة الكل و
الجزء حيث يكون الاستعمال للفظ الموضوع لتلك الجزئية غير شرطية بشئ كما نص عليه
المحقق وإنما الشرط في عكسه على استعمال اللفظ الموضوع للجزء في الكل على ما تمخض عنه
وح فإوجبه تخصيص جود العلافة بالأكثر فقلت لا ريب أن كل واحد من الأفراد العام
بعض مدلوله لهما ليسا بجزء له كيف قد عرفت أن مدلول العام كل فرد لا يجمع الأفراد
وأنما ينصون في مدلوله تحقق الكل والجزء لو كان بالعين الثانية وليس كذلك فظهر أنه ليس
المصحح للجزء علافة لكل والجزء كما توهم وإنما هو علافة المشابهة اعني الاشتراك في
سببته العموم وهي عين الكثرة فالأصل في استعمال اللفظ العام في الخصوص من تحقق
كثرة تقرب من مدلول العام ليحقق المشابهة للمعبر لتفصيل الاستعمال وذلك هو المعنى
بقولهم لا بد من بقاء جميع ثبوت الخ وعن الثاني بالمنع من كون الاستناع للتخصيص بل
للتخصيص خاص هو ما يعد في اللغة لغوا وينكره فاعلم أن الثاني غير محل النزاع فإنه
للتعظيم فليس من النجيم والتخصيص شبهة ذلك لما جرت عادته من أن العظماء يتكلمون
عنهم وغرائبهم فيقبلون لشكلهم ضار ذلك استعارته عن العظمة وليس بوضع العموم
ملحوظا بل صلا عن الزايع أنه على قدر ثبوته كالتثنية ووجه عن محل النزاع لأن البحث
في تخصيص العام والناس على هذا التقدير ليس بعام بل للمعروف والمعلوم غير عام وقد وثقت
في هذا لعدم ثبوت صحة خلاف الناس للمعروف على أحد ولا مرعى لنا سهل وعن الخاص
أنه غير محل النزاع أيضا فإن كل واحد من الماء والجزء المشابهين ليس بعام بل هو لبعض
الخارج المطابق للمعروف الذي اعني الجزء والماء المضاف في ذلك هنا توكيد وتثبيت
وهو مقدارا معلوم وخاص لا مراهنة لاطلاق المعترض بل لا الهنا الذي هو

انقسام
سبعون الكلام في تعليم واداءه
الناس واداءه في تعليم
الجنس من المعرفه باللام
مجازا كما في قولهم
فلان يركب
الجنين
اي جنس ميرزا
٢٠

لنا ان المجتهد يجب عليه البحث عن الأدلة وبكيفية ولائها والتخصيص بكيفية فلا
 وقد اشاع انما هو حق بل ما من عام الا وقد خص فضا احتمالاته من ما وبالا احتمال عدد
 وثوقت ثم رجح احد الامرين على البحث والتفتيش وانما اكتفينا بحصول الظن ونشره لفظ
 لا ترمي الى امتثال الله غالباً اذ غايته الامر عدم الوحدان وهو لا يدل على عدم الوجود
 فلو اشرطنا الادعى الى ان يقال لكل باكثر العوالمات **واجب** مجوز التمسك به قبل البحث
 بانه لو وجب طلب التخصيص في التمسك بالعام لوجب طلب الجواز في التمسك بالحقيقة
 بيان ان لا لزوم ان ايجاب طلب التخصيص انما هو للتمسك عن الخطاء وهذا المعنى يعينه
 موجود في الجواز لكن اللازم اعني طلب الجواز منصف فانه ليس بواجب شافا والتمسك
 فاضا يصنابح الى اننا نل على طواهيها من غير بحث عن وجود ما يضره لفظ عن حقيقة
 ولهذا الخجة العلامية على مختاره في التمسك به هو كالصبي مح في موافقة هذا الفائل
 فنامك **والجواب** انك لفرق بين العام والحقيقة فان العوالمات اكثرها مخصوصة
 كما عرفت فصار محل اللفظ على العموم من جو حافي الظن قبل البحث عن التخصيص ولا كذا
 الحقيقة فان اكثر العوالمات محول على التماثلين **واجب** مشروطا القطع بانه ان كان
 المسئلة فاكثرة قبل البحث ولرطلاع على تخصيصه في العادة فائس به بالقطع بانساقه اذ لو
 كان لوجد مع كثرة البحث قطعاً وان يكن بما كثرة قبل البحث فيجت المجتهد فيها بوجوب لقطع
 بانساقه انما لانه لو ان بد بالعام الخاص لتصب لذلك دليل طالع عليه فاذا بحث
 المجتهد ولم يعثر بدليل التخصيص قطع بعدمه واجيب بمنع المقد منين اعني العلم
 حاده عند كثرة البحث والعلم بالدليل عند كثرة بحث المجتهد فانه كثر ما تكون المسئلة
 فيما ذكر فيها البحث او يبحث فيها المجتهد فيحكم ثم يجد ما يرجع به عن حكمه وهو الخطأ

وقد اشاع انما هو حق بل ما من عام الا وقد خص فضا احتمالاته من ما وبالا احتمال عدد
 وثوقت ثم رجح احد الامرين على البحث والتفتيش وانما اكتفينا بحصول الظن ونشره لفظ
 لا ترمي الى امتثال الله غالباً اذ غايته الامر عدم الوحدان وهو لا يدل على عدم الوجود
 فلو اشرطنا الادعى الى ان يقال لكل باكثر العوالمات **واجب** مجوز التمسك به قبل البحث
 بانه لو وجب طلب التخصيص في التمسك بالعام لوجب طلب الجواز في التمسك بالحقيقة
 بيان ان لا لزوم ان ايجاب طلب التخصيص انما هو للتمسك عن الخطاء وهذا المعنى يعينه
 موجود في الجواز لكن اللازم اعني طلب الجواز منصف فانه ليس بواجب شافا والتمسك
 فاضا يصنابح الى اننا نل على طواهيها من غير بحث عن وجود ما يضره لفظ عن حقيقة
 ولهذا الخجة العلامية على مختاره في التمسك به هو كالصبي مح في موافقة هذا الفائل
 فنامك **والجواب** انك لفرق بين العام والحقيقة فان العوالمات اكثرها مخصوصة
 كما عرفت فصار محل اللفظ على العموم من جو حافي الظن قبل البحث عن التخصيص ولا كذا
 الحقيقة فان اكثر العوالمات محول على التماثلين **واجب** مشروطا القطع بانه ان كان
 المسئلة فاكثرة قبل البحث ولرطلاع على تخصيصه في العادة فائس به بالقطع بانساقه اذ لو
 كان لوجد مع كثرة البحث قطعاً وان يكن بما كثرة قبل البحث فيجت المجتهد فيها بوجوب لقطع
 بانساقه انما لانه لو ان بد بالعام الخاص لتصب لذلك دليل طالع عليه فاذا بحث
 المجتهد ولم يعثر بدليل التخصيص قطع بعدمه واجيب بمنع المقد منين اعني العلم
 حاده عند كثرة البحث والعلم بالدليل عند كثرة بحث المجتهد فانه كثر ما تكون المسئلة
 فيما ذكر فيها البحث او يبحث فيها المجتهد فيحكم ثم يجد ما يرجع به عن حكمه وهو الخطأ

منفصل أو عادة أو إمارة وفي الجملة لا يجوز القطع على ذلك ترجيح إلى اللفظ هذا
والحال فبما ضارنا إليه نظرنا اعترض في مذهبي الوقت لا إشراك من الموافقة بحسب الحكم
للفول بتخصيص الآخر كونها مبنية التخصيص على كل فتدبر غايته ما يجوز أن يقال
هناك أنه لا يعلم كونها مرفة بخصوصها أو في جملة الجميع هذا لا إشراك في الحكم المطلوب
كما هو الظاهر فالحتاج إلى التمييز في الحقيقة إنما هو بتخصيص سواءها ولنعم على الوجهين
مقدّمه يسهل تدبرها كشفاً للحتاجين وجه المراءى وتزاد بين كونها بغير تحقيق المقام
وهي أن الواضع لا بد له من تصور المعنى في الوضع فإن تصور معنى جزئياً وعين باذائه
لفظاً مخصوصاً أو الفاظاً مخصوصة وتفصيلاً أو إجمالاً كان الوضع خاصاً مخصوص
التصور المعبر فيه عن تصور المعنى الموضوع له خاصاً أيضاً وهو الظاهر لا لبس فيه وإن
تصور معنى عاماً لم يندرج تحت جزئيات صانعة أو حافظة فله أن يعين لها معلوماً
أو الفاظاً معلومة بالتفصيل والإجمال بإزاء ذلك المعنى العام فيكون الوضع عاماً
لعموم التصور المعبر فيه والموضوع له أيضاً عاماً وله أن يعين اللفظ أو الفاظ بإزاء
المخصوصيات بخبريات المتابعة تحته لا يما معلومة إجمالاً إذا توجه العقل بذلك المعنى
العام نحوها وأعلم الإجمال كافي الوضع فيكون الوضع عاماً لعموم التصور المعبر
فيه والموضوع له خاصاً من القسم الأول من هذين المشتقات فإن الواضع وضع
صينته فاعل مثلاً من كل مصلد لمن قام به مدلوله وصينته ففعول منه لمن وقع عليه
وعوم الوضع والموضوع له في ذلك بين ومن القسم الثاني المهمات كاسم الإشارة
فلفظ هذا مثلاً موضوع لكل فرد حامداً وإليه لكن باعتبار تصور الواضع للمفهوم
العام وهو كل شئ إذ إليه مقرر مدرك والوضع لفظ هذا المعنى الكلي بل بخصوصيات

وہیہ
اشراق
لے مازکرہ

المختصر حديث عرو

عن القم القم في حرم القم
من معنى الشفق مفهوماً عاماً
يوضع الجزية المندرجة تحتها بالكلية
الموضوعة: لوضع المقصود

المبهمات الموضوعية

المستعدّة لهم

الاول

السبب في انزعاج ذكره القدر لا يشكو
الا بتكلف لان الواضع انما يقصده

وضع

المنهات
معنى هندرجته

غفر ما تسببت

و لم يعينها الفناظ

بما واعدوا
المع

اعترفت فقام منه المبدء ببر الوضوح
لنك التجزيات الإضافية

آثار میرزا

جبر الخضر الحربي

قسم الاول غير

الح فيهم السافر

فقلت يرد على الله

[illegible]

تحتوي "مصدقاتي ودفترتي"

شفاۃ حج و عیلم

والجہتیں ہیں

من

فذلك تجزئيات المندرجة تحتها وانما حكموا بذلك لان لفظة هذا لا يطلو الا على المخصوصا
فلا يقال هذا واحد وما يشاء اليه بل لابد في اطلاقه من التفيد الى خصوصه
متبينه فلو كان موضوعا للمعنى العام كحل لجازية ذلك وهكذا الكلام في الباقي
ومن هذا القبيل ايضا وضع الحرف فانها موضوعه باعتبار معنى عام وهو وقوع من
النسبة لكل واحد من خصوصياتهن والى وعلى مثلا موضوعا باعتبار ابداء
والانتهاء والاستعلاء لكل ابداء وانتهاء واستعلاء معين بخصوصه ومعناها
الافعال لانفسه واما الافعال لثلاثة فاما جازية ووضعية من حيثها فانها من
الافعال خاصة فالعام بالنسبة الى ما غير جازية من النسب الجزئية فانها في حكم المعنى
الجزئية فكما ان لفظة من موضوعه عاما لكل ابداء معين بخصوصه كذلك مثلا
موضوعه وضعا عاما لكل نسبة للحدث الذي لث عليه في فاعل بخصوصها واما
الخاصة بالنسبة الى الحدث هو واضح اذا تم هذا قلنا ان ادوات الاستثناء كلها
موضوعه بالوضع العام لمخصوصياتها الخارج اما الحرف شبهة فاهو اما الفعل
فلان الخارج به انما هو باعتبار النسبة وقد علمنا ان لوضع بالاضافة اليها
واما الاسم فلانه من قبيل المشتقات لوضع فيه عام كما عرفت ثم ان فرض امكان
عود الاستثناء الى كل واحد بقية صلاحته استثنى لك وفيه يحصل ابودها
كونها موضوعا لوضع الاداة اغنى بالوضع العام وهو الاعمال ان يكون مشتقا او
اسما مهما وانحو فلما هو موضوع كل وعلى هذا فاحتمل ان لا يكون من ادوات الاستثناء
كان استثناءه حقة واخرج في فهم المراد منه الى القرينة كما في نظيره فان فادته
المعنى الى ادخل الموضوع بالوضع العام انما هي بالقرينة وليس لك من الاستثناء

لا تخرج مني شيئا حتى لا يكون مني شيء
 بغيري ما برأيت في حال الوضوء من شيء
 إلا ما لا حاجتي إليه فإني أخشى أن لا يكون مني شيء
 إلا ما لا حاجتي إليه فإني أخشى أن لا يكون مني شيء

البيان الواقع ولا فائدة في هذا
القول مع انه منقوت على الحقيقة
وان العدم الذي هو
لا يخلو

في شيء لا اتحادا لموضع فيه وبعدد في المشترك لكنه في حكمه باعتبارها الاحتياج الى الفرضية
الا ان بينهما فرقا من هذا الوجه ايضا فان احتياج اللفظ المشترك الى الفرضية انما
هو لتعيين المراد لكونه موضوعا للمناقشة فثبت بطلان على تلك المسئلة
اذا كان العلم بالوضع يحتاج لتعيين المراد منها الى الفرضية بخلاف الموضوع بالوضع
العام فان سئل عما غرضنا فيه فلا يمكن حصول جميعها ان هن ولا البعض ولا البعض
لاستواء اللفظ نسبة الوضع لهما فاحتياجه الى الفرضية انما هو لا صلة لافاده لا لتعيين
ومنها كونه من اللفظ المشترك بحيث يكون صلة الجنبه تلغو الى الاخره باعتبار معنى والى
الجميع باعتبار اخر ومعنى حكم المشترك وقد اوضح بطلان القول بالاشتراك مطلقا فانه
لا يقدح في وضع المفردات غالبا كما عرفت ولا دليل على كون الجنبه الركيبه موضوعه
وضعا منعدا لكل من اللفظين كما ظهرت في القولين بالعود الى الجميع والى الاخره مع كون
الوضع في اصل العلم وعدم ثبوت خلافه **وحجج المرتضى** في وجوه الاول ان لفظة
اذا قال لغرض ضرب علماني والواحد قائم الاول واجبا يجوز ان يستعمل في الخطاب هل اراد
استثنا الواحد من الجملتين ومن جملة واحده والاستعمال لا يحسن الا مع حمل اللفظ
واشراك الثاني في الظاهر من استعمال اللفظ في معنيين مختلفين من غير ان يفهم دلالة
على انما يجوز بها في حد هما انه خفيفة فيهما ولا خلاف انه وجد في الفران واستعمال
اهل اللغة استثناء بغير جملتين غاير لهما ناره وعاد الى الحد الاخرى وانما يادعى
من خصه باحدهما انه اذا عاد الىهما فالدلالة ذلك ومن راجعه لهما انه اذا اخص
بالجملة البتة فالدلالة ذلك وهذا من الجماعه اعتراف بانه مشتمل على اللفظين واذا
كان الامر على هذا فيجب ان يكون تعقيب الاستثناء الجملتين حملا لوجوه الدلالة

[illegible]

قوله لا بد له من فصل

قوله لا بد له من فصل

قوله لا بد له من فصل

قوله لا بد له من فصل

قوله لا بد له من فصل

قوله لا بد له من فصل

قوله لا بد له من فصل

قوله لا بد له من فصل

قوله لا بد له من فصل

قوله لا بد له من فصل

كما انه محتمل لعمومه لا يبرهن وخيطة في كل واحد منهما فلا يجوز القطع على احدهما بغير
 الا بد لانه منفصلة الشاكلة لا بد في الاشتنا المتعقب بجلتين. من ان يكون
 اما ارجحا اليهما معا او الواحد منهما لانه من المحال ان لا يكون راجعا الى شي منهما و
 قد نظرنا في كل شي بعد من قطع على وجوه اليهما فلم نجد فيه دالة على وجوب ما اذا
 قطع على وجهه ونظرنا ايضا فيما يتعلق من عود الى الاقرب اليه من الجملتين من غير راجع اليهما فلم نجد
 فيه ما يوجب القطع على اختصاص به بجملة التي تليها وما نشك فيهما فوجبه عدم القطع
 على كل واحد من الاخرين ان تعقب فيهما ولا يقطع على شي منهما الا بد لانه الى ابع الفاعل
 اذا قال ضربت فلانا واكرهت جيرا واخرجه كونه فاعلا او قال صلبا او مسادا في
 مكان كذا اعمل ما عفت بذكره من المحال وطرفا لزمانا وطرفا لكان ان يكون الفاعل
 صير والمفعول به جميع ما عدا من الاضال كما يحتمل ان يكونا متعلقين به ما هو اقرب اليه و
 ليس لنا مع ذلك ان نقطع على ان الفاعل فيما عفت بذكره الكل ولا البعض الا بد لغير
 سبب الظاهر فكن ذلك بحيث لا يستثنى اول المال والآخر فالزمانا والمكانية فضلة في الكلام
 تأتي بعد تمامه استغناء لانه قال وليس احدان تركبنا الواجب فيما ذكرناه القطع على ان
 الفاعل فيه جميع الاضال المتعددة الا ان يدل دليل على خلاف ذلك لان هذا من
 تركيبه مكابر ووجه التعارف ولا فرق بين من حمل نفسه عليه وبين من قال بالاولا
 الفتح على ان لفعل الذي تعقب به محال والطرف هو الفاعل و زمانا متعددة اما
 يعلم في بعض المواضع ان لكل عامل بدل بل في الجواب ما عدا الاول فبالتمتع من
 اختصاص حسن الاستفهام بالاشراك بل المتعقب تحسنه هو الاحتمال سواء كان بواسطة
 الاشراك او لكونه موضوعا بالوضع العاقل وعدم معرفة ما هو خبيثة فيه كما يفوه

[illegible]

قال فانما ضربت علما في الاثنية الاولى واحدا كان لواحد المشتق واجبا الى الجملة
 الغلبة دون ما فائدة ما فكذلك في غيره دفعا للاشتراك **الاسم** ان الظاهر من
 حال المتكلم انه لم ينفصل من الجملة الاولى الى الثانية الا بعد استيفاء غرضه منها كما لو
 سكت فانه يكون ذلك على اشكال الغرض من الكلام فكما ان السكون يحول بين الكلام
 وبين الواحدة فجميع من تعلفها به فكذلك الجملة الثانية خالصة بين الاستثناء وبين الاولى
 فيكون ما فائدة من تعلفها بها **والجواب** عن الاول انه ان كان المراد بالجملة الثانية الاستثناء
 فلا اصل له موجب للتجوز في لفظ العام والاصل للخصفة فله جهة صحة لكن تعلفها بالجملة
 الحكم الاولى فاسد اذ لا يخالف فيه الحكم بحال ما على القول بازاله استثناء الخارج من اللفظ
 بعد ازاؤه تمام معناه وقبل الحكم والاستثناء هو الذي يخفوا لما خرج من ظاهره وكذا على القول
 بان المجموع من المشتقة منه والمشتق عيانه غايته في قوله سمان مفرد ومركب واتما على
 القول بان المراد بالمشتقة منه ما بقي بعد الاستثناء مجازا والاستثناء فريته وهو مختار
 اكثر المقتضى من فلان الحكم لم يتعلق بالاصالة الا بالباقي فلا يخالفه بحسب الخصفة
 وقوله ان تركنا العمل بالتأويل في الاصل في الجملة الواحد لم يفتح نحن ودلهة به هذا
 فان الخروج عن اصالة الخصفة والمصير الى المجاز عند قيام الضرر مما لا بد منه بشيوع
 الربوب ولا يعبر به بشبهة الشك وتعلق الاستثناء بالاجرة في الجملة مقطوع به فعمله
 ترك العمل بالاصل بل يفتح نحن ودلهة به فضول بل غفلة وهو قول لان وضع الحكمة
 لوصف مجرده سببا للخروج عن الاصل لعزل الاستثناء وان انفصل في التصور فاما
 وانقطع من المشتقة منه حسابا وبغيره من الواجبات ايضا والبدية ثنائيا نفسا
 وان كان المراد ان الظاهر من المتكلم باللفظ العام ازاؤه العموم والاستثناء الخالصة

فيكون من هذا الوجه ان لا ينفصل من الجملة الاولى الى الثانية الا بعد استيفاء غرضه منها كما لو
 سكت فانه يكون ذلك على اشكال الغرض من الكلام فكما ان السكون يحول بين الكلام
 وبين الواحدة فجميع من تعلفها به فكذلك الجملة الثانية خالصة بين الاستثناء وبين الاولى
 فيكون ما فائدة من تعلفها بها **والجواب** عن الاول انه ان كان المراد بالجملة الثانية الاستثناء
 فلا اصل له موجب للتجوز في لفظ العام والاصل للخصفة فله جهة صحة لكن تعلفها بالجملة
 الحكم الاولى فاسد اذ لا يخالف فيه الحكم بحال ما على القول بازاله استثناء الخارج من اللفظ
 بعد ازاؤه تمام معناه وقبل الحكم والاستثناء هو الذي يخفوا لما خرج من ظاهره وكذا على القول
 بان المجموع من المشتقة منه والمشتق عيانه غايته في قوله سمان مفرد ومركب واتما على
 القول بان المراد بالمشتقة منه ما بقي بعد الاستثناء مجازا والاستثناء فريته وهو مختار
 اكثر المقتضى من فلان الحكم لم يتعلق بالاصالة الا بالباقي فلا يخالفه بحسب الخصفة
 وقوله ان تركنا العمل بالتأويل في الاصل في الجملة الواحد لم يفتح نحن ودلهة به هذا
 فان الخروج عن اصالة الخصفة والمصير الى المجاز عند قيام الضرر مما لا بد منه بشيوع
 الربوب ولا يعبر به بشبهة الشك وتعلق الاستثناء بالاجرة في الجملة مقطوع به فعمله
 ترك العمل بالاصل بل يفتح نحن ودلهة به فضول بل غفلة وهو قول لان وضع الحكمة
 لوصف مجرده سببا للخروج عن الاصل لعزل الاستثناء وان انفصل في التصور فاما
 وانقطع من المشتقة منه حسابا وبغيره من الواجبات ايضا والبدية ثنائيا نفسا
 وان كان المراد ان الظاهر من المتكلم باللفظ العام ازاؤه العموم والاستثناء الخالصة

هذا
 فيكون من هذا الوجه ان لا ينفصل من الجملة الاولى الى الثانية الا بعد استيفاء غرضه منها كما لو
 سكت فانه يكون ذلك على اشكال الغرض من الكلام فكما ان السكون يحول بين الكلام
 وبين الواحدة فجميع من تعلفها به فكذلك الجملة الثانية خالصة بين الاستثناء وبين الاولى

[illegible]

الأصل بمعنى الصانع أو المستصحب هذه الأرادة فتوجب المنع البنية لأن الانشاق وال
على أن المتكلم لما دام متشاعلا بالكلام أن يلحق به ما شاء من اللواحق وهذا يقتضي وقوع
توضيح السامع على الحكم بأرادة المتكلم ظاهر للفظ حتى يتحقق الفراغ وينتهي احتمال إرادته
غيره ولو كان صدور اللفظ بمجرد مقتضها للحل على الحقيقة لكان لتوضيح بخلافه قبل
قوات ومنه منافاة له ووجب دونه وتنتهي لك في الأخره أيضا ولا يجحد معه ذم من
المند زنه لما عرفت فعلم أن المقتضى لصحة اللواحق وقبولها مع الانشاق إنما هو نص
المواضع على أن لو بدأ بعد ذلك عن الظاهر أن يأتيه قبله في حال تشاعله بالكلام حيث
شاء منه فالنسخ الفراغ منه لا يوجب للسامع الحكم بأرادة الحقيقة لبقاء مجال الاحتمال
فعلما كان لغرض قد يتعلق بخصوص الأخره فقط كما يتعلق بخصوص الجميع بطريق الأخره
واللفظ صالح بحيث ضعه لكل من لا يبرهن لم يحصل الجزم بالعدوى إلى لكل الألبتة وكان
فلسفه بالأخره متخفا للفرصة على كلا التقديرين وتصح نفسك في انقضاء الثعلب البان
بالأصل إلى أن يعلم التأخر عنه وليس هذا من أفعال بالأخصاص بالأخره في شيء وأن
قد وعرض تشبها في حليلك فاشوخته في صيغة الأمر فاعلم على القول باشتراكها بآية
الوجوب لتدبرك فادرد متجذرة عن الرأى فدل على التذبذب ذلك لا فاضاها
كون الفعل إجماعا أم مضافا فإنا قد شكوك فيه فيفسد في نفسه بالأصل كونه بأرادة
في التكليف غير أنه إذا فاقم اليزنه على إرادته كان استعمال اللفظ فيه واضحا في محله غير
مشتغل به عنه إلى غيره كما يفوله من ذهب إلى كونه حقيقته في التذبذب فقط وهذا مما يشك
به بين القولين حيث أن الاحتياج إلى اليزنه بحسب الحقيقة على القول بالاشتراك
إنما هو في الحل على الوجوب هكذا الحال عند من يقول بأنها حقيقة في التذبذب عند

[illegible]

ما زاد على كل من زيادة
التي في الأصل من غير
أن تكون مستقلة
وهو لا ينبغي أن يكون
والنائب محمد هادي
عظمي زحمان

يقص الاصول بين القول بالاشراك في قولها لو قلنا انها هو بالنظر الى نفس اللفظ حيث
 لا يقطع على ارادة التذلل بخصوصه وذلك لا ينافي الدلالة عليه بالاعتبار الذي
 ذكرناه وحاشا لنا انما نحن فيه هكذا فاننا لا نعلم اضدادا لكم الكلى والاخره وحدها
 لكننا نعلم ان الاخره مفعولة على كل حال فالتشكي في ضد غيرها ولو فرض ان لم تكن
 فربما على اداة الكلى لم يكن غاربا عندنا عن موضوع اللفظ ولا عادلا عن خصيصه بل ان
 مستحالة لما هو موضوع له عموما وبارز من قال باختصاص الاخره ان يكون لكم
 بازادتها مع الباقى متجاوزا ونعتا عن موضوع اللفظ الى غيره وهذا بعيد جدا بعدنا
 علمت من عموم الوضع في المقدمات وانتفاء الدليل في كل واحد في الواقع على كونها
 الرئيسية موضوعا للتعليق بالاخره فقط على انه لو ثبت ذلك لاشكل جوازا للجور
 في الخارج من الجميع لتوقفه على وجود الصلابة وتوقفها على نظره في غيره ان علته
 الكلى والجور بالنسبة الى استعمال اللفظ الموضوع للجور في كل لبس على اطلاقها بل
 لها شرايط وهي منها مفعولة والجميع ارب من الثاني ان حصول الاستقلال
 بالاخره انما يقتضى عدم القطع بالتعلق بغيرها ونحن نقول بل انما نعو الى الجميع عندنا
 وعندنا السبيل في حمل لا واجب ما قولنا لو لم يجمع افادته واستقلاله الى اخره فظاهر
 البطلان لان ما يستقل بنفسه ولا يتعلق به بغيره وجوبا ولا جوازا لا يجوز ان يتعلق
 بغيره فلهذا بخلاف ما نحن فيه فانه من الجاهل مع حصول الاستقلال بالتعلق بالاخره
 ان يتعلق بالجميع وان لم يكن لازما قال علم الهدى في هذا الخبر في جملة جوابه
 عنها وهذه الطريقة توجب على المستدل بها ان لا يقطع بالظاهر من خبره بل على

قوله فانما قيل ما يدل عليه قوله
مقدمة المستدل له ثبت على
غيره لا المحذور
بجود ما قال المحقق
الاولى من جنس و
كان بهجرا واد الحجب قوله
فليس مع ذلك محذور باقوال
مربح بما دعى ادعاء المستدل
ظهور اللفظ في العموم واستصحاب
وعدم دليل على العموم عنه وذلك
ان الاحتمال المرجوح لا يظهر المنع
لان دعواه الظهور لا القطع
والا دلى فى الجواب
الظهور على حين
لنقل الاستصحاب
لأن المحل المنع
والا فلا
قوله واما قوله لو كان مقصدا بدار
الفرق بين المستقل بنفسه
والمستقل
بغيره وان
الاول لا يجوز
نقله بغيره
لا على
يقضى ان لا يحجب بينهما فرق
صلح

فَوَدَّاهُ وَارْتَضَاهُ

على
البحر
كلوا منه وكنوا
انكم انتم في حقيقته
لما قال في البحر على قومه
والفلسفه الطوبى لى
يقال الطوبى لى
كلين البحر من جفنه
من انكم لى
القدر لى
قوله لى
اه صدى لى
رجوع لى
اللا لى
صلى
هنا لى
ولكن لى
كلين لى

[illegible][illegible]

اللغة انهم يخرجون عن الشيء الواحد بما يربط من مضامين نحو هذا حلوا ماضيا لا يجوز
خلوها عن الصيغة اتفاقا فهو اما في كل واحد منهما بخصوصه وفي حلها ما بينهما
دون الاختلاف بينهما فاحدا لا يشترط والاول باطل لانه يقتضي كون كل واحد منهما
محكما به على المبدأ وهو جبري بالضرورة والثاني يشرط انتفاء الخبر عن الثاني عن
الصيغة استقلال ما فيه الصيغة وهو خلاف المقصود والثالث هو المطلوب ثم ابد
بغيره سيو به فام زيد ذهب في النظر في ان الصفة هو العاقل في الموصوف
ولا يذهب عليك ان هذا الحكم المنقول غريب به هنا لاننا نقل عنه ومن النص
على عدم الجواز وقد نقل هذا الحكم ايضا بنحو الامثلة رضى الله عنه عن المحلل ونقل عن
سبويه القول بان العاقل في الصفة هو العاقل في الموصوف وارضاه في جواب
عن الخاص ان الاستثناء من الاستثناء انما يوجب جوعه على ما يليه ومن ما شذبه
لان تعلية الامر يقتضي لناؤه وانتفاقا بانه فان الثائل اذا قال لك عندك
عشرة درهمين كان المفهوم من اللفظ الاقرار بالتأني فاذ قال عقيب ذلك
الا درهمين ارجح الاقرار بالتعدي لكونه حرجا من الدهين الذين وقع استثناءها
من العشرة فلو عاد الدهم المشتق مع ذلك الى العشرة لكان وجوده كعدمه لا خواجه
منها مثلنا ادخل ولو قيدنا غير الاستثناء به قوله على عشرة الادرهين وهو لا يوافق
بالتأني من غير زيادة علمنا او نقصا بخلاف ما لو حبلنا لها رابعا الى ما يليه فقط
فانه يرد الاقرار الى التسعة فيبعد ذلك ظاهرا وعن الحسن بالبيع من ان
لنقل عن الاول لا بعد استيفاء غرضه منها وهذا هو الاخير المتنازع فيه منه
يعلم فسا القول بحلولة الجملة الثانية بين الاستثناء وبين الاولى فانه مضاف

۱۵

ج

مقتضىها للمنفرد في لفظ العام فلا بد من ضرورة الصبر بعد هذا خلاصا
الخصيص من بقاء المرجح على حاله في العموم ولما لم يكن ثمة وجع لاحد المجازين
على الاخر لا يجرى وجب لتوقف اصل الربط جواز تخصيص العام بعموم المواضع
وفي جوازها بما هو جاز من مفهومها خلاف والا كقولنا على جوازها وهو الاقوى لنا
انه دليل شرعي عارض مثله وفي العمل به جمع بين الدليلين فيجب جميع المخالفات التي
اتما يعلق على العام لكون دلالة على ما تحته اقوى عن دلالة العام على خصوص ذلك
الخاص ارجحه الاقوى ظاهره وليس الامر ههنا كذلك فان المنطوق اقوى من لفظ
المفهوم وان كان لهما هو خاصا فلا يصلح المعارضه فلا يجب عمله عليه ولا يجوز
منع كون دلالة العام بالنسبة الى خصوصية الخاص اقوى من دلالة مفهوم المخالف
مطلقا بل التخصيص ان غلبت دلالة الجمال التي هي تجزأ وكلها لا يفسد القوة عن دلالة
العام على خصوصية الافراد سيما بعد شوع تخصيص العمومات اصل لا خلاف
في جواز تخصيص الكتابات بخبر المتوازي وجهه نظم ايضا واما تخصيصه بخبر الواحد
على نقل الخبر له ليدل به رتبة قرب جوازها منكم وبه قال العلماء وجميع من الناس وحكم المحقق
عن الشيخ ونجاشه فهم انكاد منكم وهو من هب السبك فانه قال في اثناء كلامه على
انما وصلنا الى العمل في الشرح به لم يكن في ذلك دلالة على جواز التخصيص
ومن الناس من فصل فاحذره ان كان العام قد تضمن قبل بدليل وطعن متصلا كما في
او منفصلا وقبل ان كان العام قد تضمن بدليل منفصل سواء كان قطعي ام ظاهري
البرهان المحقق لكنه ساه على منع كون الخبر الواحد دليلا على الاطلاق لان الدلالة
على العمل به لا يحتاج على استبعاله فيما لا يوجد عليه لانه فاذا وجد في الدلالة العمل

في بيان ان العلم العام لا يقتضي العلم الخاص في كل واحد من هذه
 والاشياء من غير ان يكون العلم العام مقتضى العلم الخاص في كل واحد من هذه
 والاشياء من غير ان يكون العلم العام مقتضى العلم الخاص في كل واحد من هذه
 والاشياء من غير ان يكون العلم العام مقتضى العلم الخاص في كل واحد من هذه

واعتبار الكتاب بطلان الخبر بالكليّة والجمع اولى من لا بطلان هذا ودفع ما قاله المحقّق
 بعلم هنا مما ندكر في محله من بحث الاخبار افتاء الله تعالى **فصل في بناء العلم**
 على الخاص لا على العام وخاصّ مشافيا الظاهر فما ان يعلم ناهييهما اولاد
 اما مفار بينهما ولا والثاني ما انه شلّم الخاص والعام فهذه اقسام اربعة الاولى
 انما ان يعلم الاقران ويحيى بناء العام على الخاص بلا خلاف يعتبور به الثاني
 ان يفهم العام فان كان وجود الخاص بعد حضور وقت العمل بالعام كان
 نسخا بغيره لا بغيره وان كان قبله يبني على جواز ناهييهما ان العام فمن يؤدّه
 تخصيضا وبناؤه كالاول وهو الحق وغير المجوّذين فالحال انما يكون نسخا
 وهو من لا يشترط في جواز الشئ حضور وقت العمل وبين ادلة المانع من الشئ
 قبل حضور الوقت وسببان تحقيق ذلك اثباتان يشترطان في فهم الخاص لا في
 ان العام يبني عليه بغيره وفاقا للمحقق وانما ذكرنا في الجهور وفان قوم ان يكون نسخا
 للخاص وغيره المحقق الى الشيخ وهو الظاهر من كلام علم الهدى وصريح الجواب
 ابن زهره لتأنيها بادليلان فادعاء العمل بالعام يقتضي لعاء الخاص ان كان
 وجوده قبل حضور وقت العمل به ونسخه ان كان بعده ولا كذلك العمل بالخاص
 فانه انما يقتضي دفع الدلالة العام على بعض جزئياته وجعله مجازا في ابعاده وهو
 هبّ عند دينك المحمّد بين مكانا ولي بالشئ وطاها لزمانا العمل بالعام
 عن تقدير الشئ ووقت العمل بالخاص يقتضي نسخا والشئ تخصيصى لا زمانا
 التخصيص اعيانا العام باولى من التخصيص ازمانا الخاص فضعفه علم لان نسخ
 الشئ بالنسبة الى التخصيص بالمعنى المعروف لا مساع لا تكادها وتجبر الاشراك

في بيان ان العلم العام لا يقتضي العلم الخاص في كل واحد من هذه
 والاشياء من غير ان يكون العلم العام مقتضى العلم الخاص في كل واحد من هذه
 والاشياء من غير ان يكون العلم العام مقتضى العلم الخاص في كل واحد من هذه
 والاشياء من غير ان يكون العلم العام مقتضى العلم الخاص في كل واحد من هذه

في معنى التخصيص نظر الى المعنى لا يقتضى مساواة كيف قد بلغ التخصيص الشي
 والكثرة احد قبله ما من عام الا وقد خص كما ترجمت التوفيق بالشيخ وجهان
 احدهما ان لنا مثل اذا قال قتل زيد لم قال لا تقتلوا المشركين فهو بمثابة ان يقول
 لا تقتل زيدا ولا عمرا الى ان ياتي على افراد واحد بعد واحد وهذا اختصاص
 لتلك المطون واجمال لذلك المفصل ولا شك انه لو قال لا تقتل زيدا لكان ناسخا
 لقوله اقل زيدا فكذلك ما هو بمثابة ان الثاني ان المخصص للعام بيان له فكيف
 يكون مقدما عليه والجواب في غايته لا يمنع من الثاني فان تعدد الجواب
 وذكرها بالتوصية يمنع من تخصيص بعضها لما فيه من استاتفة بخلاف ما اذا
 كانت مذكورة باللفظ العام فان التخصيص ممكن فلا يصاد الى الشيخ لما يقتضيه من
 اولوية التخصيص بالنسبة اليه وان الشيخ رفع والتخصيص لا يقع فيه وانما هو دفع
 اهون من رفع وعلى الثاني بانه استبعاضا لا يمنع ان يترك كلامه ليكون الثاني
 المراد بكلامه اخبر بعدة وتحققه بقرينة تقدم دائره وبناخر وصف كونها ناولا فتر
 اذا عرف هذا فاعلم ان المحقق عند نقله للقول بالشيخ هنا عن الشيخ عليه بانه لا يمنع
 تأخر البيان وكثيرا ما يرد به عدم جواز خلاصه العام عند اذنه التخصيص من دليل
 عليه مفاد له وان كان قد تقدم عليه ما يصلح للبيان والا فلا معنى لمجل صوت
 المتقدم من تأخر البيان والجواب عن هذا التعديل ولا انما لان عدم جواز
 تأخر البيان وثانيه انه على تقديره يمتنع ان يكون البيان متأخرا ولم يمتنع في
 هذا الاحتجاج على ما صاد اليه ولعله مثل احتجاج الشيخ فانهما يشترطان لا فرق في
 القسمين الرابع ان يجعل النايخ وعند ناسخ يعمل بالخاص ايضا لانه لا يخرج في

في معنى التخصيص نظر الى المعنى لا يقتضى مساواة كيف قد بلغ التخصيص الشي
 والكثرة احد قبله ما من عام الا وقد خص كما ترجمت التوفيق بالشيخ وجهان
 احدهما ان لنا مثل اذا قال قتل زيد لم قال لا تقتلوا المشركين فهو بمثابة ان يقول
 لا تقتل زيدا ولا عمرا الى ان ياتي على افراد واحد بعد واحد وهذا اختصاص
 لتلك المطون واجمال لذلك المفصل ولا شك انه لو قال لا تقتل زيدا لكان ناسخا
 لقوله اقل زيدا فكذلك ما هو بمثابة ان الثاني ان المخصص للعام بيان له فكيف
 يكون مقدما عليه والجواب في غايته لا يمنع من الثاني فان تعدد الجواب
 وذكرها بالتوصية يمنع من تخصيص بعضها لما فيه من استاتفة بخلاف ما اذا
 كانت مذكورة باللفظ العام فان التخصيص ممكن فلا يصاد الى الشيخ لما يقتضيه من
 اولوية التخصيص بالنسبة اليه وان الشيخ رفع والتخصيص لا يقع فيه وانما هو دفع
 اهون من رفع وعلى الثاني بانه استبعاضا لا يمنع ان يترك كلامه ليكون الثاني
 المراد بكلامه اخبر بعدة وتحققه بقرينة تقدم دائره وبناخر وصف كونها ناولا فتر
 اذا عرف هذا فاعلم ان المحقق عند نقله للقول بالشيخ هنا عن الشيخ عليه بانه لا يمنع
 تأخر البيان وكثيرا ما يرد به عدم جواز خلاصه العام عند اذنه التخصيص من دليل
 عليه مفاد له وان كان قد تقدم عليه ما يصلح للبيان والا فلا معنى لمجل صوت
 المتقدم من تأخر البيان والجواب عن هذا التعديل ولا انما لان عدم جواز
 تأخر البيان وثانيه انه على تقديره يمتنع ان يكون البيان متأخرا ولم يمتنع في
 هذا الاحتجاج على ما صاد اليه ولعله مثل احتجاج الشيخ فانهما يشترطان لا فرق في
 القسمين الرابع ان يجعل النايخ وعند ناسخ يعمل بالخاص ايضا لانه لا يخرج في

في معنى التخصيص نظر الى المعنى لا يقتضى مساواة كيف قد بلغ التخصيص الشي
 والكثرة احد قبله ما من عام الا وقد خص كما ترجمت التوفيق بالشيخ وجهان
 احدهما ان لنا مثل اذا قال قتل زيد لم قال لا تقتلوا المشركين فهو بمثابة ان يقول
 لا تقتل زيدا ولا عمرا الى ان ياتي على افراد واحد بعد واحد وهذا اختصاص
 لتلك المطون واجمال لذلك المفصل ولا شك انه لو قال لا تقتل زيدا لكان ناسخا
 لقوله اقل زيدا فكذلك ما هو بمثابة ان الثاني ان المخصص للعام بيان له فكيف
 يكون مقدما عليه والجواب في غايته لا يمنع من الثاني فان تعدد الجواب
 وذكرها بالتوصية يمنع من تخصيص بعضها لما فيه من استاتفة بخلاف ما اذا
 كانت مذكورة باللفظ العام فان التخصيص ممكن فلا يصاد الى الشيخ لما يقتضيه من
 اولوية التخصيص بالنسبة اليه وان الشيخ رفع والتخصيص لا يقع فيه وانما هو دفع
 اهون من رفع وعلى الثاني بانه استبعاضا لا يمنع ان يترك كلامه ليكون الثاني
 المراد بكلامه اخبر بعدة وتحققه بقرينة تقدم دائره وبناخر وصف كونها ناولا فتر
 اذا عرف هذا فاعلم ان المحقق عند نقله للقول بالشيخ هنا عن الشيخ عليه بانه لا يمنع
 تأخر البيان وكثيرا ما يرد به عدم جواز خلاصه العام عند اذنه التخصيص من دليل
 عليه مفاد له وان كان قد تقدم عليه ما يصلح للبيان والا فلا معنى لمجل صوت
 المتقدم من تأخر البيان والجواب عن هذا التعديل ولا انما لان عدم جواز
 تأخر البيان وثانيه انه على تقديره يمتنع ان يكون البيان متأخرا ولم يمتنع في
 هذا الاحتجاج على ما صاد اليه ولعله مثل احتجاج الشيخ فانهما يشترطان لا فرق في
 القسمين الرابع ان يجعل النايخ وعند ناسخ يعمل بالخاص ايضا لانه لا يخرج في

فما أحسن المقيد فيهما مضافا من حمل المطلق على المقيد فلا ترجع به إلى الدليلين لأن
العمل بالمقيد يلزم منه العمل بالمطلق والعمل بالمطلق لا يلزم منه العمل بالمقيد لصدة
مع غيرة تلك المقيد وبهذا استدلال القوم وهو جسد حيث ينبغي احتمال التجوز في
المقيد بآراءه التبدل عني كونه أفضل الأفرط وبادارة الوجوب التجري وكذا الوجهين
بكن احتمال التجوز بما ذكرناه من شقيا ولكن كان مرجوحا بالنسبة إلى التجوز في لفظ
المطلق بآراءه المقيد منه ما مع تساوي الاحتمالين فيشكل الحكم بينهما جرحا لحد المجاز والمقيد
بل يحصل التفاضل المقتضى للتساوي أو التوقف وينبغي لمطلق سلما من المعاوز
وقد أشار إلى بعض هذا الاشكال في الهامية وأجاب عنه ما يرجع إلى أن جملة على

قوله والاشجار والنباتات والحيوان والجمادات
والله اعلم بالصواب

قوله والاشجار والنباتات والحيوان والجمادات
والله اعلم بالصواب

قوله والاشجار والنباتات والحيوان والجمادات
والله اعلم بالصواب

قوله والاشجار والنباتات والحيوان والجمادات
والله اعلم بالصواب

قوله والاشجار والنباتات والحيوان والجمادات
والله اعلم بالصواب

قوله والاشجار والنباتات والحيوان والجمادات
والله اعلم بالصواب

قوله والاشجار والنباتات والحيوان والجمادات
والله اعلم بالصواب

سقط

اما بالاصالة كالمعين والضرر واما بالاعلال كالخنا والشرود بين الصاعل والمفعول
اذ لو لا الاعلال لكان مخيرا بكسر الهمزة والفتحة المفعول فيثنى الاجال واما
اللفظ المركب فكقوله تعالى ويعقوب الذي يبيد عفة النكاح لثروته بين الرزق ولو لم
وكان في مرجع الصير حيث ينفقه من رزق كل واحد منهما موصوفه زيد عمره اقصى منه لثروته
بين زيد وعمره وكما لم يوصف بول نحو قوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم ان ينفقوا باطونكم
محضين فان تقييدا لحل الاحصاء مع تحمل به وجب الاجمال فيما احل لقوله تعالى احل
لكم بهيمة الانعام الا ما ياتي عليكم اذا عرفت هذا فبهنا فوايد الاول فذهب السيد المرتضى
وجماعة من العلماء الى ان ثمة لثروته وهي قوله نعم والشار والشافه فافطعوا ايديهما
بجمله باعتبار اليد قيل باعتبار الفطع ايضا والاكثر من على خلاف ذلك هو لا يظهر لنا ان
المباد ومن لفظ اليد عند الاطلاق هو جملة العضو المتكبر فيكون حيثما فيه ظاهرها
منه حال الاستعمال فلا اجمال ويثبت ايضا من لفظ القطع ابانة الشيء عما كان منفصلا
به فهو ظرفية فاين الاجمال اخرج السيد بان اليد تقع على العضو بكامله وعلى ابناضه
وان كان لها اسماء مخصوصة فيقولون غوصت يدي في الماء الى الاشباح الى ان تدرك
المرفق والى المتكبر اعطيه كذا بيده واما اعطى بانامله وكذا كذا بيده واما كذا
باصابعه قال وليس يجري قولنا بد مجرى قولنا اننا كما ظننا قوم لان الانسان يقع
على جملة يختص كل بعض من اباسم من غير انسان على ابناضها كما يقع اسم يد على كل بعض
من هذا العضو اخرج مغير الفطع ايضا مع ذلك بان لفظه يطابق على الابانة
على الجرح يقال لمن جرح يدك بالسكين قطع يدك فحصل الاجمال والجرح عن
الاول لان الاشغال بوجوبه المحقق والمجاز ولفظ اليد ان كان مستعملا في الكثرة

كما يقع اسم يد على بعض غير ابناض
قوله والاشجار والنباتات والحيوان والجمادات
والله اعلم بالصواب

الى الاشباح جميع الاشجار
والنباتات والحيوان والجمادات
والله اعلم بالصواب

مشتركة لفظا بين كثر العضو وكذا
جواز مشركه كذا كذا كذا كذا كذا كذا
كان بينهما
الاشجار والنباتات والحيوان والجمادات
والله اعلم بالصواب

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

قوله واليه
لما كنت في الجحيم
تترجمه في الجحيم
المراد به انزل من الجحيم
الصلوة وانما وجدته في قوله
مكافاة ذلك من قوله لا يرد اليه
حقيرة تترجمه في الجحيم لانها لا تترجم
للعقاب بل كما هو مفضل في قوله
الا انك تعلم ان من الشان ان ياتي
بالكثير من الجحيم في قوله
واوهم كونا كل اعظم
من الصبح والظلم
فترجمه
موتوني من جحيم الجحيم والوتر على الجحيم
الذكر منه الله

قوله لا يثبت في العلم
 قوله لا يثبت في العلم
 قوله لا يثبت في العلم
 قوله لا يثبت في العلم
 قوله لا يثبت في العلم
 قوله لا يثبت في العلم
 قوله لا يثبت في العلم
 قوله لا يثبت في العلم

ثالثة وثاني لما لا اخرى فكان مشددا بينهما ولزم الاجمال والجواب ان اختلاف
 العرب والتميم ان كان فاسما هو باعتبار اختلافهم في انه ظاهر في الصحة او في الكمال
 فكل صاحب مذهب يحكم على ما هو الظاهر فيه عند لا انه مشددا بينهما فهو ظاهري
 لا محال الا انه ظاهر عند كل شيء ولو نزلنا الى تسليم مشددا بينهما فكونه على السواء
 بل في الصحة راجع لما ذكرنا من افرقة النسخ الثلاث بغير الفصل ان نشاء الفعل
 الشرع ممكن لقوات شرطه او غير فجزى لغة في ظاهره ولا يكون هناك اجمال
 وكذا مع اشاد حكم التعقبات يجب صراحتنا اليه وهو ظاهر ما اذا كان له مكان
 الفضيلة والاختلاف فليس احدهما اولى من الاخر فيحصل الاجمال والجواب ان
 مما قلناه مرادنا اننا اكثر الناس على انه لا اجمال في الصحة والمصداق الى
 الاعيان خوفا له تعالى حرمت عليكم امهاتكم وخالف فيه لبعض الحق الاول لما ان
 من مشقة كلام العرب علم ان مرادهم في مثله حيث يظفون ما هو مخبرهم الفعل المقتضى
 من ذلك كالاكل في الماء كوالشراب في المشروب واللبس في الملبوس والوطء في الموطوء
 فاذا قيل حرم عليكم ثم الخبز والتمر والحبر والامهات فهم من ذلك سابقا الى
 التهم عرفا فهو منقطع الدلالة فلا اجمال في الجحيم الخالفان تحريم العين غير معفوك
 فلا بد من ضمها فعل صحيح متعلقا له والافعال كثيرة ولا يمكن اضماد الجميع لانها
 للضرر فيقتل بقدرها فاعتين اضماد البعض ولا دليل على خصوصية شيء منها
 فدلالة الله على البعض المراد غير واضح وهو معنى الاجمال والجواب لمنع من عدم
 وضوح الدلالة على ذلك لبعض ما عرفت من دلالة العرب على ارادة المقتضون
 مثله اصل الميتين ففيض الجمل فهو منقطع الدلالة سواء كان بنفسه مثل والله

قوله
 والجواب ان
 ظاهر ما عرفت في الجواب ان
 حجة الاولين لقوله ان
 ان لم يكن
 الجحيم رجم
 عند
 عند لغة فلا مال عند
 سلم كما يكون الاحتياز
 مستا وبين من
 بر
 الاجزاء اقرب الى الحقيقة
 الصفة التي ليس
 وعلى عدم
 في الفعل
 الذي
 ليس بغير وجه اللفظ على قوله
 اولى قوله
 ذلك سابقا الى التهم عرفا
 ان مثل ذلك ان كان ذلك
 محارفا في اللغة حقيقة في الوصف
 انهم يعمدون به من المعنويين
 في غير تقدير الفعل
 في نظم الكلام
 ولو
 ثلث من علم كونه حقيقة عينية وجب
 عند اللفظ عليه ايتم لانه
 راجع على غيره من
 الحارات
 ح

واما تجهنهم على منع تأخير بيان غير المحل ايضا فنعلم من حجة الفصل وكذا الجواب **أصح**
 المرتضى رضي الله عنه على جواز تأخير بيان المحل بخلاف ذكرناه وهو انه لا يمنع من فرض
 فيه مصلحة دينية يحسن لاجلها قال وليس لهم ان يقولوا اللهم انا وجريرتيج وهو الخطاب
 بما لا ينهم الخطاب معنا فان هذا الدعوى ضمهم غير صحيحة لاننا علم ضرورة انه يحسن من
 الملك ان يدعو بعض عماله فيقول قد وليتلك لبلدا فلانك وعولت على كفايتك
 واخرج اليه عددا وفي وقت بعينه وانا اكتب لك تذكرة بتفصيل ما فعله وانما في تذكرة
 اسلمها اليك عند ذوقك وانفذها اليك عند استقراءك في عملك وابضم فتا
 العلم بتفصيل صفات الفعل ليس الاخر من تأخير اذنا المكلف على الفعل ولا خلاف في انه لا
 يجب ان يكون حال الخطاب ذرا ولا على اسير جواز التمكن فكذلك العلم بصفة الفعل هذا
 ملخص كلامه الاخراج للشق الاول من مذهب هبة هو جيد واضح لا مزاع فيه **وأصح** على
 الثاني عند منع تأخير بيان العام المخصوص بوجه ثلاثة **الاول** ان العام لفظ موضوع
 محبته ولا يجوز ان يحاطل بحكم بلفظه خفية وهو لا يريد ما من غير ان يدل في
 حال خطابه انه مشجور باللفظ ولا اشكال في نفي ذلك والعلة في فحاشا خطابا وبدا
 غير ما وضع له من غير ذلك قال والتشديد لا خلاف ان لا يحسن ان يقول الحكم منا لغير
 افضل كذا وهو يريد التثديد والوعيد واقل زيدا وهو يريد اضربه الضربة لشد بدلك
 جرت العادة ان يسمي قاتلا مجازا ولا ان يقول رايت حمادا وهو يريد رجلا يليق باسمه
 دلالة تدل على ذلك ولهذا المعنى باننا لمخفية من غيرهما لان المخفية فعل بل
 دليل والمجاز لا بد له من دليل وليس تأخير بيان المحل جازا هذا المجرى لان الخطاب
 بالمحل لا يريد به الا ما هو خفية فيه لم يعدل به عما وضع له الا لتشبه قوله **كنا**

الى اذ اخرجت المكلف في الفعل فان كنتم انما تمنعون من تأخير البيان لا مرجع
 الى العلة والتمكين من الفعل فانتم تجزون ان يكون المكلف حال الخطاب غير قادر
 ولا متمكن بالا لاف وذلك بلغ في رفع التمكين من فعل العلم بنفسه الفعل ان
 كان مناعكم لا يرجع الى وجوب حسن الخطاب الى ان الخطاب يبدان يكون لم يرفع
 الى العلم بجميع قوايه فهذا منقضى عنه الفعل وخالفه لانها من جملة المراد وقد اجز
 تأخيرها بها وانتم تظفرون من يجوز تأخيرها بالاجل لا ترفع اليها الى انتم ينفذ بالخطا
 الجمل بعض قوايه دون بعض فلا يخرج ثم مثله فالرجوع الى اذ اخرج العلم بنفسه منكم لهذا
 الاغنياء كله هذه عينا ترفعها وانما نقلنا ما بطولها لتفصيلها تحصيلها المقام له و
 عليه نحن نفيد عليه كلامهم هنا ونفقد شيئا له بعين ما نقض به دليل خصمه
 محتاجين الى نشئة الغير فان مواضع الامتياز على نزلها لا يكاد ينفخ على المناهل
 ظريف غير ها وسوقها بحث فننظم مع محل النزاع واما اننا بان الجمل ونحفظه لانه لا يرب
 واقفا ما استعمل اللفظ في غير المعنى الموضوع له الى الغير ثم وان ذلك هو لما يترتب
 الحقيقة والمجاز وفي منع تأخير الغير عن وقت الحاجة فاما تأخيرها عن وقت التكلم
 وقت الحاجة فلم ينقل على المنع منه مكم من جهة الوضع دليل مما ينبغي من استلزامه
 الاعزاء بالاجل فيكون فيها فلا مدحوع بان الاعزاء انما يحصل حيث ينبغي احوال النحو
 وانما هو بما قبل وقت الحاجة موقوف على شئ من الاعزاء مطلقا وقد فرغنا عن
 وفولهم الاصل في الكلام الحقيقة معنا ان اللفظ مع قواف وقت لغيره وشجرة عنها
 بحال على الحقيقة لا مطلقا فذلك على هذا انه لا نزاع في جواز تأخير الغير عن وقت التلفظ
 بالمجاز بحيث لا يخرج الكلام عن كونه واحدا عما ومنه تعقيب الجمل المتعددة المتعاقبة

[illegible]

هذا هو الحق الذي لا يغيره
الزمان ولا المكان ولا
الزمان ولا المكان ولا
الزمان ولا المكان ولا

هذا هو الحق الذي لا يغيره
الزمان ولا المكان ولا
الزمان ولا المكان ولا

هذا هو الحق الذي لا يغيره
الزمان ولا المكان ولا
الزمان ولا المكان ولا

هذا هو الحق الذي لا يغيره
الزمان ولا المكان ولا
الزمان ولا المكان ولا

هذا هو الحق الذي لا يغيره
الزمان ولا المكان ولا
الزمان ولا المكان ولا

هذا هو الحق الذي لا يغيره
الزمان ولا المكان ولا
الزمان ولا المكان ولا

هذا هو الحق الذي لا يغيره
الزمان ولا المكان ولا
الزمان ولا المكان ولا

هذا هو الحق الذي لا يغيره
الزمان ولا المكان ولا
الزمان ولا المكان ولا

هذا هو الحق الذي لا يغيره
الزمان ولا المكان ولا
الزمان ولا المكان ولا

هذا هو الحق الذي لا يغيره
الزمان ولا المكان ولا
الزمان ولا المكان ولا

هذا هو الحق الذي لا يغيره
الزمان ولا المكان ولا
الزمان ولا المكان ولا

قوله فكيف بالفعول في جملته
إذا افترض قبل وقت الحاجة فوهم

لا يكون
فيه ضرورة
حاصلة من هذا الخبر
فمنه ضرورة لا بد من وقوعه
الجزء في صورة من غير البيان
وهو بعد التام في قوله وهو الذي
أمرنا أن نلاحظ حقيقة هو
الذي حلت في كل أشكال
من جهة صفة
في وقتها
الذي

الحجة الأولى أنه لا أشكال في ذلك
مع انه يميز
عليه
أشياء مع
سلك

بالاستثناء ونحوه إذا قام المتكلم الغرض على رادف إلى لكل كما مر تخفيفه ولو كان مجرد النطق
باللفظ يشق فهمه إلى الحقيقة ليجز ذلك لاستلزامه الحد ورا الذي ينطق في موضع
التراع اعني الإغراء بالجهل فانما على أنهم قد حكموا بجواز إسماع العام لمخصوص يادله العقل
وان لم يعلم السامع أن العقل يدل على تخفيفه لم ينقلوا ذلك خلافاً لاجل جواز
أكثر المحققين كالسبب الحق والعلامة وغيرهم من تخفيف العلامة إسماع المخصص مع أن
ما ذكر من التوجيه يمنع هنا لولا افتضا المنع هناك أيضاً لأن السامع للعام مجرد عن
الجهل ينتج بحله على الحقيقة كائن ولست سارده فيكون إغراء بالجهل فان جابوا بانه
لا يجوز الحمل على الحقيقة إلا بعد التخصيص عن التخصيص الذي هو في رتبة الجوز وبعد فرض
وجودها لا بد أن يعر عليها فيحكم بمقتضاها فلنا في موضع التراجع أنه لا يجوز الحمل على
شيء حتى ينفرد وقت الحاجة عند ذلك لوجود الغرض في طلب الكلف عليها بل بما يقتضيه
والعجب من السبب أنه تكلم على المتأخرين من تأخير بيان الجمل بمثل هذا ولم يشبه لورود
نظيره عليه حيث قال ومن قوي ما يلزمونه ان يقال لهم إذا جوزتم ان يخاطب الجمل بكون
بيان في الأصول فكذلك المخاطب الرجوع إلى الأصول ليعرف المراد الذي يجب أن
يعتقد هذا المخاطب أن يعرف من الأصول المراد فان قالوا فهو غنى عن التفسير
ويعتقد في جملة أنه يمثل بما يبين له فلنا أن في رتبين هذا القول وبين قول
جوز تأخير البيان فاذا قالوا الغرضين هما أنه إذا خوطب في الأصول بيان فهو متمكن من
الرجوع إليها ومعرفة المراد ولا كذا إذا خالينا فانه لا يكون متمكناً فلنا إذا كان
البيان في الأصول فلا بد من زمان يرجع فيه إليها ليعلم المراد وهو في هذا الزمان
قصر أو طولاً مكلفاً لفعل وماورد باعتقاد وجوبه والغرض على ذاته على طرف

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

في هذا المأثر واسم يقولون بمثله في زماننا خطا بلا شك يجوز وما دام الحكم
 مشغولا بأكلامه الواحد لما ينقطع التفسير للمسمع حكم بأداة تنبي من اللفظ عند
 انها لا تنبى بالحال ما ينصب لفرضه فالجواز وما بعدهما فالحقيقة فعل ان الدلالة
 عندنا وعندكم كما انما تستفيد من زمان واختلافه بالطول والقصر لا يجوز انكار اصل
 التأثر بهذا يتضح فسا قوله وذلك ثم قيل وقت الحاجة فهو منع قيامه بعد علمه
 من جواز التجوز قبله عدمه بعد كما يقول سوفي وقت الخطاب فيجب الاحتمال للثاني
 لقيام الدلالة قبل تنفي فتحصل الدلالة من بعد قوله على ان وقتا الحاجة بما
 يغتر القول الذي يتضمن تكليفا فلنا ونحن لا نجري التأخر لا يتضمن التكليف اعني
 الانشاء لانه لا يعمل فيه وقتا الحاجة وما ماعدا من الاخبار فلا بد من اقرارنا بنا
 الجاز فيها كما يتبينه والما جواب لنا ثبت فواضح لا يحتاج الى البيان لان
 فرضنا انما في الخطاب لا يحمل بشئ من مثله في تمام ادعائه ان يصبر مجاز في المصير
 وهو غير ضار ولا يفتخر خروج غير القول بكونه موضوعا للمعنى وما ذكره من الرجوع الى
 القول بالوقف لا وجه له فان التوقف مما قبل وقت الحاجة بمنزلة التوقف الى اكمال
 الخطاب من المعلوم ان ذلك لا يعد فضا والتفرقة فيما بعد الحاجة جلية لان الحضور
 عندنا يحتاج الى التفسير فلهذا يكون المعوم واهل الوقف يقولون بان الحناج
 الى التفسير هو المعوم فان الخصوص منيف عن الارادة على كل حال المطلب الحناج
 في الاجماع الاجماع يطلق لغة على معنيين احدهما التفسير وبه فسر قوله ثانيا
 فاجتمعوا امرهم اي اعرضوا وثانيها الاتفاق وقد نقل في الاصطلاح الاتفاق خا
 وهو اتفاق من يغير قوله من لانه في الفتاوى الشرعية على امر من الامور لا يثبت

في هذا المأثر واسم يقولون بمثله في زماننا خطا بلا شك يجوز وما دام الحكم
 مشغولا بأكلامه الواحد لما ينقطع التفسير للمسمع حكم بأداة تنبي من اللفظ عند
 انها لا تنبى بالحال ما ينصب لفرضه فالجواز وما بعدهما فالحقيقة فعل ان الدلالة
 عندنا وعندكم كما انما تستفيد من زمان واختلافه بالطول والقصر لا يجوز انكار اصل
 التأثر بهذا يتضح فسا قوله وذلك ثم قيل وقت الحاجة فهو منع قيامه بعد علمه
 من جواز التجوز قبله عدمه بعد كما يقول سوفي وقت الخطاب فيجب الاحتمال للثاني
 لقيام الدلالة قبل تنفي فتحصل الدلالة من بعد قوله على ان وقتا الحاجة بما
 يغتر القول الذي يتضمن تكليفا فلنا ونحن لا نجري التأخر لا يتضمن التكليف اعني
 الانشاء لانه لا يعمل فيه وقتا الحاجة وما ماعدا من الاخبار فلا بد من اقرارنا بنا
 الجاز فيها كما يتبينه والما جواب لنا ثبت فواضح لا يحتاج الى البيان لان
 فرضنا انما في الخطاب لا يحمل بشئ من مثله في تمام ادعائه ان يصبر مجاز في المصير
 وهو غير ضار ولا يفتخر خروج غير القول بكونه موضوعا للمعنى وما ذكره من الرجوع الى
 القول بالوقف لا وجه له فان التوقف مما قبل وقت الحاجة بمنزلة التوقف الى اكمال
 الخطاب من المعلوم ان ذلك لا يعد فضا والتفرقة فيما بعد الحاجة جلية لان الحضور
 عندنا يحتاج الى التفسير فلهذا يكون المعوم واهل الوقف يقولون بان الحناج
 الى التفسير هو المعوم فان الخصوص منيف عن الارادة على كل حال المطلب الحناج
 في الاجماع الاجماع يطلق لغة على معنيين احدهما التفسير وبه فسر قوله ثانيا
 فاجتمعوا امرهم اي اعرضوا وثانيها الاتفاق وقد نقل في الاصطلاح الاتفاق خا
 وهو اتفاق من يغير قوله من لانه في الفتاوى الشرعية على امر من الامور لا يثبت

في هذا المأثر واسم يقولون بمثله في زماننا خطا بلا شك يجوز وما دام الحكم
 مشغولا بأكلامه الواحد لما ينقطع التفسير للمسمع حكم بأداة تنبي من اللفظ عند
 انها لا تنبى بالحال ما ينصب لفرضه فالجواز وما بعدهما فالحقيقة فعل ان الدلالة
 عندنا وعندكم كما انما تستفيد من زمان واختلافه بالطول والقصر لا يجوز انكار اصل
 التأثر بهذا يتضح فسا قوله وذلك ثم قيل وقت الحاجة فهو منع قيامه بعد علمه
 من جواز التجوز قبله عدمه بعد كما يقول سوفي وقت الخطاب فيجب الاحتمال للثاني
 لقيام الدلالة قبل تنفي فتحصل الدلالة من بعد قوله على ان وقتا الحاجة بما
 يغتر القول الذي يتضمن تكليفا فلنا ونحن لا نجري التأخر لا يتضمن التكليف اعني
 الانشاء لانه لا يعمل فيه وقتا الحاجة وما ماعدا من الاخبار فلا بد من اقرارنا بنا
 الجاز فيها كما يتبينه والما جواب لنا ثبت فواضح لا يحتاج الى البيان لان
 فرضنا انما في الخطاب لا يحمل بشئ من مثله في تمام ادعائه ان يصبر مجاز في المصير
 وهو غير ضار ولا يفتخر خروج غير القول بكونه موضوعا للمعنى وما ذكره من الرجوع الى
 القول بالوقف لا وجه له فان التوقف مما قبل وقت الحاجة بمنزلة التوقف الى اكمال
 الخطاب من المعلوم ان ذلك لا يعد فضا والتفرقة فيما بعد الحاجة جلية لان الحضور
 عندنا يحتاج الى التفسير فلهذا يكون المعوم واهل الوقف يقولون بان الحناج
 الى التفسير هو المعوم فان الخصوص منيف عن الارادة على كل حال المطلب الحناج
 في الاجماع الاجماع يطلق لغة على معنيين احدهما التفسير وبه فسر قوله ثانيا
 فاجتمعوا امرهم اي اعرضوا وثانيها الاتفاق وقد نقل في الاصطلاح الاتفاق خا
 وهو اتفاق من يغير قوله من لانه في الفتاوى الشرعية على امر من الامور لا يثبت

والمحقق كما في وقوعه والعلم به ويجتنبه وللتناس خلاف في المواضع لثلاثة فروع علم قوم الله
 محال واحال اخرون العلم به مع تجويز وقوعه ونفى ثالث يجتنبه معقرا باسكانا لوقوع العلم
 والكل بالعدل والذاهب لغير شاذ وحجة كيكه واهنه في الاغراض عنها اجده والاضطر
 عن جكايتها والمجواب عنها اليق وقد وطع لا يخلاف بيننا وبين من وافضا على المحجة
 من هذا الخلاف في مدكها فانهم لفقوا ذلك وجوها من العقل والنقل لا يجزى
 طابلا ومن شاء ان يصف عليها فليطلبها من نظاها اذ ليس في النفس نقلها كغيرها
 ونحن لما ثبت عندنا بالادلة العقلية والنقلية كاحق سنقص في كتب صحابنا الكلام
 ان زمانا لكليف لا يجزى من امام معصوم حافظ للشرع بجبال رجوع الى قوله فيه
 ومضى اجتمعنا لامة على قول كان داخلا في جملتها لامة سيدها والخطا مؤمن
 على قوله فيكون ذلك الاجماع تجتنبه في جملة الاجماع في الحقيقة عندنا انما هي باعتبار
 كشف عن الحجة التي هي قول المعصوم والى هذا المعنى اشار المحقق في حديثنا
 وجه المحجة على طريقها وعلى هذا فالاجماع كاشف عن قول الامام لا ان الاجماع تجتنبه
 ونفسه من حيث هو اجماع انهم ولا يخفى عليك تافيد الاجماع فسلم عندنا اذا
 علم الامام بعينه نعم يتصور وجودها حيث لا يعلم بعينه لكن يعلم كونه في جملة المجتنب
 ولا يبدى في ذلك من وجود من لا يعلم اصله ونسبه جملتهم اذ مع علم اصل الكل ونسبهم
 يقطع بخرجه عنهم ومن هنا يتجوز ان يقال ان لما دار في المحجة على العلم بدخول المعصوم
 في جملة الفائكين من غير جاحل في اشرط اتفاق جميع المجتهدين واكثرهم لا سيما في
 الاصل والنسب في المحقق في المعنى اما الاجماع فتدنا هو تجتنبه بانضمام المعصوم
 على المائنة من فهمها شأن قوله لما كان تجتنبه ولو حصل في اثنين لكان قولها حجة
 لا باعتبار اتفاقها بل باعتبار قوله فلا يغير اذ بمن يتكلم في دعوى الاجماع باثبات

وہ

الخمس والعشرون من أصحاب معجمها قولنا فإين الألف لعلم الفطحي بدخول الألف
في الجملة هذا كلامه هو في غايته الجوة والحب من غفلة جمع من الأصحاب عن هذا الأصل
ونسا لهم في دعوى الإجماع عندنا فاجتمع بهم في المسائل الفقهية كما حكاه به حتى جعلوا
غباراً عن مجرد اتفاق الجماعة من الأصحاب أو إيهامهم غرضنا الذي هو تركب الأصل لا
من قينة جليلة ولا دليل على صحة معتدوماً واعتدك به عنهم الشهيد ربه في ذلك من
من يثبتهم العلم الشرائع أو بعدم الظفر حين دعوى الإجماع بالتحالف وبتأويل الخلا
على وجه يمكن حجامته لدعوى الإجماع وإن بعدا وإدراكهم الإجماع على روايته عن
ثدونه في كتبهم فمسوا إلى الإجماع عليهم السلام لا يخفى عليك ما فيه فإن فهمه الشرائع
إجماعاً لا يدع المناقشة في ذلك فها هو الذي لم يدل على المعنى المصطلح المفسر في الأصول
من غير فاضلة فنهى على ذلك هنا مع ما فيه من الضعف لثبوت الدليل على صحته مثله
كما سنذكره وأما علم الظفر بالمخالفة عند دعوى الإجماع فوضع حالاً في النفس من
أن يبين وفيه شبهة تأويل الخلف فإنا نراه في موضع لا يكاد نساها بل لنا وأول
بالجملة فالاعتراف بالخطأ في كثير من المواضع اختص من تركا به لا عندنا ولعل هذا منها
والله أعلم إذا عرفت هذا فانه نوابه لا في الخوض امتناع الاطلاع عادة على حصول
الإجماع في زماننا هذا وما ساء من غير جملة النقل إذ لا ميسر إلى العلم بقوله لا ما
كيف هو موقوف على وجود الجملة المجهولة لا يدخل في علمهم فيكون قوله مشكوك
بين قواهم وهذا ما يقطع بانتمائه فكل إجماع يدعى كلام الأصحاب بما يشرب من
عصر الشيخ الزماننا هذا وليس مستندا إلى نقل منوا شرواحاً وحديث فغير مع لفت
المفيدة للعلم فلا بد من زيارته ما ذكره الشهيد من الشرائع وأما إيماننا أن

[illegible]

فوائد من التلخيص
ابتداء في خير
الحسن

بها وبصفت بنحو ما ذكرناه في الفتوى بان التهمة التي تحصل معها قوة الظن هي
 المحالة قبل من الشيخ رة لا الواضحة بعده واكثر ما يوجد مشهور في كلام الاصحاب
 حدث بعد زوال الشيخ رة كناية عليه والد في كتاب الوعائز الذي كنه في رايه
 الحديث من بيتا الوجه وهو ان كثر الفقهاء الذين نشأوا بعد الشيخ كانوا يتبعونه
 في الفتوى فليد له لكثرة اعتقادهم وتحسن ظنهم به فلما جاء المشايخ ووجدوا
 احكاما مشهورة قد عمل بها الشيخ ومناصبه وخبوها مشهور بين العلماء وما دروا ان
 مرجعها الشيخ وان التهمة انما جعلت بمنايعه قالوا لوالد قدس نفسه من اطلع على
 هذا الذي بينه تحفته من غير تقليد الشيخ الفاضل المحقق سدد بالدين محمود
 المحقق السيد رضي الدين بن طاب في جماعته قال السيد في كتابه المسمى بالهجرة
 التهمة المبهجة اخبرني جدي الصالح ورام بن ابي فارس قدس وحده ان المحقق حدثه
 انه لم يبق للامامته منبسط على التحقيق بل كلهم حاك وقال السيد عقيب ذلك ولا
 ضلنا طهران الذي يقفه في حجاب على سبيلنا حفظ من كلام العلماء المقتد بهم
 لا ان لا يحتمل اذا اختلف هل يصح على قولين لا يثبتا وروىهما فويل يجوز لحدث
 قول ثالث خلاف بين هل الخلاف ومثلا له باسئلة منها ان يضا المشرك بكثر
 بعد بها عبا فويل لوطي يمنع الرد فويل بل يتر هاسع ارسل لنفسها وهو يفاوت
 فمها بكثر او يثبتا فالقول بترها جائنا قول ثالث ومنها في النكاح باليتيم المخصص
 فويل يسخ بها كما دوا فويل لا يسخ بشيء منها لان الفرق وهو الذي بان يسخ في البعض
 دون البعض قول ثالث ومجتفوههم على التخصيص بان كان الثالث يرفع شيئا
 مستقفا عليه نعم لا فلا فالاول كسئلة البكر لا اتفاق على انها لا اثر جاننا والثاني

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

فوقه ويرفع على شيد من
 انظر اذا كان في السنة
 نظمين
 معهما واحد
 اربع او احدى
 نظمي الاخر
 يخفى ان الحكم
 محتمل لو كان
 قوله
 باطل في
 يكون ان
 بطر القول
 بمجرد قولها
 مبرك بغير
 مرجع للاحد
 العبره
 وعلى هذا
 عليه
 فتخرج الشيخ
 يلزم اطلاق
 وطلب المرجع
 الامام
 حين ذلك
 القولين
 ولا يخفى

فوقه ويرفع على شيد من
 انظر اذا كان في السنة
 نظمين
 معهما واحد
 اربع او احدى
 نظمي الاخر
 يخفى ان الحكم
 محتمل لو كان

كسئلة ففتح التكا ح سبغوا لانه وافق في كل سئلة من هيا وهذا الفصل
 جيد على اصولهم لانه صورة المنع اذا دفع جمعا عليه يكون قد خالف الاجتماع فلم يجر
 وفي صورة الجواز لم يخالف اجتماعا ولا ماض سوا فجاز والمختر على اصولنا المنع مطلقا
 لان الامام في هذا الطائفتين فرضنا قطعاً فالحق مع واحد منهما والاخرى على خلافه
 واذا كانتا لتأبنة هذه الصنفه فالتأبنة كذلك بطريق اول وهذا القول فيما زاد
 لم يفتى مستر اذا الفصل الامتياز بين مسئلتين فان نصب على المنع من الفصل فلا
 اشكال وان عدم التصرف كان بين مسئلتين على افتراض حيث يلزم من العمل واحدا
 العمل الاخرى لم يخرج الفصل كما في زوج وابوين وامرئ وابوين فن قال لاقام ثالث
 اصل التركة قال في الموضعين ومن قال بثالث لثاني في الموضعين الا اباين
 فانه فصل وان لم تكن بينهما علاقة قال قوم بجواز الفصل بينهما والذني با على مذهبنا
 عدم الجواز لان الامام مع حكم الطائفتين قطعاً ولازم ذلك جوب منابغة الجميع
 وذلك كله واضح السأسترا اذا اختلفت الامامية على قولين فان كانتا حكم
 الطائفتين معوضة النسب لم يكن الامام احدهم كان الحق في الطائفة الاخرى ان لم
 تكن معلومة النسب ان كان مع حكم الطائفتين دلالة قطعاً فوجب لعلم وجوب
 العمل على قولنا لان الامام معهما قطعاً ان لم يكن مع احدهما دليل فاطع فالذي يحكه
 المتفق على الشيخ الذي في الامام بما شاء وغري الى بعض الاصحاب القول باطل في
 والناس قبل من غير ما في قول الشيخ تضعيف هذا القول بان يلزم منه مخرج قول
 الامام قال وبمثل هذا يطل ما ذكره لان الامامية اذا اختلفت على قولين فكل
 طائفة توجب العمل بقولها ويمنع من العمل بالقول الاخر فلو تخبرنا لا سنبينا ما ختمه

قوله
 باطل في
 يكون ان
 بطر القول
 بمجرد قولها
 مبرك بغير
 مرجع للاحد
 العبره
 وعلى هذا
 عليه
 فتخرج الشيخ
 يلزم اطلاق
 وطلب المرجع
 الامام
 حين ذلك
 القولين
 ولا يخفى

القولين
 ولا يخفى

ولكن يا بانيه العلم
لا يكون اخره عاقه
بنفسه فذكر ايمان
الكنز في القلب العلم
الاحصوا علم الحق
دليل على ما هو في
العالم من قول
م قولوا لا اله الا
الله وحده ما يشرك
به شيء من شيء
العلم في الزمان

152

ذكر الشك في الالبته بدل على ان المراد بالانذار الفتوى بنونا واحد فيها موضع
 وفاق قلت هذا موقوف على ثبوت عرقته المعنى المعروف بين الفقه والاصوليين
 المنفصلة في من الوصول صلى الله عليه واله على الوجه المعتبر لكل الخطاب عليهم والى انكم
 باثباته ومعنا اللغوى مطلق الفهم فيجب لكل عليه لاصاله بقاءه حتى يعلم النقل
 عنه ولم يثبت حصوله في ذلك لقصور الثاني قوله في ان كفا سق بذا اثبتنا
 وجه الدلالة انما سيجاء على وجوب التثبت على محجى الفاسق فينبغي عندنا منعنا عما يمتنع
 الشرط اذا لم يجب التثبت عند محجى غير الفاسق فاما ان يجب لقبول وهو المطلوب
 او الرد وهو باطل لانه بغيره كونه اسو حلالا من الفاسق وفناه بين وما يقال من
 من ان دلالته المفهوم ضيقه مدفع بان الاحتجاج به مبني على القول بحجته فيكون
 من جملة الطواهر التي يجب التمسك بها لثالثها في الفقه ما لا يصح الذين عاينوا
 الائمة واخذوا عنهم او فاربوا عصرهم على رواية اخبار الاحاد وثبتوها والاعتبار
 بحال الرواة والتفحص عن المقبول والمردود والبحث عن القوة والضعف في شأنه
 ذلك بينهم في كل عصر من تلك الاعصار وفي زمن امام بعد امام ولم ينقل عن احد
 منهم انكار ذلك ومبطل خلافه ولا روى عن الائمة حديث بضادة مع كثرة الروايات
 عنهم في فسخ الاحكام قال العلامة في النهاية ما لا مامنة فالأخبار يتون منهم لم
 لم يروا في اصول الدين وفروعه الاعل اخبار الاحاد المروية عن الائمة عليهم السلام
 والاصول يتون منهم كابي جعفر الطوسي وغيره وافقوا على قبول خبر الواحد ولم ينكروا
 سوى لم ينص رضي الله عنه وابنا عنه لثبته حصلت لهم وقد حكى المحقق رضي عن الشيخ
 سلوك هذا الطريق في الاحتجاج بالعمل باخبارنا المروية عن الائمة عليهم السلام

قوله فقال ان السجادة
 السبعين اجمعوا على
 ذلك
 اى مع العمل بخبر الروا
 والمراد
 بهذه الاجماع السكونية
 ليس
 بخبر اصلا لا قطعي ولا
 قطعي
 قوله كان التكليف
 بالظن من حيث انه
 ظن
 فالمراد منه المذكورة
 ممنوعة
 اذا استادوا بالعلم
 يستلزم اعتبار الظن
 من
 حيث انه ظن بخبر
 ان في
 صح

مقتضى اعلية فادعى الاجماع على ذلك وذكر ان قديم الاصحاب في حديثهم اذا طولوا
 بصحة ما افترقه المقتضى منهم عولوا على المنقول في صولهم المعتمدة وكثيرهم المدونة
 فيسلم له خصمه به منهم الذي يعوي في ذلك وهذه بجهنم من زمن لبيته الى زمن الامنة
 فلو لا ان العمل بهذه الامور وانفوا من اهل الخلافة اخرجوا بمثل هذه الطريقة انهم فقلوا
 ان الصحابة والتابعين اجمعوا على ذلك بدليل ما نقل عنهم من الاستدلال بخبر الواحد
 وعلمهم بغيره الوفاة المختلفة التي لا يكاد يخفى وقد تكررت ذلك مرة بعد اخرى وشاع و
 ذاع بينهم ولم ينكر عليهم احد والا فقل ذلك بوجوب العلم بالعدايات باثباتهم كالمؤيد
 الصحيح الى ان يبع ان باب العلم القطعي بالاحكام الشرعية التي لم يعلم بالضرورة من الدين
 او من مذهبه هل يثبت في نحو زماننا منقطع قطعاً اذا الموجب من دلالتها لا يفيد غير الظن
 لفقد السنة المتواترة وانقطاع طرق الاطلاع على الاجماع من غير جهة النقل بحسب
 الواحد وضوح كون الاصل البرائة لا يفيد غير الظن وكون الكتاب قطعي الدلالة
 فاذا تحققت الدابة بالعلم في حكم شرعي كان التكليف فيه بالظن قطعاً والفضل فاض
 بان الظن اذا كان له جملة من معادته يتفاوت بالثقة والضعف فالعدل عن القوي
 منها الى الضعيف قبح ولا ريب ان كثير من اخبار الاحاد يحصل بها من الظن ما لا يحصل
 بشيء من سائر الادلة فيجب لتقديم العمل بها الا يقال لو لم هذا لوجب فيما اذا حصل
 لما كمن شهادة العدل الواحد ودعوة من اقوى عن الظن المحاصل فيها اذا العدلين
 ان يحكم بالواحد وباليدعوى هو خلاف الاجماع لا فانقول ليس الحكم في الشهادة منوطاً
 بالظن بل في الشهادة العدلين ان يحكم بالواحد وباليدعوى هو خلاف الاجماع لا اننا
 نقول ليس الحكم في الشهادة منوطاً بالظن بل في الشهادة العدلين فينتفي بانفائهما

خزانة من خزائن المسائل النائية
 وهو ما تفرغ عنه فقير ذلك يختلف
 قوله في معنى الفقه كرس في
 اسرار ان الحق الفين
 في ابراهيم النخعي
 لا سيما
 كره
 في كتبهم و
 مقال لا يفسد
 الاراء والمناصب
 ان الشيخ الامامية لا يرى
 تعدد الشريعات باخبار الاحاديث
 وقال شيخنا المفيد ذكره في كتابه
 في كبريات المسائل التي هي في
 كبر الشريعة ربه قوله في قوله
 عن الاحتجاج بالايات
 اي في البراهين
 الاحتجاج بالايات
 ان
 العاقل
 بعض الاحاديث
 لا تقتضي بطلانها في غير
 مقتضى الظن على ان الواحد
 في الحق يكون من اجوب
 ان يسمى الحق في العلم وحده
 يقيد ببعض الاشياء من غير ان يشترط
 او جهل
 الاركان كزمان النبي كما يجب
 العلم

الظن والامني والذم دليل المحنة وهي نينا في لوجب ولا شك ان خبر الواحد لا
 يفيد الا الظن وما ذكره السيد المرتضى رضي الله عنه في جواب المسائل الثمانية
 من ان اصحابنا لا يعملون بخبر الواحد وان ادعوا خلاف ذلك عليهم دفع الضرر
 لا نأكل على كافر ولا يدخل في مثله ريب ولا شك ان تعلم علماء الشيعة الامامية
 الى ان اخبار الاحاد لا يجوز العمل بها في الشريعة ولا التعمول عليها وانها ليست بحجة
 ولا دلالة وقد علموا الطواير سطرا الاساطير في الاحتجاج على ذلك والافض على
 مخالفتهم فثبت منهم من يوجب على هذه الجملة وبها ذهب الى انهم يستعملون من طريق العقول
 ان يتبعوا الله تعالى بالعلم بالاخبار الاحاد ويجري ظهوره في اخبار الاحاد مجرى
 ظهوره في بطلان الفرائض الشرعية وخطر قال في المسئلة التي افرها في البحث
 عن العمل بخبر الواحد انه يبين في جواب المسائل الثمانية ان العلم بالضرر يحصل
 لكل مخالفة للامامية او موافق لهم بائتهم لا يعملون في الشريعة بخبر لا يوجب العلم وان
 ذلك قد صار شعارا لهم يعرفون به كما ان نقل الفرائض الشرعية من شعارهم العلم
 بعلومهم كل مخالطهم في العلم على التمسك على الصواب والتأني بان الامامية
 تدفع ذلك وتقول انما عمل بالاخبار الاحاد من الصواب والتمسك بها والذين يتشكك في
 بطلانهم والشرح عن جملتهم فاشنا التبرك عليهم لا بد له على الرضا باضواء ان الشرط
 في دلالة الامساك على الرضا ان لا يكون له وجه سوى الرضا من يقية وخوف وما
 اشبه ذلك وما يجوز ان لا يحتاج بالايات ان انما يحصل من الظن بقبول العلم
 وقد وجد كما عرفت على ان بان ان لم يظهر بحسب الشوق في الاختصاص بالاتباع
 الظن في اصول الدين لان الذم فيها الكفاية على ما يفرضه من رايه انتهى محله ان ذلك

الا ما منه امر متنع في هذا الزمان واشباهه والتكليف فيها بتحصيل العلم غير جائز و
 الاكتفاء بالظن فيما يثبت فيه العلم مما لا شك فيه ولا ينع وقد ذكر في غير موضع من
 كلامه انهم قد تنوعوا في الاخبار وغيرهما من الادلة المفيدة للظن في الصلاة لا يثبت في الحكم
 الشرعية في جملة كما حققنا وما مع امكان تحصيل العلم فيوقفنا العمل بما لا يثبت علمنا
 الدليل القطعي عليه ولا حاجة لنا الان الى تحمل شقة البحث غير ما سمح على العمل بخبر الواحد
 وعدم مع ان السيد قد عثر في المسائل لتباينها بان اكثر اخبارنا المروية في كتبنا معلومة
 مقطوعة على صحتها اما بالنقل او بما روي وعلاوة ذلك على صحتها وصدقها ولم يهاض في
 العلم مقتضية للقطع وان وجدناها موثوقة في الكتب فيثبت عند مخصوص من طريق الاحاد
 في النهاية فانه عجيب يمكن ان يقال ان اعطاء المرتضى فيما ذكره على ما عده من كلام اول
 المتكلمين منهم والعمل بخبر الواحد بعيد عن طريقهم وقد تروى حكاية المحقق عن ابن تيمية
 وهو من جملتهم القول بمنع الثبوت بعقلا او قول العلم على ما ظهر له من كلام
 الشيخ ومثاله من العلم المعتبر بالفتوى والحديث حيث وردوا الاخبار في كتبهم
 واسرحو اليها في مسائل الفقهية ونحوها منهم ما نذكر على موافقة المرتضى والافتاء
 انه لم يفتح من عالم المخالفة ايضا اذ كانت اخبار الاصحاح مذكورة في نهج الهدى من
 الفتاوى المعصومين واستفاد الاحكام منهم وكانت الفرائض المعاضدة لها ميسرة
 كما اشار اليه السيد لم يعلم انهم اعتمدوا على الخبر المجرد ليقولوا في العلم والبر وقد ثبت
 المحقق من كلام الشيخ لما قلنا بعد ان ذكر عنه في حكاية الخلاف هنا انه عمل بخبر الواحد
 اذا كان عدلا من الفاتحة المحقة وورد احتجاج القوم من الجانبين فقال وذهب

قوله فيمنع من
 حواجز الاكتفاء
 بالفتوى عند تميز
 تحصيل العلم بالاخبار
 من الادلة المفيدة للظن
 واصالة البرهان في الصلاة لا يثبت
 الاحكام
 الشرعية كما
 حققناه في المربع
 من الحجج وفي نظر الجواز
 ان يكون العمل في غير الاحاد
 مستوطنا للظن المستفاد من الاحاد
 او من اصالة البرهان او بالاجماع المروى
 على جهة التمسك ولا يجوز شيئا منها
 في اخبار الاحاد وقولنا
 فيها ما صح قوله واه
 مع امكان تحصيل
 العلم بغير
 قوله والاكتفاء بالظن يعني الاكتفاء
 بالظن في تميزه في العلم حال
 تميزه وانه من امكان تحصيل
 العلم كما في عصرنا لا يثبت
 فيكون العمل بالاحاد
 بغير العلم
 على قيام
 الدليل
 القطعي على العمل بغير العلم
 بالحق في هذه الزمان

قد ذكر في غير موضع من
 كلامه انهم قد تنوعوا في
 الاخبار وغيرهما من الادلة
 المفيدة للظن في الصلاة لا
 يثبت في الحكم

انتهى
 لا يمكن تحصيل العلم الى البحث
 عن قيام

هذا هو المتن الذي ذكره الشيخ في كتابه في مناقب الإمام علي عليه السلام

كما يعلم من غلظ في لفظة ومانع الفلاس ثانياً والتخفيفان عدم قبول روايته
 الفلاس يقتضي عدم قبوله بطريق الأولى لا تلتفاسق باعتبار التكليف ختبه من الله
 تعالى منعته عن الكذب بالصحة باعتبار علمهم بانشاء التكليف عنه فلا يحرم عليه الكذب
 ولا يمتحن به العقاب ما منع له من الأقدام عليه هذا اذا سمع وروى قبل البلوغ بما
 سمعه قبل فقبوله حيث يجمع غيره من شرائط لوجود المقتضى ما يفقد وما نفا
 وهو اخبار العدل القبطا وعدم صلاحية لوجوه المقتضى وهو ما يفقد ما نفا
 لما يقينه الثاني الاسلام ولا ريب عننا في شرائطه لقوله تعالى ان جاءك كفا
 ينيا وهو شامل للكافر وغيره وان قبل باخصاصة المرفأ ثانياً بما لم يرد
 بمفهوم الموافقة على عدم قبول خبر الكافر كما هو الظاهر الثالث الايمان واشتراكه
 هو المشهور بين الاصحاب وجمهورهم قوله تعالى ان جاءك فاسون بيا فنبهتوا وحكي
 المحقق عن الشيخ انه اجاز العمل بخبر الخطيئة ومن هو صانعهم بشرط ان لا يكون ثمة ما يوجب
 محجبا بان الطائفة قد علمت بخبر عبد الله بن بكر وسماعه وعلى بن جعفر وعثمان بن عيسى
 ومادواه بنو فضال والطائرون واجاب المحقق رضي الله عنه باننا لا نعلم الا ان
 ان الطائفة علمت باخبار هؤلاء والصلوات مع تصريحهم بالاشتراط في الهندية كثر
 في الخلاصة من ترجيح قبول رواياتنا سدا المذهب حكى والدي قدس سر في قوله
 على الخلاصة عن نوح المحققين انه قال سالت والدي عن ابان بن عثمان فقال لا أثر
 عندي عدم قبول روايته لقوله تعالى ان جاءك فاسق لانه لا فاسق الا به ولا فاسق الا بغيره
 الايمان واثار ابنه تلك في مادواه الكشي من اننا بانا كان من لنا ووسيتهم هذا
 والاغما عندك على المشهور ان لا يبع العدالة وهي ملكة في النفس فمهما من فعل

وهو كونه موثوقا في العادة امور
 الاول المكنة وهي نوع من
 الكذب والكشف
 وهو نوع من بعض ما يمتنع
 لا يتوقف بغيره ولا
 يقتضيه نفسه ولا لغيره في محله
 فمقتضى ادب يخرج بدونه عرض
 الجهر ويقتضيه
 سبب في الامور
 عرائس
 المستبعد في موضع فانه يمتنع
 الجهم سبب في موضع فانه يمتنع
 الى
 بعض من القرب
 والبعد والحجرات
 وغيره ولا يقوله لا يقتضي
 القسمة بل يقوله القسمة النقطه
 والرحمة او هو القسمة النقطه
 اليها من قبلها وجوبه بين
 يخرجها من الكيفية اما من
 لم يجلها وجوبه بين
 حبها وجوب
 وبين
 على

البكائر والاصرار على الصغائر ومنافيات المروق واعتبا هذا الشرط هو المشهور بين
 الاصحاب في ظاهر جماعة من متأخريهم المبال إلى العمل بنحو صحيح والحال كما ذهب إليه
 بعض العامة ونقل المحقق عن الشيخ انه قال يكفي كوننا لادوى ثقة بنحو راعى الكذب
 الرواية وان كان فاسقا بجوارحه ودعى على الطائفة على ايجاب جماعة هذه صفتهم
 ثوبا للمحقق ونحن نمنع هذا الدعوى في مطالب بدليها ولو سلمنا هاهنا مفسرا على
 المواضع التي علمت فيها باجبا خاصة ولو بنحو التعدى في العمل إلى غيره هو دعوى الحق
 من الكذب مع ظهور الفسق مشيعا هذا الكلام جيدة القول باسقاط العدالة عنه
 هو الاقرب لنا انه لا واسطة بحسب الواقع بين وصفه العدالة والفسق في موضع
 المتابعة من اعتبار هذا الشرط لان الملكة المذكورة ان كانت حاصلة فهو لعدل ولا
 فالناسق وتوسط صحيح والحال بما هو بين من علم فتنه وعدائه ولا ريب ان تقدم
 العلم بالوصف لا يدخل في حيزه وجوب التثبت في لانه متعلق بنفس الوصف لا
 بما تقدم العلم به منه ومقتضى ذلك اذلة البحث والتخصيص حصوله وعدمه لا اثر
 ان قولنا لثائل اعطى كل بالغ رشيد من هذه الجماعة مثالا له فيما تقتضي اذلة السؤال
 والتخصيص عن جميع هل ينال الوصفين لا الافتضار على سبيل العلم باجتماعهما فيه وثوب
 كون المراد من لانه هذا المعنى ان قوله ان نصيبوا ثوبا بما همالة فقبضوا على ما فضلهم
 ناديين تغليس الامر بالثبت اي كراهته ان نصيبوا ومن البين ان الوضوح في التندم
 بظهور عدم صدق الخبر بحسب من يقول اجبا من له صفة الفسق في الواقع حيث لا يخبر
 معها عن الكذب لا مدخله بسبق العلم بحصول ذلك اذ عرفت هذا فظهر ان
 يصير مقتضى الاجتزاع وجوب التثبت عنه خبر من له هذا الصفة في الواقع ونفسا

قوله ان الله عز وجل في العلم بالصفة
 بغير الجواب قوله ولم يشر إلى
 لا غير اي بغير شرط خاصه على
 العلم بالصفة بعد فهم الادب عليه
 بما الظاهر بعد فهم الادب عليه
 قوله حيث سجدوا ذكرنا بعد قوله
 كلام الشيخ قوله في العلم بالصفة
 العلم بالصفة من جهة الجواب
 قوله من حيث لا يخبر بعدم العلم
 والرد بمنزلة الجواب إلى اعتبار
 العدالة في قبول الرواية وقت
 ادوار الرواية ومن الوقت ان
 يكون بعد انقضاء زمان كونه
 اذلة التكليف الرواية غاي
 كما يشهد بتبين انما يقتضي
 ارجاع في ذلك الوقت انما
 كونه بحسب الكيفية كونه اوله
 فان كان له من قبل ان كان
 فلا ريب وانما في التكليف
 فكيف انما كونه من قبل التكليف
 عنه ولا يكون له من قبل التكليف
 جواز انما كونه

في الوجه الاول
 في الوجه الثاني
 في الوجه الثالث
 في الوجه الرابع
 في الوجه الخامس
 في الوجه السادس
 في الوجه السابع
 في الوجه الثامن
 في الوجه التاسع
 في الوجه العاشر
 في الوجه الحادي عشر
 في الوجه الثاني عشر
 في الوجه الثالث عشر
 في الوجه الرابع عشر
 في الوجه الخامس عشر
 في الوجه السادس عشر
 في الوجه السابع عشر
 في الوجه الثامن عشر
 في الوجه التاسع عشر
 في الوجه العشرون
 في الوجه الحادي والعشرون
 في الوجه الثاني والعشرون
 في الوجه الثالث والعشرون
 في الوجه الرابع والعشرون
 في الوجه الخامس والعشرون
 في الوجه السادس والعشرون
 في الوجه السابع والعشرون
 في الوجه الثامن والعشرون
 في الوجه التاسع والعشرون
 في الوجه الثلاثين

العدالة لا التقابل نعم هو احدى لطريق الى المعرفة بالشرط مسلما لكن زيادة الشرط
 بهذا المعنى على شرطه هذا التباد المخصوص في الاحكام الشرعية عند من يعمل بخبر الواحد
 من ان يتبين اذا اكثر شروطها بقية المعرفة بمصونها على بعض لوجو اولى شهادته الشاهد
 والمشرط يكفي فيها الواحد والعجب من توجيه بعض الفضلاء المخاصين بهذا الوجه
 من الخجة بان لا يفي الاحكام الشرعية شرط في بد على شرطه هذا والذي يقتضيه لا غنى
 ان الفسك في هذا الحكم يتعين بانه في الشرط بما سبب طريقه اهل القياس مكانه وضع
 كلامهم وبشعهم عليه من غير ما مل بالقياس بما بينه على ذلك ما وجد ثم في كلام بعض
 العامة حكاه عن بعض الاخرين ان لا كفاءة بالواحد في تركيبة لادوي هو مقتضى
 القياس عن الثاني ان بينه اشراط العدالة في لادوي على ان المراد من القياس في لادوي
 من له هذه الصفة في الواقع فينوقف قبول الخبر على العلم بانتفاء ما هو موقوف على
 العدالة كما بيناه انما وانما صرنا الى قبول الاشهاد بين القياس ما مقام العلم شرعا وقدر
 العجوم في لا يتر على بصيرة بيننا والاختبار بالعدالة لادوي الى حصول التناقض في مد
 وذلك لان الكفاءة في معرفة العدل لا يجوز الواحد يقتضيه عدم توقف قبول الخبر على
 العلم بانتفاء صفة النقص فصره ان خبر العدل بخبره لا يوجب قد قلنا ان مقتضا
 توقف القبول على العلم بانتفاء وهذا تناقض ظاهر فلا بد من حملها على رادة لا غنى
 بما سوا العدالة لا يقال ما ذكرتموه واد على قبول شهادته العدلين اذ العلم مصه
 لا تافقوا للاد من قبول العدلين تخصيص لا يتر بدليل خارجي ولا محذور
 كيف تخصيصها لاد ان وافقنا على ثباتها على خبر لا اخبار بالعدالة من حيث
 ان تركيبة الشاهد لا يكفي فيها بالواحد هذا من اكر لشواهد على ان الشرط في

قوله في بعض من
 العلم بانتفاء صفة
 مقتضى القبول على
 خبر الواحد في مقتضى
 لزوم التناقض
 قوله في مقتضى
 توقف القبول على العلم
 الانشاد وهو كذا
 ان مقتضى خبر
 دليل لا يتر على ثبات

في الوجه

في الوجه الاول انما هو بالانفاس كائنتا على اذ اعرفت هذا فاعلم ان طريق معرفته
 الجرح كالاعتدال والتخلاف في الاكفاء بالواحد اشراط الاعتدال جارية والمختار
 في المقامين واحدا حصل اختلاف لتأشيق قول الجرح والاعتدال جرح بن عن ذكر السبب
 فقال قوم بالقبول فيهما وصار الاختلاف فواجب اذ كوا السبب فيهما وفصل الثاني
 فواجب الجرح دون الاعتدال وزايع فمكس واستند الى هذه الاقوال الى الاعتبارات
 واهية وجوه وبكفة لاجد وفي المترض لن كونه ولا اعلم في الاصحاب ثل اثبت عنهما
 اذ المترض منهم بلحثة هذا الاصل قبل على ما وصل اليها والذي استوجبه لعلامة
 رضى الله عنه هنا هو ان الزك والمجرح ان كانا عارفين بالاستنباط قبل الاطلاق فيهما
 والا وجب كذا السبب فيهما وذهب الى عدمه الى الاكفاء بالاطلاق فيهما حيث يعلم
 عدم المخالفة فيهما فيجوز لعدالة الجرح مع انتفاء ذلك يكون القبول وهو فاعلى ذكر
 السبب هذا هو الاقوى وجهه ظاهر لا يحتاج الى بيان ومنه يعلم ضعف الشبهة
 العلامة زعمه حصل اذا تراض الجرح والاعتدال قال اكثر الناس بقدوم الجرح لان
 فيه جمعا بينهما اذ عاين قول العدل انه لم يعلم فسقا والمجرح يقولنا علمناه ولو حكمنا
 بعدا لانه كانا لجرح كاذبا وادعينا بنقشه كاذبا فبين والجمع اولي مما امكن هذه
 الجحمة مدخولة ومن ثم قال السيد العلامة جلال الدين بن طائوس قدس الله روحه
 ان كان مع احدهما رجحان يحكم الشبهة الصحيح باعتبارها فالعدل كالأصح والواجب على
 التوقف مما قاله هو الوجه الصحيح اذ قال العدل حدثنى عدل لم يكن في التوا
 بر او شبه على تعدل الا كقضاء بكفة الواحد وكذا لو قال العدل ان ذلك بشاعلى
 اعتبارهما وهو اختيارنا والذى نص الله عنه وذهب المحقق الى الاكفاء به على

قوله
 ويرجع بكسر الهمزة
 ويتكلم بالاعتدال
 فيكون السبب فيهما
 بخلاف ما في غير هذا السبب
 فلا حاجة الى ذكر السبب
 الاول لعدم الحاجة اليه
 فانه يدل على ما لم يرد
 في غير ذلك بعد واثبات
 السبب فيهما من التضرع
 لا في غير ذلك من وجوب
 الجرح جواز ان يكون
 آخر شدة الاضطرار
 ووجه التضايف والاشارة
 الى اعتقاد الجميع في جرح
 عدم المخالفة الجرح عدم
 واحد من العدل الجرح عدم
 مخالفة الجرح والعدل في
 التعديل والجرح عدم
 العلم بعدم المخالفة
 وذكر السبب لوجه العلم
 بالمخالفة الاولى

دون حيث قال اذا قال اخبرني بعض اصحابنا على الامانة فيقبل وان لم يصفه بالعلم
 اذا لم يصفه بالفسق لان اخباره بمكة هبة شامة بان من اهل الامانة ولم يعلم منه
 الفسق المانع من قبول فان قال عن بعض اصحابه لم يقبل لا مكان ان يعني نسبة الى
 الروايات واهل العلم فيكون البحث فيه كالمجمل وهذا كلامه هو عجب منه شراطة العدا
 في الرواية لان الاخبار ينحصر في الحد لكان التعديل بما يقبل مع انقضاء
 معارضته فيج له وانما يعلم الحال مع تعيين الحد وتتميمه لينظر هل له خارج الا
 ومع الاقسام لا يؤمن وجوده والملك في نفسه بالاصل غير موجه بعد العلم بوضع
 الاختلافات شان كثير من الروايات والجملة فلا بد للمجمل من البحث عن كل حال ما يخل
 ان يكون له معارض حتى يغلب على كونه انقضاء كما سبقوا للبينة عليه العلم بالعلم
 قبل التخصص اذا عرفت هذا فاعلم ان وصف جماعة من اصحاب البحث عن كثير من الروايات
 بالحق من هذا القبيل لان في الحقيقة شهادة بتعديل الروايات وهو محرم غير كاف
 في جواز العلم بالحدوث بل لا بد من جهة السند المتطهر حال الروايات لا يؤمن معارضته
 المحجج اصل لا بد للرواية من مستند يصح له من اجله روايته الحدوث يقبل
 منه بسببه هو في الرواية من المصو نفقه هر معصوم واما في الرواية عن الرواية
 فله وجوه اعلاها السماع من لفظه سواء كان بقرائنه في كتابه او باملائه من حفظه
 ودون القرائة عليه مع افراده به بصر حجة باعترافه بجهوده ووزن ذلك جازمه روايته
 كتابه نحوه ويجوز عن بعض الناس انكار جواز الرواية بالاجازة وبغيرها الى الاكثرين
 خلافا وهذا البحث غير متفق في كلام اصحاب التحقيق القول فيه ان لجواز الرواية
 بالاجازة معينين وفي الخلاف من بعض اهل الخلاف في كل واحد منهما احداهما

لان الامانة لا تنحصر في العلم
 حتى يكون اخبرني بعض اصحاب
 الفسق المانع من قبول
 البعض المانع من قبول
 بعض اصحابه لم يقبل
 لان التعديل بما يقبل
 معارضته فيج له
 ومع الاقسام لا يؤمن
 الاختلافات شان كثير
 ان يكون له معارض حتى
 قبل التخصص اذا عرفت
 بالحق من هذا القبيل
 في جواز العلم بالحدوث
 المحجج اصل لا بد للرواية
 منه بسببه هو في الرواية
 فله وجوه اعلاها السماع
 ودون القرائة عليه مع
 كتابه نحوه ويجوز عن
 خلافا وهذا البحث غير
 بالاجازة معينين وفي

الحمد لله العليم ونشله من المجازلة الى غيره بلفظ يدل على احوال كاجازة و
 نحوه والقول بغيره في غايته لسقولا لان الاجازة في الاعراف اخبار اجمالية بامور
 مضمونة معلومة مأمورة عليها من اللفظ والاصحح نحوها وما هذا شأنه لوجه
 التوقف في قبوله والتغير عنه بلفظ اجري وما في معنى مقيد بقبوله اجازة بخو
 مع لغيره فلا مانع منه مثلث في الفرائض على الراجح لا الاعراف اخبار اجمالية و
 لم يفتوا في اختلاف في قبوله وانما ذكر بعضهم ان قبوله موضع وفاق وان خالف
 فيه من لا يفتي به ثمان جمعا من الناس اجازوا في صوره الاعراف ان يقولوا لا وحي
 اجري وحدثنى نحوها من غير يقيد بقول فرائض عليه نحوه والباقيون على جواز
 مقيدا بما ذكره الامام الرضا رضي الله عنه فانه منع من استعمال هذا اللفظ ونحوها
 فيه ان كانت مقيدة حيث قال واما قول بعضهم يجب ان يقول حد فرائض عليه
 قول الابهام ويعلم ان لفظ حدثنى ليس ظاهرها فافضنه لان قوله حدثنى
 يقتضي انه مسموع من لفظه اذ انك تطفه بقبوله فراه عليه يقتضي يقتضي ذلك فكأن
 نعم ما اثبت وهذا من السيد رضي الله عنه غايته الغريبة فانه سلك لبايا المجازة فان
 مجازة لا ومع فرائضها انما تحققت وبنافضها واذا كان معنى قوله حد ما ذكره فقبوله
 بعد ذلك فراه عليه فرائضه على انه ليس المراد حقيقة اللفظ بل مجازة وهو الاعراف
 بما قرأت عليه فبينها بالحدوث لما بينهما من المناسبة المعنى وقد نقل العلامة
 الى اخر هذا الكلام عن السيد رضي الله عنه في النهاية ونظيره فانه لا انا منع اقتضا
 حدثنى حال انضمامها الى لفظ فرائض ثم سمع من لفظه اذ انك تطفه وهو جيد
 تفصله ما ذكرناه واذا ثبت بين ضعف ذهب اليه السيد واذا فهمنا من علمائنا

قوله
 فلا مانع منه من المانع
 بالتصريح به انما هو
 الكتاب كرا او التفتة
 بين مقول اخر في الجاز
 لا فاقه الاول انطق
 وانما حدثنى شيئا
 السيد ولا يصح شيئا
 على ما نسبته

قوله المسمى ان في غير المسمى يجوز ان

الرواية

بالاجازة

تجوز ان يقولوا

بالاجازة حديثنا

من غير تفسير

سبب الامتناع

اجازة الشيخ

الحق انه هذا ليس

لان الاجازة

واجب ان

دعوا

واخبرنا بدل

فلا يجوز

للعذر

الكتاب

المعروف

عنه حقيقة

حدثني

جبر

اراد في تفسيره

هو من غير

او مقيد

الكثر

ان كان

النفيس

جواز

على صحة اطلاق المصنف على الفرائض مع الاعتراف قاطع من اجراء مثله في صورة

الاجازة والاعتناء بينهما واحدا المعنى الثاني لجواز الرواية بالاجازة دون وقوع قول

الراوي بها حديثنا اخبرني وما اشبه ذلك من الالفاظ التي يقيد ظاهرها ووقع خبر

تقصيلا وقد غمنا في جميع من لسانه القول به هو بالاعراض عنه حقيقة هذا يظهر

من العلم انه في الثبوت انه فهم من كلام السبيل المفسرة القول بعدم جواز الرواية

بالاجازة مطلقا فنفسها على العمل بخبر الواحد حيث قال واما الاجازة فلا حكم لها لان

صالح العمل ان يجر به له ذلك اجازة له او ليرجحه وما ليس له ان يجر به يحرم عليه مع الاجازة

وفقد ما وعبادة السبيل هذه وانما في ظاهرها القول بنفي الجواز على الاطلاق

ان المندرجين سابقتها ولا حاشتها بطلع ان غرضه نفي جواز الرواية بها بل فقط حديثي

اخبرني ونحوه فانه ذكر قبل ذلك في البحث عن الفرائض على الرواية ان كل من صنف

اصول الفقه باذان يقول فرائض الحديث على غيره من فرائض عليه فربما حديثي

اخبرني واجزه محرم ان يسمعه من لفظه ثم قال والصحيح انه اذا قرأه عليه فاوله

به انه يجوز ان يعمل بها اذا كان ممن يندرج في العمل بخبر الواحد يعلم انه حديثه

معه لا فواره له بذلك ولا يجوز ان يقول حديثي واخبرني انه نقل حديثا واخبرني

عن ذلك وهذا كذا في خبرنا ذكر بعد هذا انا لسنا وله وهي ان يشافيه الحديث

اخبرني وبقول له في كتاب شراؤه هذا سماعي من فلان بحري بحولني يشره عليه

وبغرف به له في علمه بان حديثه فان كان ممن يندرج في العمل بخبر الواحد

وعمل به ولا يجوز ان يقول حديثي ولا اخبرني ثم ذكر حكم الاجازة بذلك لاجازة

وقال بعد ها واكثر لما يمكن ان يدعى ان صادف اصحاب الحديث اثر في

الاجازة جارية مجرى ان يقول في كتاب بعينه هذا حديثي وسأعي فيجوز العمل
به عند من علم باخبار الاحاد فاما ان يرى فيقول اخبرني او حدثني فذلك كذب
وسوء هذا الكلام كله كما نرى يدل على ان نفى حكم الاجازة انما هو بالنسبة الى حصول
الرواية بلفظ حدثني نحوه لا مطلقا وقد حكم بنحو ذلك الفرائد على ان اوى كما عرفت
فهما عند في هذا الوجه سواء وثقاوث عيانا في لنا دية عن القبول فيها حيث صح
بجواز العمل في صورة الفرائد وعبر عنها بما يشعر بنوع شك نظر فيه الى ان دلالة الانجاء
على المعنى المراد في دلالة الفرائد والامر كذلك وقد عرفت ذلك فله ما فوقه
فما هنالك لبقاء غير مراد فيعلم اذا عرفت هذا فاعلم ان اثر الاجازة بالنسبة الى العمل انما
يظهر حيث لا يكون متعلقا بها معلوما بالتواتر نحوه ككثير اخبارنا الاربعه فانها متواترة
اجمالا والعلم بصحة مضامينها تفصيليا لا يتقاضى قرائن الاحوال ولا يدخل للاجازة فيه
غالبها وانما فائدتها في بقاء انصاف سلسلة الاستنباط اليه والائمة عليهم السلام وذلك
امر مطلق مرغوب لتبديل اليه كما لا يخفى على ان الوجه الاستغناء عن الاجازة وبما ان في
غيرها من باقي وجوه الرواية غير ان رغبة التصحيح والاضم من حدثك لتصحيف وشبهه من
انواع التحلل فيريد في وجه الحاجة الى السماع ونحوه وذلك ظاهر في هذا الباب
وجوه اخره المذكورة في كتاب الفتن يعلم حكمها كما ذكرناه فلذلك اثرنا طمعه ذكرها على غير اصل
يجوز نقل الحديث بالمعنى بشرط ان يكون لنا قائل عارفا بمواقع الالفاظ وعدم فصول
البرهنة عن الاصل فاذا المعنى وصا وانها له في الجلال والخفاء ولم ينفذ على مخالفه
في ذلك من الاصحاب نعم لبعض هل الخلاف فيه خلاف وليس له دليل يعتد به و
جئنا على الجواز وجوه منها ما رواه الكليني في الصحيح عن محمد بن مسلم قال قلت

لابي عبد الله اسمع حديث منك فازيد وانقص قال ان كنت تريد معاينة فلا بأس
 ومنها ان الله سبحانه فهو الفضة الواحدة بالفاظ مختلفة ومن المعلوم ان تلك الفضة
 سلمه وضعت ما يغير العريضة وبعبارة واحدة منها وذلك دليل على جواز شبهة المعنى في لفظة
 وان فاعل اللفظ اذا اسر ^{اصل} العدل الى حد يشبان رواه غير المصنوع وله شبهة سواء ذكر الوا ^{مقتضى}
 واسا اورد كهايمه لتبين او غيره كقولهم غير رجل وعن بعض اصحابنا ففي قبوله خلا ^ف
 بين الخاصة والعامة والافوى عنك عدم القبول سلفا وهو مختار والى رده وقال
 العلامة في النهاية الوجه هو يمنع الا اذا عرف انه لا يرسل الا مع عدالة الواسطة ^{سبل}
 محمد بن ابي عمر عن الامامية وكل امر في النهاية خال عن هذا الاستثناء وهو الوجه لنا
 سببه وحكى النهاية القول القبول غيا عنه من العامة ثم قال وهو قول محمد بن خالده
 من قدم الامامية قال المحقق رده اذا ارسل الراوى الى رايته قال الشيخ رده ان كان ممن
 عرف انه لا يرعى الا عن ثقة فثبت مطلقا وان لم يكن كذلك فثبت بشرط ان لا يكون لها
 معارض من اهل البيت ^{بما} عندنا من اهل البيت ^{بما} عندنا من اهل البيت ^{بما} عندنا من اهل البيت ^{بما} عندنا من اهل البيت
 عن المعارض كما علمنا من اهل البيت ^{بما} عندنا من اهل البيت ^{بما} عندنا من اهل البيت ^{بما} عندنا من اهل البيت
 وهو يدل على توقف الحكم ^{بما} عندنا من اهل البيت ^{بما} عندنا من اهل البيت ^{بما} عندنا من اهل البيت ^{بما} عندنا من اهل البيت
 لنا ان من شرط القبول معرفة الراوى كما تقدم بيانه وهو منصفه في موضع التبرع اذ لم
 يوجبنا بصالح الله لا يعلمها سوى رايته العدل عنه هو غير مهمل لا تأمل بالبيان ان
 العدل يرمى غرضه وغيره ومع فرض قصاره ان يكون له جارح لا يعلم كاذب كونه
 انفا وبلد تعيينه لا يمنع هذا الاحتمال فلا يوجب القبول ومن هذا نظر من عرفت
 ما ذهب اليه لعلنا في النهاية من قبول نحو من اسئل ابن ابي عمير ع لعلنا في النهاية

فيه لا يرسل إلا مع عدالة الواسطة لأن العلم بعد الواسطة ان كان مستندا إلى اخبار
 الراوى بانه لا يرسل الا عن الثقة فهو عما يشاهدته على مجهول العين وقد علم حاله
 وان كان مستندا عن الراوى بانه عن العدل فهو بما يروى ممن يعتقد عدالة ذلك
 غير كاف لجواز الاستقراء لمراييله والاطلاع من خارج على ان المخدوف فيها لا
 يكون الا ثقة فهذا في معنى الاسناد ولا نزاع فيه والحب ان العدالة ذكر في الاجماع
 على مخارفة في الثبوت هذا ما نصه عدالة الاصل مجهولة لان عينه غير معلومة بنفسه
 اولى بالجهالة ولم يوجد له الا رواية الفرع عنه وليست بغاية العدل قد يروى
 ممن لو شئنا عنه لتوقف فيه وجوه ولتعدله لم يصرفه لا يجوز ان ينحصر عنه حاله
 فلا يعرف بنفسه ولو عينته لعرفنا نفسه لذي لم يطبع عليه هذا الكلام كما نرى يدل
 على الموافقة بما ذكرناه من عدم قبول تعدل مجهول العين بمجرد دفعه فغير ان يكون
 المستند عنه في ذلك الاستقراء وحصوله في ثبوت البعد على تعدله يخرج عن
 محل النزاع كما عرفت واما كلام الشيخ رحمه الله ما ورد على العدالة وعلى
 ان من عمل الطائفة يتوقف التمسك به عندنا على بلوغه حد الاجماع ولا نعلم جرح
 القائلين بالقبول مطلقا وجوه منها ان رواية العدل عن الاصل المستكوث عنه تعدل
 له لانه لو روى ممن ليس بعدل ولربما بين حاله لكان ملبسا غاشا وعدلنا لثبوتنا
 ذلك ومنها ان اسناد الحديث الى الرسول لا يقتضي صدقه لان اسناد الكذب يشهد
 العدالة واذا ثبت صدقه فغير غريب قبوله وذكرها وجوها اخرى ثبت تركها نقلها الظهور
 ضاها في الجواب عن هذين الوجهين ظاهر ما حققنا فلا نطيل بغيره
 فتمت بنفسي خبر الواحد باغتيال اختلاف احوال ذواته والاضطراب بالامان والعدالة

والضبط وعلتها الى اربعة اقسام يختص كل قسم منها في الاصطلاح باسم الاول الصحيح
وبما اتصل به من المعصومين نقل العدل الضابط غرضه في جميع الطبقات وربما
يطلق هذا اللفظ مضافا الى او معين على ما جمع السند اليه لشرائط خلا الانشاء
الى المعصوم وان غرضه بعد ذلك ارسال او غيره من وجوه الاخلاص انما هو صحيح
فلان غرضه انما هو اتي الضابط عليه السلام مثلا وقد يطلق على جملة من الانشاء
جامعة للشرائط لا اتصال بالمعصومين وفيه الاختصاص فيقال مثلا روى الشيخ
في الصحيح من فلان ويصدق من ذلك بيان حال تلك الجملة المحذوفة واكثر ما يقع
هذا الاسم حيث يكون لمن كور من جال السند اكثر من واحد الثاني في الحسن
وهو متصل السند الى المعصوم بالامانة المدح من غير معارضة ذم مقبول ولا
يثبت عدالة في جميع المراتب وبعضها مع كون الباقي بصفة الرضا الى الصحيح وقد
يستعمل على قياس ما ذكره الصحيح الثالث الموثق وهو ما دخل في طريقه من ليس بما
لكنه منصوص على ثبوته بين الاصحاب لم يشمل باقي الطريق على ضعف من جهة
اخرى بل في الفقه ايضا ويستعمل اللفظ الاول في المعينين المذكورين في ذينك
الضمين الرابع الضعيف هو ما لم يجمع فيه شرط احد الثاني في طريقه على
مخرج بغير فساد المذهب ومجموع وبعثى هذه الاقسام اربعة اصول الحدوث
لان له اقسام اخر باعتبار ان شئ وكلها يرجع الى هذه الاربعة وليس هذا موضع
تفصيلها وانما شرعنا لبيان الاربعة لكثرة دوران الفاظها على السنن الفقهية
المطلوب لتأصيل في السند اصل لا رتبة جواز السند ووقوعه وما يجي
فيها لا يستحق ان ينظر اليه جمهور اصحابنا على شرائطه بحضور وقت الفعل

سواء فعل لم ينفعل ووافهم في ذلك جمع من العامة وحكي المحقق وروى عن الفقيه
القول بخبره قبل حضور وقت الفعل وهو مذهب كثير أهل الخلاف والمحقق لا يوافق
إنا أنه لو وقع ذلك لأفطن خلق الله تعالى بنفسه لا امر هو محال لأن الأمر
يدل على كونه حسنا والله تعالى يتنزه عن فجائعه لما يشلزم كونه حسنا بغيره كما هو
ظاهر لا سيما لأنه لا أن الفعل الواحد ما حسن وبيع فيفقد بمران يكون حسنا يكون
التمنى غيبا وبيع بمران يكون فيتحا يكون الأمر بغيره بغيره الخالف بوجود
الأول قوله تعالى يجر الله ما يشاء ويثبت فأنزلنا أول بهو من موضع النزاع الشا
أنه تعالى مرارهم عليه السلام بدمج ابنه ثم نسخ عنه قبل وقت الفعل الثالث
ما رواه عن ابن عباس أنه لما خرج من مكة إلى المدينة قال يا أيها الناس اني قد خرجت من مكة إلى المدينة
فمنع قبل وقت الفعل الثاني بيع أن المصلحة قد يتعلق بنفس الأمر انتهى فجاز الأمر
عليها من دون إرادة الفعل والجمهور على الأول أن المحرم بالاثبات متعلقان على
المستند ولا نسلم أنه يشاء هذا وعمل الثاني أن ابن عباس لم يؤبرم النتج الذي هو
فرضي لا وواجب بل بالمقدنات كما يدل عليه قوله قد صدقت لرقها ولو كان ما
فعله بغيره لما موربه لكان معصدا فالبعض لو يؤاؤد سبق بيان ذلك وعبر
الثالث لما البنية بفتح الواو ومع أن فيها المعنا على لا يتبأ بالأقدام على المراتبة
في الأوامر المطلقة وعن الثاني بيع أن الأمر انتهى يتبعان متعلقهما فان كان حسنا
كانا كذلك والأفعال على أنه لو صح ذلك لم يكن متعلق الأمر إذا فلا يكون مأمورا
به فيبقى النتج أصل يجوز نسخ كل من الكتاب السنة المتواترة والأحاد بمثله
ولا ريب فيه ونسخ الكتاب السنة المتواترة وهي بغيره من أصحاب جابر

اهل الخلاف وافقونا فيه وانكره شد وذمهم وهو ضعيف جدا لا يلتفت اليه
 لا يفتح الكتاب السنة المواترة بالاحاد عند اكثر العلماء لان خبر الواحد مطلقون و
 هما معلومان ولا يجوز ترك المعلوم للمظنون وذهب شريفة من العامة الى جوازه و
 وبما نفى بعضهم الخلاف في جواز مدعيان محله هو الوقوع واما اصل الجواز فوضع
 وافق والبحث ذلك قبل الجدل وفرك الاشتغال بتحققه حوى واما الاجماع فنفى
 جواز نسخه والنسخ به خلاف مبنى على الخلاف في ان الاجماع هل يمكن استيفاء قبل
 انقطاع الوحي ولا قال المرتضى ره اعلم ان اصول الفقه مصنفة هي بواكلامهم الى ان
 الاجماع لا يكون ناسخا ولا منسوخا واعتلوا في ذلك بانه دليل مستقر بعد انقطاع
 الوحي فلا يجوز نسخه ولا النسخ به وهذا القدر كاف لاني لقائل ان يعرضه فيقول
 اما الاجماع عندنا فدلالة مستقرة في كل حال قبل انقطاع الوحي بعده واذا
 ثبت ذلك سقطت هذه العلة على ان مذهب مخالفينا في كون الاجماع حجة
 يقتضى انه في الاحوال كلها مستقر لان الله تعالى امر بانواع المؤمنين وهذا حكم
 الاصل قبل انقطاع الوحي بعده والنبى صلى الله عليه وآله وسلم خبر على ما هم بان امته لا يجمع على
 خطأ وهذا في سائر الاحوال وانما كان الاجماع دليلا على الاحكام كما يدل الكتاب
 والسنة والنسخ لا يثبتنا ولا الدلالة وانما يثبتنا ولا الاحكام التي يثبت حكم باجماع الامم
 قبل انقطاع الوحي ثم يفتح بانه نزل وثبت حكم بانه نزل فينسخ باجماع الامم على
 خلافه والافريابن يقال ان الامم تنبمعة على ان ما ثبت بالاجماع لا يفتح ولا يفتح
 به هذا الكلام للسيد ره وحكى المحقق غير الشيخ بعد ان نقل مضمون كلام السيد
 انه قال الاجماع دليل عقلي والنسخ لا يكون الا بدليل شرعي فلا يتحقق النسخ فيما يكون

فانما لا يثبت
 من قبل من يثبت

مستند العقل ثم حتى عن بعض المتأخرين أنه قال بالإجماع لا يكونان شيئاً وإنما يكون
 عن مستند قطعي فيكونان شيئاً ذلك مستنداً بنفس الإجماع قال المحقق رحمه في هذه
 الوجوه أشكال والذي يجب على من هبنا أنه يفتح دخول التنسخ فيه بناء على أن الإجماع
 انضمام أقوال إلى قول لو انقضى لكانت الحجة فيه فجايز حصول هذا في زمان النبي صلى الله عليه وسلم ثم
 ينسخ ذلك الحكم بدلالة شرعية متراجزة وكل ما يجوز ذلك الحكم المعلوم من السنة والقرآن
 بأقوال تدخل قول النبي صلى الله عليه وسلم عليه واله وسلم وهذا جدير بأن لا يرتب
 عليه فائدة مهممة كما لا يخفى أصل معنى التنسخ شرعاً هو الإلغاء بزيادة أو بغيره
 الحكم الثابت بدليل شرعي بدليل آخر شرعي متراجز عنه على بدليل آخر
 شرعي متراجز هو عنه على وجه لولاه لكان الحكم الأول ثابتاً وعلى هذا فزيادة العبادة
 أو غيرها وهو قول الجمهور والعلماء وبغير ذلك في قوم من العامة القول بأن زيادة صلوة
 على الصلوة الخمس نسخ لا يتأخر الوسط عن كونها وسطاً هو ظاهر لفسادها وأما العبادة
 الغير مستقلة فهذا اختلف الناس في أن زيادتها هل هي نسخ أو لا المحققون على أنها
 إن رخصت كما شرعياً مستفاداً من دليل شرعي كانت نسخاً وإلا فلا وهو الظاهر
 علم من تفسيره وقال المرتضى وإن كانت زيادة متغيراً لحكم المريد عليه في الشريعة
 نصير لوضع مستقلاً من دون ذلك لزيادة لكان عارياً من كل تلك الأحكام الشرعية
 التي كانت له وبعضها فهذا لزيادة ينقص التنسخ ومثاله زيادة ركعتين على ركعتين
 على سبيل النصيب قال وإنما قلنا أن هذه الزيادة متغيرت الأحكام الشرعية لأن
 لو فعل بعد الزيادة الركعتين على ما كان يفعلها عليه ولم يكن لها حكم وكانت ما
 فعلها ما يجب عليه سبباً فمما لا يمتنع مع هذه الزيادة شيئاً مما يجب من تشهد سلام

المسئلة على العباد ان ليس فتح الازد عليه صلوة كانت تلك لعنوا ما في

تسليم

ومع فقد هذا لا يكون كل وكل ما ذكرناه يقتضي تغير الاحكام الشرعية بهذا الوفا
وقد حكى المحققون عن الشيخ موافقة السيد على هذه المقالة واخباره هو ما حكى
ولا يحتاج بان شرط النسخ ان يكون زافا لمثل الحكم الشرعي المستفاد بالدليل
بغدير ان يكون ذلك الحكم مستفادا من العقل لا يكون لرفع مثله نسخا والا لكان
كأخبر برفع البرائة الاصلية نسخا وهو بطم ثم ذكر كلام السيد في الوفاة على الركعة
بطريق السؤال واجاب بان لا نسلم ان ذلك نسخ لوجوب الركعتين ولا للتشهد
وان كانا لغيرهما تابا بفقدان يكون لشرع دل على وجوب تعقيب التشهد
للتأني بلزم ان يكون لا بربنا آخر نسخا لتجمله اذ لم يرفع الدليل الثاني واما الو
فان حكمنا بان من كونها واجبتين غايته ما في لبا بان وجوبها كان منفردا
منصفا والشي لا ينسخ بانضمام غيره اليه كما لا ينسخ وجوب فطره واحدة اذا وجب
بعدها اخرى واما كونها لو انفردا اجزا بعد ان كانا فخرين فان الاجزاء يعلم
لا من منظوق الدليل بل بالعقل فلم يكن نسخا ولو علم الاجزاء من نفس الدليل الشرعي
فكان المنسوخ اجزا وهما منفردتين لا وجوبها اذا عرفت هذا فاعلم ان اثر هذا الاختلا
يظهر في جواز اثبات الحكم بجزء واحد بناء على انه لا ينسخ بالدليل المقطوع به
فكل ما ثبت كونه ناسخا لا يجوز اثباته به وهذا التحقيق اثره في كيفية ما تار
اكثر مباحث هذا الباب المطلب الثاني في القياس والاستصحاب اصل
القياس هو الحكم على معلوم بمثل الحكم الثابت لمعلوم آخر لا شرهما في علته الحكم
فوضع الحكم الثابت يمتحى صلا وموضع الاخر يمتحى فرع والمشتك جامعا وعلته
وهي ما مستنبطة او منصوصة وقد اطلقوا صجبا بناء على منع العمل بالمستنبطة

الأمن شد وحكى إجماعهم فيه غير واحد منهم ونواضل الأخبار بانكاره عن أهل البيت
وبالجملة فنعته بعد في ضرورة بيان المذهب بما المنصوصه في العمل بها خلافاً بينهم
فظاهر الرخصة المنع منه بضم وقال المحقق رة إذا نص الشارع على العلة وكان هناك
شاهد حال يدل على سقوط الغيب ما عدا ذلك العلة في ثبوت الحكم جاز غيبه
الحكم وكان ذلك بمرهاً وقال العلامة رة الأقوى عندنا أن العلة إذا كانت منصوبة
وعلم وجودها في الوضع كان حجة واجبة في النهاية لذلك بيان الأحكام الشرعية تأييداً
للمصالح الخفية والشرع كاشف عنها فإذا نص على العلة عرفنا أنها الباعثة والمؤجبة
لذلك الحكم فابن وجدت وجوب جود المعلول ثم حكى عن المانعين ^{بعض} الإجماع بأن
قوله الشارع حرمت الخمر لكونها مسكرة يحتمل أن يكونا العلة الأسكار ويحتمل أن يكون
أسكار الخمر بحيث يكون فيه إضافة إلى الخمر معبراً في العلة وإذا احتمل الأمر أن
يجزى القياس الإجابي لمنع من احتمال اعتبار الفيد في العلة فإن يجوز ذلك يستلزم
تجويز مثله في عقليات حتى يقال الحركة إنما اقتضت الحركة لقياسها بها بحمل
خاص وهو محلها والحركة القائمة بغيره لا يكون علة للحركة سلمنا إمكان كون
الفيد معبراً في الجملة لكن العرض يسقط هذا الفيد عن وجه الاعتبار فان قول الأبي
لا ينفى لأننا كل هذه الحشيرة لأنها اسم يقضي بمنع عن كل كل خشية تكون سما سلمنا
عدم ظهور الغاء الفيد لكن دليلكم إنما ينشئ فيما إذا قال الشارع حرمت الخمر لكونه
مسكراً أما لو قال علة حرمة الأسكار ^{الخمر} انتفى ذلك الاحتمال ثم أورد الأعراس بأن عيبهم
بها معنى يقضي بالتحركة فهذا المعنى يمنع فرضه بدون التحركة وإن عيبهم أن الخمر
يتأق في ذلك الاحتمال فهناك سلم أنه لا بد في إبطاله من دليل منفصل فلو

العرف يقتضي إلغاء هذا العهد فلنا ذلك عرف بالفرنسية وهي شفقة الاباء لما نفع
 من تناول المضرم فلم نمت في العلة المخصوصة كذلك قولكم لو صرح بان العلة هي
 الاسكارا شفي ذلك لاحتمال فلنا في هذه الصورة يشترط الاسكارا المحرمة ابن ما وجد
 لكنه ليس بشيئ لا قال العلم بان الاسكارا من حيث هو اسكارا تقتضي الحرمة بوجوب العلم
 بثبوت هذا الحكم في كل محالة ولم يكن العلم بحكم بعض تلك المحال منشا خرا عن العلم
 ببعض فلم يكن جعل البعض ^{في} نصا والاخر اصلا او لم يكن لعكس فلا يكون هذا قايما
 وقال بعد ذلك والتحقيق في هذا الباب ان يقال التراجع هنا لفظي لان المنع مما
 منع من التخلي لان قوله حرمة الخمر لكونه مسكرا محتمل لان يكون في تخدير التخلي
 بالاسكارا المحض بالخمر فلا يتم وان يكون في تخدير التخلي بالاطلاق الاسكارا بغيره والمثبت
 بطلان التخلي بالاسكارا المحض بالخمر غير عام وان التخلي بالاطلاق بغيره فظهر انهم
 متفقون على ذلك نعم التراجع وقع ان قوله حرمة الخمر لكونه مسكرا هل هو بمنزلة علة
 الخمر الاسكارا ام لا فيجب ان يجعل البحث في هذا الا في ان النص على العلة هل يقتضي
 ثبوت الحكم في جميع موارد ما فان ذلك متفق عليه وقول كان العلامة قد ارفقت
 على احتياج المرتضى في هذا الباب فذلك حسب التراجع فيه بين القوم لفظيا وانهم
 متفقون في المعنى كلام المرتضى مصرح بخلاف ما ظنه فانه اخرج على المنع بان علل
 الشئ اما ينشئ عن الدواعي الى الفعل او وجبه المصلحة فيه وقد بشرت السببان في
 صفة واحد وتكون في احدهما داعية الى فعله دون الاخر مع ثبوتهما فيه فليكون
 مثل المصلحة مفقده وقد يدعوا الشئ الى غيره في حال دون حال وعلى وجه دون
 وجه وقد منه دون وقد قال بهذا بان الدواعي معروفة ولهذا جاز ان يعطى

وجه الاحتياط في دون فقير درهم دون درهم وفي حال دون اخرى وان كان فيما
لم فعله الوجه الذي لا جله نقلنا بغيره ثم قال واذا صححت هذه الجملة لم يكن في
النص على العلة مجرى النص على الحكم في نفسه على موضعه ليس لحدان يقول اذا لم يتو
النص على العلة الخلق كان عبثا وذلك انه ينفذ ما ما لم تكن تعلم لولاه وهو ما
له كان هذا الفعل المعين مصلية هذا كلامه ودلالة على كون النزاع في المعنى ظاهر
فلا وجه لدعوى العلامة الاتفاق فيه نعم من جعل النجزة ما ذكره فهو موافق في
المعنى فلا ينبغي ان يعد في ما نعين فاعرف هذا فاعلم ان الاظهر عندي ما
قاله المحقق رحمه وجهه يظهر من تضاعيف الكلام في هذا المقام فلا تطيل بغيره
واما حجة المرتضى في جوابها ان المبادر من العلة حيث يشهد الحال بانسلاخ الخصومة
منها فالتو الحكم بالانبياء انما هو وجهه المصلحة اصلان هب لعلامة ذه في الهند
وكثير من العامة الى ان تخذل الحكم في غيرهما لتأنيف الى انواع الاذى التي يبدعه
من باب القياس ومنهم بالقياس الى ما في وانكر ذلك المحقق رحمه وجميع من الناس اختلفوا
في وجه التخذل فقبل انه دالة فهو متوهم وخواه عليه وسماه بهذا الاعتبار منه هو الوا
لكون حكم غير المد كور فيه موافقا لحكم المد كور وبقيable مفهوم المخالفة وما يكون غير
المد كور فيه مخالفا للمد كور في الحكم كفهوم الشرط والوصف انتهى هذا دليل الخطا
ويقال الاول مخول خطابك ايضا ونحن الخطاب قال قوم انه منقول عن موضو
الغوى الى المنع من انواع الاذى هو صريح كلام المحقق رحمه حجة الداهيين الى
كون مثله فيلسافا انه لو قطع النظر عن المعنى المناسب لمشارك المعضوم من الحكم كاه كوا
في منع التأنيف وعن كونه اكد في الصريح لما حكم به ولا معنى للقياس الا ذلك و

والجبب بان المعنى المناسب لم يغير لثبات الحكم حتى يكون قياسا بل يكون شرطا
 في دلالة المنطوق على حكم المفهوم ولهذا يقول به كل من لا يقول وجبته القياس
 لو كان قياسا لما قال به الثاني له ودد باننا في القياس الجملي عنه ما يعرفنا الحكم فيه
 بطريق الاولى حتى اننا قائل بهذا المفهوم دون القياس يجعلك تلك تجزئة على انه ليس
 بقياس وتجزئة الثاني من القطع باقائه الصيغة في مثله للمعنى المذكور من غير توقف على
 استحضار القياس اجيب بان التوقف على استحضار القياس هو القياس الشرعي لا الجملي فانه
 مما يعرفه كل من يعرفك للغة من غير افتقار الى نظر واجتهاد واذا عرفت ذلك فالحق
 ما ذكره بعض المحققين من ان النزاع ههنا لفظي لا طائلي بخلافه ^{استصحاب} اصل اختلافنا
 في الحال ومحل ان يثبت حكم في وقت ثم ينجي وقت آخر ولا يفهم دليل على نفي ذلك
 الحكم فهل يحكم ببقائه على ما كان وهو الاستصحاب يقتضيه الحكم ببقائه لو فلتا في
 دليل المرضي جماعة من العامة على الثاني ويحكي عن المصنف المصير الى الاول وهو
 اختياره الاكثر وقد مثلوا له بالمثبتم اذا دخل في اصله ثم راعى لما في ثنائها ^{ثنائها} والاول
 واضح على وجوب الحق فيها قبل الوفاء به فهل يسمي على فعلها بعد استصحاب الحال الاول
 يثابرها بالوضو فن قال بالاستصحاب قال بالاول ومن طرحه قال بالثاني
 راجح المرضي به بان في استصحاب الحال جمعا بين الحالين في حكم من غير دلالة لان
 الحالين مختلفان من حيث كان غير واجدا للمسا في احدهما واجدا له في الاخرى فكيف
 سوى بين الحالين من غير دلالة قال وانما كنا قد ثبتنا الحكم في الحالة الاولى بدليل
 فالواجب ان ننظر ان كانا الدليل ثنائيا اول الحالين سوين بينهما فليس ههنا
 استصحابا وان كانا الدليل لهما هو الحال الاولى فقط والثانية غاربه

من دليل فلا يجوز الحكم لها من غير دليل وجرت هذه الحالة مع الخلق من الدليل
 مجرى الاول لو خلت من دلالة فاذا لم يكن اثبات الحكم للاولى لا بدليل فكأن
 الثانية ثم اوردوا ما حصل ان ثبوت الحكم في الحالة الاولى يقتضي استمراره الا
 لما نفع اذ لو لم يجب لذلك لم يعلم استمراره الاحكام في موضع وحدته في الحوادث لا
 يمنع من ذلك كما لا يمنع حركة الفلك وما جرى مجرى من الحوادث فيجب شيئا في الحال
 ما لم يمنع مانع واجاب انه لا بد من اعتبار الدليل الدال على ثبوت الحكم في الحالة الاولى
 وكيفية اثباته وهل يثبت ذلك خالفه واخذ اوعلى سبيل الاستمرار وهل يتعلق
 بشرط هذا الماء والماء في الحالة الثانية موجودا ^{النفق} والامر على ثبوته في الاولى واختلف
 في الثانية فالثان مختلفان وقد ثبت في المعقول ان من شاهد زيدا في الدار
 ثم غاب عنه لا يحسن ان يعتقد استمراره في الدار لا بدليل ثبت فصا كونه في الدار
 في الثاني وفي ذلك لفرقة بمنزلة كون عمر فيهما مع فعدا لفرقة واما الفضايات
 حركة الفلك ما جرى مجرى ما لا يمنع من استمرار الاحكام فذلك معلوم بالادلة وعلى
 من ادعى ان رؤيته الماء لغير الحكم الدلالة ثم قال فقل في ذلك يجب من قال فيجب ان لا
 يقطع من خبر من اخبرنا عن مكة وما جرى مجرى ما من ابلان على استمرار وجودها وذلك
 انه لا بد للقطع على الاستمرار من دليل ما عاذه او ما يقوم مقامها ولو كان ابلان
 الذي اخبرنا عنه عن ساحل البحر يجوزنا ^{والله اعلم} الغلبة البحر الا ان يمنع من ذلك
 خبره من ائمة فالدليل على ذلك كله لا بد منه ^{فثبت} لثبوت الاخر وجوه الاول ان
 المشتق للحكم الاول ثابت والعارض لا يصلح رافعا فيجب الحكم بثبوته في الثاني
 اما ان مقتضى الحكم الاول ثابت فلا ناسككم على هذا التقدير اما ان العارض لا

دعي في مقتضى الحكم الثاني في الدار والاولى في الثانية في الدار

لا يصلح راضا فلان العارض إنما هو احتمال النجدة وما يوجب زوال المحكم لكن إجمال
 ذلك بجارضة خمال عدمه فيكون كل واحد منهما مدعوا بما يملكه فينبغي المحكم الذي
 الثابت بهما عن راض الشاكي ان لا ثابت لا فائل للشو ثانيا والا لا انقلب في الحكم
 الذي الى الاستحالة فيجب ان يكون في زمان الثاني جابر الشو كما كان اولى فلا
 ينعدم الا المؤثر لا مستحالة خروج الممكن من احد طرفيه الى الاخر الا المؤثر فاذا كان للثقة
 فقد بر علم العلم بالمؤثر يكون بقاءه ارجح في غنى عما يجهد والعمل بالراجح واجب
 الثالث ان لفقهوا عملوا باس صحاح الحال في كثير من المسائل والموجب للعمل هنا
 موجود في موضع الخلاف وذلك كبسلة من يتقارظها زه وشك في الجدة فانه يعمل على
 ثقة وكلك لعكس من يتقارظها زه في حال ^{ثقة} اجنى على ذلك حتى يعلم خلافها ومن شهد
 بشهادة بنى على بقاءها حتى يعلم راضها ومن غاب غيبة منقطعة حكم ببقاء النكحة و
 لم تقسم امواله وغرل نصيبته الموارث وما ذاك الا الاستصحاب حال حياته وهذا العلم
 موجود في مواضع الاستصحاب فيجب العمل به ^{على} لوللبيع ان العمل مطبقون على وجوب اثبات
 المحكم مع عدم الدلالة الشرعية ما يقتضيه لبرائة الاصلية ولا معنى للاستصحاب الا هذا
 اذا تقرر ذلك فاعلم ان المحققة ذكر في كل كلام ان العمل بالاستصحاب محكي عن المفيد
 قال انه المختار واخبر له بهذا الوجه الاربعه ثم ذكر حجة المانع والجواب عنها وقال
 بعد ذلك والذي نخشاه نحن ان نتطرق الدليل المنقضى لذلك المحكم وان كان
 يقتضيه مطلقا وجب لفضا باسمه المحكم كقوله لكاح مثلا فانه يوجب حل
 الوطى مطلقا فاذا وقع الخلاف في الا لفاظ التي يقع بها الطلاق كقوله انت خلية
 وبرية فان المسند على ان الطلاق لا يقع بهما لو قال حل الوطى ثابت قبل الطو

هذه فيجب ان يكون تابنا بعد ما كانا شديلا لا صحبا لان المقضي للتحليل وهو
 العقد فمضيا مطلقا ولا نعلم ان الاثنا المذكورة واحدة لكن لا فضا فيكون
 الحكم تابنا علما بالمقضي لا بقا المقضي هو العقد ولم يثبت تريا في فلم يثبت الحكم
 لا نأقول وفروع العقد فمضى حل الوطى لا مقيدا بوقت فلو دام الحل نظر الى وفور
 المقضي لا دوامه فيجب ان يثبت الحل حتى يثبت لا يقع فان كانا الخصم يعني بالانقطاع
 ما اشرنا اليه فليس ذلك علما بغير دليل وان كان يعني امر اخر واذ ذلك فحق حضوره
 غير هذا الكلام جيد لكنه عند التحقيق رجوع اما اخذاره او لا ومصلح الى القول بالاجم
 كما مرشدا ليه تمثيل لموضع النزاع بمسئلة المنيتم ويفصح عنه حجة المرفضي فكثرة استدع
 ما يدر على احتجاجه من المناقشة فاستدل بهذا الكلام وقد اخذنا في المجرى في المرفضي
 وهو الاقرب **المطلب الثاني** في الاجتهاد والتقليد **أصل** الاجتهاد في اللغة فتحل
 الجهد وهو المشقة في مرقبال اجتهاد في حمل الثقل ولا يقال ذلك في الجهد واما
 في الاصطلاح فهو استفرغ الفينة سعة تحصيل الظن بحكم شرعي وقد اختلف
 الناس في قوله للبحرنة بمعنى جرائد في بعض ^{المسائل} وبعض ذلك بان يحصل للعالم
 هو مناط الاجتهاد في بعض المسائل يجتهد فيها ولا ذهب لعلامة في المهذب
 والشهيد الذكري والدروس والذكي جملة من كنهه وجميع من العامة الى الاولين ^{وهو ظاهر}
 وصاقوم الى الثاني جتهد الاولين انه اذا اطلع على بل مسألة بالاستقصا فقد
 مساوى الجهد المطلق في تلك المسئلة وعدم علمه بادل غير هذا لا مدخل له فيها
 وجنسه فكما جازل ذلك الاجتهاد فيها فكنا هذا **والجواب** الاخرون بان كل ما يقف
 جهله يجوز شغلته بالحكم المفروض فلا يحصل له ظن عدم المانع من مقتضى

ما يعلم بعض ذلك لثبوتها هو كل ما يعلم من الدليل واجاب لا ولون بان لم يقر
 حصول جميع ما هو دليل في تلك المسئلة بحسب ثبوتها وحيث يحصل التجويز المذكور
 يخرج عن الفرض المتفق عليه في هذا المقام ان فرض الافتداء على استنباط بعض
 المسائل ون بعض على جبره على استنباط الجهد المطلق لها غير متنع ولكن التمسك
 في جواز الاعتماد على جواز الاستنباط بالمساواة فيه للجهد المطلق هذا قد رتب على
 استنباط المسئلة امكن الحاقه من باب منصوص له كذا ولكن الثاني في العلم بالعلية
 لفقد النص عليها ومن الجائز ان تكون هي تدبر على استنباط المسائل كلها بل هذا اقر
 الى الاعتبار من حيث ان عموم الفدة انما هو لكما لا القوة ولا شك ان القوة الكاملة بعد
 عن احمال الخطأ من لنا فتنه فكيف يستويان سلمنا ولكن التعويل في اعتماد على الجهد المطلق
 انما هو على دليل قطعي هو اجماع الامة عليه فضاء الضرورة وافضى ما ينص في موضع
 النزاع ان يحصل دليل ثبوتي يدل على مساواة التجري للاجتهاد المطلق واعتماد المجتري عليه
 بقضي الى الدلالة لا ترجح في مسئلة التجري وتعلق بالظن ^{والعمل} ورجوعه في ذلك الى قولي الجهد
 المطلق وان كان ممكنا لكنه خلاف المراد اذا فرض الحاقه ابتداء بالجهد في هذا الحاقه
 بالمفاد بحسب لذات وان كان بالعرض الحاقا بالاجتهاد ومع ذلك فالحكم في نفسه مستبعد
 لافتضاء ثبوتها واسطر بين اخذ الحكم بالاستنباط والرجوع فيه الى التقليد والاجتهاد
 وهو غير معروف اصل ولا اجتهاد المطلق شرابط يتوقف عليها وهي الاجمال ان
 يعرف جميع ما يتوقف عليه اقامة الدلالة على المسائل الشرعية الشرعية وبالمفصل
 ان يعلم من اللغة ومعها الالفاظ العربية ما يتوقف عليه استنباط الاحكام من كتاب
 والسنة وما يتعلق بالاحكام بان يكون غالما بموافقتها وبممكن عند الحاجة من الرجوع

في هذا المقام من الفرض المتفق عليه في هذا المقام ان فرض الافتداء على استنباط بعض

إليها ولو في كتلة الاستدلال ومن السنة الأخاديش المتعلقة بالأحكام بأن يكون غنى
من الأصول المستحقة ما يجمعها ويعرف كل باب ^{بموجب} يتمكن من الرجوع إليها وان يعلم أحوال
الرواية في الجرح والتعديل ولو بالمراجعة وان يعرف مواقع الإجماع ليخرج عن غمضة
وان يكون عالما بالمطالب التي من أحكام الأوامر والنواهي العموم والخصوص إلى غير ذلك
من مفاصل التي يتوقف الاستنباط عليها وهي أهم العلوم للجهل بكاتبه عليه بعض المحققين
ولا بد أن يكون ذلك كله بطريق الاستدلال على كل أصل منها لما فيها من الاختلاف لا سيما
القاصرون وان يعرف شرائط البرهان لا شناع الاستدلال بدنه إلا من فاز بقوة
فغيته غرض ذلك وان يكون له ملكة مستقيمة وقوة أدراك فيستدل بها على اقتباس الفرع
من الأصول ورد الخبرات إلى قواعد لها والبرهان في موضع التفاضل ذاعرف هذا
فاعلم أن جمعا من الأصناف وغيرهم عدوا في شرائط معرفة ما يتوقف عليه العلم من
حدوث العالم واقفاره إلى ضائع موضوعا يجب تفرقا عما يمنع باعث التنبؤ بمصدر
أباهم بالمخبرات كل ذلك بالذليل الإجمالي وان لم يقبل على التحقيق والتفصيل ما
هو ذات المختبرين في علم الكلام وناقشهم في ذلك بعض المحققين بأن هذا من لوازم
الاجتهاد فلو ابعدها من مقدّمات وشرائطه هو حسن مع أن ذلك لا يختص بالجهل
أذ هو شرط الإيمان وما معرفة فروع الفقه فلا يتوقف عليها أصل الاجتهاد لكننا
قد صارت في هذا الزمان طريقا يحصل به الدلالة على بعضه فيه ويعين على التوصل
إليه وما يلزم سبغها لتوحيها لاهل العصر من توقف الاجتهاد المطلق على
أمور وراء ما ذكرناه من الخيالات التي يشهد البديهة بفشاها والدعاوى لذلك
بعضها البقره من الدين يكذبها انشق الجمهور من المسلمين على أن المصديق من

كل جملة فهو حكم
الجملة في نفسه
فانما في خبره
فانما في خبره
فانما في خبره

المجتهدين المختلفين في العقليات ^{التي} وقع التكليف بها واحد وانما لا تخفى
لان الله تعالى انما تكلف فيها بالعلم ونصب عليه لئلا ^{والله} مفتر فينبغي في المجتهدين
خالف ذلك شدة ومن هل الخلاف وهو يمكن من اضعاف ما الاحكام الشرعية
فان كان عليها دليل فالمصيب فيها ايضا واحد والمخطئ غير معد ورواها كانت مما
ينبغي ان ينظر والاجتهاد اولا واجب على المجتهدين استقراء الواسع فيها ولا اثم عليه
قطعا بخلاف يعنينا نعم اختلف لنا في التصويب فقبل كل مجتهد مصيب بمعنى
انه لا حكم معناه الله فيها بل حكم الله فيها تابع لظن المجتهد فما نصبه فيها واحدا لان الله فيها
حكما معينا فمن اضا فهو المصيب بخبر مخطئ معد ورواها القول هو الاقرب الى الصواب
وقد جعلنا لعلامة في التمايز راي الامامية وهو مؤيد بعدم الخلاف بينهم فيه كيف
كان فلا ارى للبحث ذلك بعد الحكم بعدم التمايز كثيرا لفلان لم كان ترك الاشتغال
بجهم على ما فيها من الاشكال او في مقتضى الحال اصل التقليد هو العمل بقول
الغير من غير حجة كاخذ العامي والمجتهد على هذا ^{بقول مثله} الرجوع الى الرسول مثلا ليس تقليدا
له وكذا رجوع العامي الى المفتي لقيام الحجة في الاول بالمعجزة وفي الثاني بما سنده
هذا بالنظر الى اصل الاستعمال والا فلا ريب في شئنا اخذ المقلد العامي بقول المفتي
تقليدا في عرف وهو ظاهرنا في هذا فاكثرا علماء على جواز وخرجنا ذلك الى
بعض قدما الاصحاب وفتحها حليت منهم القول بوجوب الاستدلال على العوام وانما هم
اكتفوا فيه عن معرفة الاجماع الحاصل من مناقشة العلماء عند الحاجة الى التوابع والنصوص
الظاهرة او ان الاصل في المنافع الاياحة وفي المصناعات الحرة مع فقد نص فاطع
في مشنه ودلائله والنصوص محصورة وضعف هذا القول ظاهر في حكمه

القول بان لا ينبغي
في خبره
فانما في خبره
فانما في خبره
فانما في خبره

غير واحد من الأصحاب اتفاقا العلماء على الاذن للعوام في الاستفتاء من غيرنا كذا ما
قبل وقوع الحادثة وعند هذا الشيان بالاطلاق اما قبلها فبالاجماع ولا يثبت ذلك
الى تنبيهنا وفيه بالنظر في ذلك فيجوز ان لا يثبت في الامر بالحاش المضطر اليه اما
عند قولنا الموافقة فلا ان ذلك منع ولا استحالة انصاف كل عاقل عند قول
الحادثة بصفته المجتهد به وبالجملة فهذا الحكم لا مجال للتوقف فيه **الحصل** والمحقق
منع التقليد في صول العباد هو قول جمهور علماء الاسلام الا من شذ من اهل
الخلاف والبرهان الواضح من قائم على خلافه فلا الثبات لهما اذا عرفت هذا فاعلم
ان المحقق بعد مقرر الى المنع في هذا الاصل وذكره الاجماع عليه ل واذ ثبت انه
غير جائز فهل هذا الخلل موضوع قال شيخنا ابو جعفر نعم وخالفه اكثر ائمتنا **و** بالانصاف
ففيها الاقتصار على الحكم بشهادة العاقل مع العلم بكونه لا يعلم بغير العاقل بالادلة الفاضلة
ايضا ل قبول الشهادة انما كان لانهم يعرفون ابطال الادلة وهو سهل المتأخذ لانا
فقولان كان ذلك حاصل لكل مكلف ليرى من يوصف بالموافقة فيحصل الضرر
وهو مشروط الاثم وان لم يكن معلوما لكل مكلف لزم ان يكون الحكم بالشهادة موقوفنا
على العلم يحصل له تلك الادلة للشاهد منهم لكن ذلك محال ولان ليس به كان يحكم
باملام الاعرابي من غير ان يصر عليه دلة الكلام ولا يلزمه بها بل يصر بعلم الامور
الشرعية اللازمة كالتلوذ وما اشبهها وفي هذا الكلام اشتد اعجب للمحقق الى ان
الشيخ على احكامه عنه او تردد فيه مع انه ليس بشي لان غير الادلة بالعبارة المعطلة
عليها و قد وقع اليه في هذا ليس بل لزم بل الواجب غيرنا ل دليل الاجمالي بحيث
يوجب له التمسك به وهذا يحصل بالانظر وانك لم يوفقوا قبول الشهادة على استقامة

السلامة كانوا يعلمون منهم العلم بهذا القدر كما قال الأعرابي

المعزة ولم يكن البتة يصح عرض الدليل على الأعرابي المعزة تدل على البعير واثر الأقدام
البيضاء على البصير فماء ذات البراج وارض ذات فجاج لا يدرك على التلطف غير الجمل
وبغية المفتي الذي يرجع إليه المقلد مع الاجتهاد ان يكون مؤمنا عاد ولا في صحة
رجوع المقلد إليه علمه بمجسود الشرائط في المفتي فيه تبا بالخالفة المصلحة وبالاجتراح
الموافقة وبالفرائض الكثرة المقاصد وبتجاهة العدلين لعادتين لا يتماخذه شرعية
ألا ان اجتماع شرايط قولها في هذا الموضوع غير الوجوه كما لا يخفى على المتأمل ويظهر
من الاصحاحات نوع اختلاف فان العلامة زكاة قال في تهذيبه لا يشترط في المفتي علمه
بصحة اجتهاد المفتي لقوله تعالى فاسئلوا اهل الذكركم من غير تشديد بل يجب عليه ان يفتي
من يطلب على طهارة من اهل الاجتهاد والورع وانما يحصل له هذا الظن بغيره به
منصبه المفتي بمشهد من ائمة وجمع المسلمين على استغنائه وتعلمه قال المحقق
ولا يكفي الطاعة بمشاهدة المفتي من تدرا ولا داعيا الى نفسه ولا مدعيا ولا بابا
العامه عليه ولا بانصافه بالهدى والتوجيه فانه قد يكون غافلا في نفسه ومغالطاً
لا بد ان يعلم منه لا تصابا بشرائط المعزة من فادسة مدارسة العلماء وشهادتهم لم تفتحا
منصبه فتتوكل وبلوغه اليه والاختلاف بين هذين الكلامين ظاهر كثرى وكلام المحقق
هو الاخرى وجه واضح لا يحتاج الى البيان واجتراح العلامة بالادلة على ما صار
إليه من ودان اوله فبلغ العوفاها وقد نية عليه التمايز واما ثانيا فلانه على تقدير
العموم لا بد من تخصيص هل الذكركم من جميع شرايط التمسك بالنظر الى سؤال الاستفتاء
للافتاء على عدم وجوب استفتاء غيره بل عدم جوازها فلا بد من العلم بمجسود الشرايط
او ناي قوم مقام العلم وهو شهادة العدلين ويظهر من كلام المفتي الموافقة لما

ذكره المحقق حيث قال ولغاى طريق الى معرفة صفة من يجب عليه ان يستغنى عنه
 العلم بالمخاطبة والاختيار المتواتر حال العلماء في البلد الذي يسكنونه ويثبتون في
 العلم والتصيان ايضاً والدانته قال وليس يلحق في هذه الجملة قول من يبطل التصيان بان
 يكون يقول كيف علمه غاملاً وهو لا يعلم شيئاً من علومه لاننا نعلم اعلم الناس بالتجارة و
 الصناعة في بلدان لم يعرف شيئاً من التجارة والصناعة وكذلك العلم بالتخويف والغزو وقول
 الاطباء ذاعرت هذا فاعلم ان حكم التقليد مع اتخاذه المعنى ظاهراً وكذا مع التعداد والاشقان
 في المخير واما مع الاختلاف فان علم استوائهم في معرفة والعلم له من بعض نخب المستغنى
 تقليد بقم شاء وان كان بعضهم رجع في العلم والعلم له من بعض نخب عليه تقليده
 وهو قول اصحاب الدين وصل اليه كلامهم وحجتهم عليه ان الثقة بقول الاعلم اقرب
 ويحكي عن بعض الناس لقول بالخبر من بيننا ايضاً والاعتماد على ما عليه الاحتجاج ولو ترجح
 بعضهم بالعلم والبعض بالورع قال المحقق في العلم الاعلم لان الفتوى تستقاض العلم
 لا من الورع والقد الذي عنده من الورع يحجزه عن الفتوى مما لا يعلم فلا اعتبار بحجانه
 ورع الاخر هو حسن صلاته لعلامة في التمسك الى جوار بناء الجهد في الفتوى
 بالحكم على الاجتهاد السابق ومنع من ذلك المحقق في شرائط شيوخ الشوافع
 ان يكون المفتي بحيث اذا سئل عن غلبة الحكم في كل واقعة يفتي في بر جميع اصوله التي تنبئ
 بني علمها قال في موضع اخر ان كان ذا كمال لم يسلم اجازة الفتوى وان نسيه ففقد
 الى استيناف نظر فان ادعى نظره الى الاول في كلامه وان خالفه وجب الفتوى بالآخر
 ولا ريب ان ما ذكره المحقق اولى غير ان ما ذهب اليه لعلامة منوجه لان الواجب على
 الجهد تحصيل الحكم بالاجتهاد وقد حصل فوجب الاستيناف عليه بعد الدليل ليس

نظامه صل لا تصرف خلافا في عدم اشتراط مشافهة المفتي العمل بقوله بل يجوز بالرواية
عنه ما دام حيا واجتنبوا ذلك بالإجماع على جواز رجوع الخائض الى الروح الثاني اذا
روى عن المفتي بل روم العصور بالتزام السماع منه هل يجوز العمل بالرواية غير المثبتة ظاهر
الاصحاب الاتباع على عدمه ومزاهل الخلاف من اجازة والمجته المذكورة للمنع في كلام
الاصحاب على ما وصل ايناردينه جلد الاستحسان ان تذكر ويمكن الاحتجاج له بآثار النقلية
اتما سماع للاجماع المنقول سابقا وللشروع الحجج الشديدة والسر تكليف خلق بالاجماع
وكل الوجهين لا يصلح لبلد في موضع النزاع لان صورة حكاية الاجماع صريحة في
الاختصاص بنقلية الاحتجاج والحج والعسيرة فعا يشوب في النقلية الجملة على ان لقوله
بالجواز قبل الجدل وعلى اصولنا لان المسئلة اجتهادية وفرض لعائى فيها الرجوع الى
فتوى المجتهدين فالفائل بالجواز ان كان مستقفا للرجوع الى فتواه فيما دوز ظاهر وان
كان خيا فاتباعه فيها والعمل بقناوى لمولى في غيرها بعيد عن اعتناء غالبا مخالفا
لما يظهر من اتفاق علماء على المنع من الرجوع الى فتوى المستمع وجو المجتهدين على بل
في قد حكى الاجماع فيه صريحا بعض الاصحاب في التعادل والترجيح تعادلا لا ماريين اى
الدليلين الظهريين عند المجتهدين يقتضى لتخير العمل باحد هما لا تصرف في ذلك مخالفا
من الاصحاب عليه كزاهل الخلاف ومنهم من حكم بتساطهما والرجوع الى البرائة
الاصيلة وانما يحصل التعادل مع اليأس من الترجيح بكل وجه لوجوب التصبر ولا عند
التعارض عدم امكان الترجيح لما كان تعارض الادلة الظنية عند تامين في الاختبار
لا يرجح كانت جوه الترجيح كلها راجعة اليها وهي كثيرة منها الترجيح بالسنة يحصل باسود
الاول كثرة الرواة كان رواة احدهما اكثر عدد دامن رواة الاخر في حج ما رواه اكثر

لغوة القلنا اذا لعدنا لاكثر ابعاد عن الخطاء ومن الاقل ولان كل واحد يقيد قلنا فاذا انضم
الى غيره فوى حتى ينهى الى لتواثر المقيد اليقين الثاني رجحان راوي حدتها على
راوي الاخر وصف يغلب معه قلن الصدق كالثقة والفطنة والورع والعلم والقبض
قال المحقق رحمه ربح الشيخ بالضابط والاضبط والعالم والاعلم محجبا بان لطائفة قد
ماروا محمد بن مسلم ورويد بن ميعق والفضيل بن يسار ونظائرهم على من ليس له عالمهم
قال ويمكن ان يخرج لذلك باثر رواية العالم والاعلم ابعاد من اخما الخطاء وان ينقل
الحديث على جملة فكانت ولي الثالث قلته وهو علو الاشتقاق العالی لان اخما
الغلط وغيره من وجوه التحلل فيه قل قال العلامة في لهبانه علو الاشتاوان كان را

من حيث انه كلما كانت لقراءة اقل كان خاليا لكونه الغلط في لعدنا اقل انما يكون
اقل لو اتحدت شيئا ص لقرأة في الخرجين او ثلثا ووا في الصفات ما اذا تعدد ثلثا و
كانت صفات لكثير فلا وهذا الكلام ليس بشيء لان تأثيراته في شله غير معقول و
اشراط الاتحاد والمساواة في الصيغ مشددة لان المفروض في باب الرابع اثباتا
احدا لا يلبس بجملة الترجيح وانما يكون مع الاستثا فاما عداها لم توجد مع الاخرى
بنسبائها او يرجح عليها لرفع ثلثا اثباتا الترجيح اليها وبالجملة فهذا في غاية الظهور
ومنها الترجيح باعتبار الرواية في ترجح المروي بلفظ المعصوم على المروي بمغشاه وحكي المحقق
عن الشيخ انه قال اذا ردوا احدا لراويا في اللفظ والاخر المعنى ثلثا وضا فان كان راوي
المعنى معروفا بالضبط والمعرفة فلا يرجح وان لم يوثق منه بذلك ينبغي ان يؤخذ
المروي لفظا ثم قال المحقق رحمه وهذا حق لا انه ابعاد من لزل والجب كيف رضى من
الشيخ بالتفصيل الذي حكاه عنه مع ان صحة الرواية بالمعنى مشروطة بالضبط والمعرفة

اقول لا انما يرجح باعتبار الرواية ايضا فان كان راويا في اللفظ والاخر المعنى

ونظيره ترجيح اللفظ بانه ابعده عن لول فيفضي لتعدد بوطلفا لامع عدم الضبط و
 المعرفة وراوى المعنى كما شرطه الشيخ ومنها الترجيح بالنظر الى المش وهو من وجود ^{ها} احد
 ان يكون لفظ الجبر ^{احد} بين مضيقا ولفظ الاخر ديكما بعدا عن الاستعمال فيرجح الفصح وجبه
 طاهرا واما الافصح فلا يرجح على الفصح خلافا للعلماء في ذلك ^{في} المشكل الفصح لا يجب ان
 يكون كل كلام افصح وتبينهما ان يشاك الدلالة في أحدهما بان يتعد جهات لانه
 او يكون أقوى ولا يوجد مثله في الاخر فيرجح مشاك الدلالة ومن مثله ما جاء في بعض النجبا
 التفسير للرافعي دخول الوقت من قوله مشروان لم يفعل فقد والله خالفه ^ل سوره
 وثالثهما ان يكون مدلول اللفظ في أحدهما حقيقيا وفي الاخر مجازيا وليس بجالب فيرجح
 ذو الحقيقة او يكون فيهما مجازيا لكن مصحح الجوزاعي عن العلاف في أحدهما اشتهر واو أقوى و
 اظهر منه في الاخرى فيجب ترجيح الاشتهر والاو أقوى الاظهر ورايعهما ان يكون دلالته ^ل احدهما
 على المراد منه غير محتاجه الى توسط اخر هو فوفيه عليه فيرجح غير المحتاج وقد ذكرنا ^{بعض} في
 فيهما وجوها اخرى كثيرة والمقبول عنهما داخل في عموم ما ذكرناه وان كان في كلام كل منهما
 بالذكر كترجيح العام الذي لم يخص المطلق الذي لم يقيده على المخصص والمقيد
 وكترجيح ما فيه تعرض للعلة على ما افترض فيه على المحكم وكترجيح ما يكون اللفظ فيه اقل
 احتمالا على ما هو اكثر كالمشترك بين المعنيين على المشترك بين ثلثة معان ووجه دخولنا
 فيما ذكرناه ان الاول يرجع الى ترجيح الحقيقة على المجاز والثاني الى ترجيح الاو أقوى ^ل الدلالة على
 الاضعف لانا الغلب بغيره فهو في الحكم وكذا الثالث ومنها الترجيح بالامور الخارجية
 وهي رتبة الاول اعنى احدى ابدليل اخر فانه يرجح به على ما يؤيد دليل الثاني عمل
 اكثر السلف باحدهما فيرجح به على الاخر قال المحقق رة اذا عمل اكثر الطائفة على احد

ودلالة الاخرى

الروايتين كانتا وليا اذا جوزنا كون الامام في جملة من كان الكثرة اما زهري
 والشيخ والعمل بالراجح واجب لما تقدم في الفقه من ان الامام واحد في كل وقت
 فيرجح المخالف عند العلامة واكثر العلماء وذهب بعضهم الى ترجيح الموافق وهو
 الشيخ رحمه الله تعالى ووجهان احدهما ان المخالف لا يصل ويغير عن غيره بالنسبة
 يستفاد منه ما لا يصل الامم الموافق ويثبتونه بالمقتضى وحكمه معلوم بالعقل فكانا غيبا
 الاول والى الثاني ان العمل بالناسخ يقتضي تفصيل الشيخ لا يثبت حكم العقل فقط
 بخلاف المقتضى فانه يوجب كبحه لا ذالته حكم النافل بعد التناقل حكم العقل ويحتمل الثاني
 ان حمل الحديث على ما لا يستفاد الا من الشرح اولى من جملة على ما يستفاد العقل بمقتضيه
 اذ فائدة الثاني ليس اقوى من فائدة التأكيد حمل كلام الشارع على كثر فائدة اولى والحكم
 بشرح النافل ينزل من الحكم بتقديم المقتضى عليه ذلك يقتضي كونه واردا تحت الحاجة
 اليه لانه مضمونه معلوم اذ ذاك بالعقل فلا ينفك عن التأكيد فدل على مرجوحية
 بخلاف ما اذا رجحنا المقتضى فانه يرجح مقتضيه تقديم النافل عليه فيكون كل منهما واردا
 في موضع الحاجة ما النافل فظاهر ما المقتضى فلو رد فثبتنا رفعه لنا فلينكسر هذا
 اولى وكلنا المحتملين لا يثبتان اثباتا لم يثبت في المحقق رحمه الله تعالى بقوله في قولين
 حاصل المحتملين ونعم ما قال المحقق انه اما ان يكون الخبران عن الرسول او عن الامم عليهم السلام
 فان كان عن النبي او علم التاريخ كانا متساويين اولى سواء كان مطابقا للاصل او لم يكن
 مطابقا مع جهل التاريخ يجب لتوقف لانه كما يحتمل ان يكون منسوخا وان كانا عن
 الامم عليهم السلام وجب لقول النبي صلى الله عليه وسلم اعلم ناديهما او جهل لان الترجيح مفقود
 هنا والشيخ لا يكون بعد اليقين الى الرابع ان يكون احدهما مخالفا لاهل الخلاف

احدهما ان يكون مخالفا لاهل الخلاف

CALL
NUMBER

822.3298M

BORROWER'S NAME DATE OF RETURN

MAHARAJA'S
PUBLIC LIBRARY
JAIPUR.

INSTRUCTIONS TO BORROWERS.

1. Books are strictly Non-transferable.
2. Books are ordinarily issued for fifteen days only, and may be recalled at any time at the discretion of the Librarian.
3. A Borrower, who disfigures or in any way damages a book, may be called upon to pay such penalty as the Library Committee may determine.

LIBRARIAN.